

ركتور عاطف أحمد رفوار

الزعامة السياسية في مصر

عرض تاريخي وتحليل سيئولوجي



دار المعارف

دكتور محمد عبد الرحمن

كلية الدراسات الإنسانية
جامعة الأزهر - فرع البنات

الزعامة السياسية في مصر عرض تاريخي وتحليل سيئولوجي

الطبعة الأولى

١٩٨٠



دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج ٠ م ٠ ع

إهداء

إليه

إلى أول زعيم
تقحت عيناى عليه
إلى أول من ألقى فى
مساتى الرجولة
إلى أبى محبة وعرفانا

المحتويات

صفحة	
.....	امداء اليه
١١ - ١	مقدمة
.....	الفصل الأول : الزعامة السياسية : المفهوم وبعض القضايا النظرية
١٧ - ١٥	تمهيد :
٣٥ - ١٨	المبحث الأول : المعنى والتناول متعدد الأبعاد
.....	المبحث الثاني : الزعامة السياسية بين النظم الديمقراطية الحزبية والنظم الاوتوقراطية الشمولية
٤٨ - ٣٦
.....	المبحث الثالث : الزعامة السياسية وظاهرة الثورة
٥٤ - ٤٩
.....	المبحث الرابع : الزعامة السياسية ونظرية الصنفية
٦٠ - ٥٥
٦٤ - ٦١	مناقشة عامة وتصور منهجى
.....	الفصل الثانى : الزعامات السياسية المصرية (نماذج من التاريخ السياسى للمجتمع المصرى)
١٤٢ - ٦٥
٦٩ - ٦٧	تمهيد :
.....	المبحث الأول : الزعامات السياسية فى مصر
٨٤ - ٧١	البشائر وارهاسات الانبثاق
.....	المبحث الثانى : احمد مراد كنموذج للصنفية
١٠١ - ٨٥

صفحة

١١٦ - ١٠٣	المبحث الثالث : مصطفى كامل : بين العشق الرومانسى لمصر ومقومات الصفوة السياسية المثقفة
١٣٠ - ١١٧	المبحث الرابع : سعد زغلول : موهبة جسديتها ظروف المجتمع
١٤٢ - ١٣١	المبحث الخامس : الزعامات السياسية المصرية : مظاهر التماثل ومؤشرات التمايز
١٨٠ - ١٤٤	فصل الثالث : مصر والزعامة السياسية فيما بعد عام ١٩٥٢
١٤٦ - ١٤٥	تمهيد :
١٥٥ - ١٤٧	المبحث الأول : الثورة والصفوة العسكرية : عود على بدء
١٧٢ - ١٥٦	المبحث الثاني : انتكاسة الليبرالية بين الأيديولوجية الخائبة وتطلعات الزعامة الكارزمية
١٨٠ - ١٧٣	المبحث الثالث : الزعامة المصرية الراحنة : محاولات احياء الليبرالية بين تحديات الواقع وبشائر الأمل
٢٣٨ - ١٨١	الفصل الرابع : اتجاهات الصفوة المصرية المتطمة نحو ظاهرة الزعامة السياسية (بحث ميدانى)
١٨٥ - ١٨٣	تمهيد :
١٩١ - ١٨٦	المبحث الأول : الصفوة المتطمة : الماحية والسمات
	المبحث الثاني : ماحية الزعيم السياسى ومقومات الزعامة السياسية بمقارنتها

محمّد

[illegible]

مقدمة

(١)

في عشق مصر كتب هذا المؤلف .. ومن سحر تاريخها .. ونشوة ماضيها .. وعبق تراثها .. ومن الأمل في مستقبلها صيغت أحرف هذا الكتاب .. فمعرفة ان امتزجت رومانسية العشاق بتحليلات الباحث الخبير .. فهذا مؤلف في حب مصر .. ذلك الحب الذي لا أود أن أفارق منه أبدا .

وموضوع هذا المؤلف .. هو الزعامة السياسية في مصر .. والزعامة السياسية Political Leadership تعد أحد القضايا الهامة التي شغلت عددا غير يسير من المتخصصين في علوم المجتمع ، لاسيما علماء السياسة والاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، فضلا عن المؤرخين وراصدى حركة التاريخ منذ عبد الرحمن بن خلدون - ومن سبقه - حتى اللحظة الراهنة .

فالظاهرة تتسم بمشاعية التناول ، كل يتناولها من زاوية تخصصه ، لذلك فانها تأتي رؤى تجزيئية ، أحادية الجانب ، رغم تعقد الظاهرة وتشابك أبعادها . ولعل هذا التعقد وذلك التشابك هو ما أغرى عددا من المتخصصين في علم المجتمع أن يولوها اهتماما خاصا ، نظرا لما تتسم به الظاهرة من وفرة في الأبعاد ، وثراء في قضايا البحث والتقصي .

وقد يتصور البعض ان ظاهرة التعدد في التناول التي تتسم بها ظاهرة الزعامة السياسية هي أحد مظاهر عمق التناول ، بينما يرى آخرون ان هذا التعدد يعد (تجزيئا) للظاهرة وتسطيحا لها ، وهو ما يبعد بينهما وبين التناول الجاد والعميق في الآن نفسه ، لذلك فنحن مع دعوى توحيد جهة الاهتمام والتخصص في تناول مثل هذه الظاهرة ، وهو موقف ينبثق من ايماننا بأهمية ظاهرة الزعامة السياسية وبخطورتها بالنسبة لواقع المجتمعات ومستقبلها ، وما بين الأهمية والخطورة تظهر الحاجة الى علم متخصص يعنى بظاهرة الزعامة السياسية من حيث الكشف عن أبعادها ،

والبنائية ، والدور الذى يمكن أن تلعبه لحاضر المجتمع ، فضلا عن التنبؤ ،
بما يمكن أن تكون عليه فى المستقبل .

(٢)

وإذا كنا نقرر بأن ظاهرة الزعامة السياسية تنتمى بحكم طبيعتها الى
علم الاجتماع السياسى Political Sociology لأسباب سوف نعرض
لها فيما بعد ، الا أننا - ومن منطلق الاحساس بأهمية الظاهرة وخطورتها -
نهدف الى أن يكون هذا المؤلف أحد بشائر تخلق نسق معرفى متميز يعنى
بدراسة ظاهرة الزعامة السياسية، سعيا وراء تعيين نظرى ومنهجى متكاملين،
وتحقيقا لوحدية التناول .

وقد تواجه هذه الدعوى باعتراض مؤداه : ان هذا يعنى انه بتعدد
ظواهر المجتمع تتعدد الانساق المعرفية ، والعلوم الفرعية ، ويصبح لكل
ظاهرة نسق معرفى مستقل ، يعنى بدراستها ، وتصبح محورا لدراساته
النظرية وتطبيقاته الميدانية ، وهو الأمر الذى ينبىء بحدوث (فوضى) فى
علوم المجتمع ؟ .

ولكن الأمر - على خلاف ذلك - فما كنا من دعاة الفوضى فى علوم
المجتمع ، ولا كنا من مؤيدى تعدد فروع هذه العلوم أو تشعبها بصورة
مسرعة . فاستقلال ظاهرة أو عدة ظواهر بنسق معرفى متميز لا يتم - فى
تصورنا - بصورة عشوائية ، ولكنه أمر (محكوم) بضوابط لعل من أبرزها
أهمية الظاهرة وخطورتها من جهة ، و (عجز) العلوم التى قد يتصور أنها
تنتمى اليها عن تقديم تفسير علمى لهذه الظاهرة ، له حدوده النظرية
والمنهجية المتميزة من جهة أخرى ، الأمر الذى قد يشعر معه الباحثون بضرورة
انبثاق هذا النسق المعرفى الذى تكتمل من خلاله الرؤية المعرفية لهذه الظاهرة .

وسيسئولوجيا الزعامة السياسية Sociology of Political Leadership
كنسق معرفى تصبو الى تكامل ملامحه النظرية وحدوده المنهجية ليس بدعة
فى علمى السياسة والاجتماع ، فلقد سبق ذلك انبثاق نسق متميز يتناول
ظاهرة الثورة هو سيسئولوجيا الثورة أو علم اجتماع الثورة Sociology of
Revolution وأضحت له ملامحه الخاصة ، نظريا ومنهجيا ، رغم انتمائه

تاريخيا الى علم الاجتماع السياسى ، فلا اقل من ان يكون لظاهرة الزعامة السياسية نسق معرفى مستقل ، وهو امر قد يصعب تحقيقه فى الوقت الذى تنشتت فيه اسهامات الباحثين فى علمى السياسة والاجتماع .

والى ان يتحقق هذا الأمل سوف تظل ظاهرة الزعامة السياسية أحد محاور الاهتمام فى علم الاجتماع السياسى ، وهو انتماء له مشروعته المستمدة من الدعاوى الآتية :

أولا : ان ظاهرة الزعامة السياسية ، ظاهرة تتفاعل فيها الأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، بحيث تبدو الظاهرة وكأنها نتاج أو محصلة لهذه الأبعاد جميعها ، وهى أبعاد تكشف عن طبيعة العلاقة الجدلية بين الظواهر السياسية - ومنها ظاهرة الزعامة - بغيرها من ظواهر المجتمع ، وهو جوهر اهتمام علم الاجتماع السياسى .

ثانيا : يمثل التاريخ والبعد التاريخى حجر الزاوية فى دراسات علم الاجتماع السياسى . وظاهرة الزعامة السياسية ، ظاهرة ذات أبعاد تاريخية ، لا يكتفى بفهمها بنائيا دون سير غورها تاريخيا .

ثالثا : معنى ذلك أن علم الاجتماع السياسى يكشف عن كفاءة خاصة فى فهم ظاهرة الزعامة السياسية ، نظرا لقدرته المتميزة على التعامل مع السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع وكأنهم وحدة واحدة تقسم بالتفاعل والجدل ، أو كأنهم بناءا عضويا متكاملا يتسم بالاتساق والتساق والاعتماد المتبادل ، وهو الأمر الذى تتطلبه الدراسة الجادة والواعية لظاهرة الزعامة السياسية .

رابعا : تمثل تكتيكات علم الاجتماع السياسى وطرائق البحث فيه ، أكثر التكتيكات أو الطرق قدرة وكفاءة فى الكشف عن أبعاد ظاهرة الزعامة السياسية ودينامياتها المختلفة لا سيما طريقتى العزو Imputation واقتفاء الأثر Trace ، وهما الطريقتان التى استمدهما علم الاجتماع السياسى من علم اجتماع المعرفة Sociology of Knowledge ، وهو ذلك العلم الذى يعنى أساسا ببحوارية العلاقة بين الفكر والواقع .

(٣)

ويكشف التراث النظرى لعلم الاجتماع السياسى عن الطبيعة التركيبية لظاهرة الزعامة السياسية نظيرا لارتباطها بعدد من المفاهيم والظواهر

ك مفاهيم السلطة Authority والقوة Power والصفوة The Elite

• ثم اصطلاح النفوذ أو التأثير The Influence والثورة The Revolution

كما يثير ذات الاصلاح مشكلة أخرى ترتبط بما يمكن أن يحدث من خلط بين اصطلاح الزعامة بمعناها السياسى ، واصطلاح القيادة بمعناها الاجتماعى أو الثقافى أو الادارى .

وتتعاظم مشكلة الزعامة السياسية عند تعيين التمايزات القائمة بين الزعيم السياسى Political Leader من جهة والحاكم The Ruler من جهة أخرى ، وهل من الممكن الجمع بين الزعامة السياسية وتملك السلطة الشرعية ، أم أن لكل من الزعيم والحاكم مقوماتها وماهيتها الخاصة ؟ وأن لكل منهما دورا فى المجتمع ، يكمل كل منهما الآخر ؟ .

ثم ما علاقة الزعامة السياسية بالطبيعة السياسية للمجتمع وبمنظ الحكم السائد ؟ بمعنى هل تنبثق الزعامة من خلال افرازات الصيغة الديمقراطية والحزبية للحكم ؟ ، أم تعد انعكاسا طبيعيا لما تكشف عنه الصيغة الاوتوقراطية من متتاليات تتعلق بكبت الحريات والاستئثار بالحكم ؟

ولا شك أن تلك المشكلات ، ومجموعة التساؤلات المرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية قد تردت بشكل أو بآخر خلال الاسهامات النظرية لمنظوى علم الاجتماع السياسى فى تناولهم لهذه الظاهرة ، والتي تكشف فى مضمونها عن تصور خاص للزعامة السياسية باعتبارها قوة أو نفوذ خاصا خارج للسلطة الشرعية التقليدية ، فهى سلطة تتجاوز كل حدود الشرعية الحاكمة ، وقد تمثل أحد صفوات المجتمع المختلفة ، فقد تكون صفوة عسكرية ، أو صفوة سياسية ، أو صفوة فكرية ، أو صفوة دينية ، ولكنها على أية حال صفوة متميزة ، تتسم بمجموعة من الخصائص وتنهض وفقا لمجموعة من القرارات والكفاءات الخاصة .

وقد تتفق مع التصور السابق لطبيعة الظاهرة السياسية من حيث حتمية توفر الملكات أو المواهب الخاصة وتوفر الظروف الموضوعية التى تتيح لها الانبثاق والتألق ، ومن حيث اعتبارها أحد صفوات المجتمع ، ومن حيث تجاوزها لكل حدود السلطة الشرعية التقليدية ومن حيث قدرتها على التعبير عن القوى المهيمنة للمجتمع ، إلا أننا نضيف الى هذه المقومات عددا من

الاعتبارات فوجزها فيما يلي ، وهي الاعتبارات التي أمكن استخلاصها من واقع للثورات النظرية لظاهرة الزعامة السياسية :

أولا : ان الزعامة السياسية الحقيقية لا تنشأ من فراغ ، فهي تتخلق كنتاج لمجموعة من الأبعاد والمواقف ، فالثورة على سبيل المثال يمكن النظر اليها باعتبارها المناخ الطبيعي التي تقود من خلاله الزعامات السياسية ، وهذا يعني أن بعض المنظرين يرون أن (الأزمة) أو (الموقف) تلعب دورا حاسما في تعيين معالم الزعامة ، بل وفي انبثاقها .

ثانيا : يشير بعد الثورة - التي تقوم أصلا لمناهضة مظاهر الظلم والديكتاتورية - إلى أن تتخلق ظاهرة الزعامة مرتبطة بظروف المجتمع الاوتوقراطي ، رغم ما يشير اليه البعض من ارتباط هذه الظاهرة بنوعيتها خاصة من نظم الحكم ، وهو النظام الديمقراطي الحزبي الذي يتيح للكفاءات والمواهب السياسية أن تتألق وتزدهر حسبما يشير أنصار هذا الاتجاه .

وعندى أن النظم الاوتوقراطية - وهي أحد أسباب الثورات السياسية والشعبية ، بل تعد سببها الوحيد - وما يترتب عليها من مظاهر للديكتاتورية والاستئثار بالحكم ، فضلا عن عسقم العدالة والظلم ، تتيح للزعامات السياسية أن تتخلق لقيادة حركة الجماهير لدرء الظلم والمناهضة الديكتاتورية .

أما النظم الديمقراطية الحزبية فهي التي تتيح - كنتاج لفلسفتها التي تنهض على أساس الحرية والمعارضة - للزعامات السياسية الاستقرار والنمو والازدهار حيث تجد هذه الكفاءات فرصتها في النقد والمعارضة وملاحظة حركة الواقع السياسي ، وهنا تلعب الاحزاب السياسية دورا متفيزا في تبني الزعامات السياسية واحتضانها والعمل دائما على انمائتها . فالنظم الاوتوقراطية تخلق الزعامات السياسية (رغم اوائتها) ، بينما تنبثق تلك الزعامات (بإرادة) للنظم الديمقراطية وتشجيعها . فالنظامان يخلقان الزعامة السياسية ، ولكن كلا وفقيا لظروفه ، فانبثاق الزعامات السياسية اذن ليس وفقا على صيغة سطوية بعينها ، وهو ما قد يختلف فيه مع بعض منظرية ظاهرة الزعامة السياسية .

ثالثا : يشير بعض منظرية الفكر السياسي والاجتماعي الى ضرورة التمييز بين نظم الحكم الذي ينهض على أساس الزعامة ، وهو النظام الذي

تتيحه - فيما يتصور البعض - الصيغة الديمقراطية ، وبين نظام الحكم الذى يقوم على النزعة الحاكمة Rulership وهى النزعة التى تسود - فيما يتصور بعض المنظرين - المجتمع الاوتوقراطى .

والملاحظ ان دعاوى التمييز بين المجتمعات الزعامية ونقيضها المجتمعات الحاكمة ينهض على أساس تصور بعض المنظرين من أن المجتمع الديمقراطي مجتمع يسوده النظام السياسى الزعامى ، بمعنى أن الحاكم فى هذه النظم الديمقراطية هو بطبيعته زعيم ، أما النظم الحاكمة ، فحكامها يتسمون بانهم حكام تقليديون وهو ما يسود المجتمعات الاوتوقراطية ، فكان هذا التصور يريد التأكيد على أن الزعامة ظاهرة مرتبطة - فقط - بالصيغة الديمقراطية للحكم .

وبصرف النظر عن الملاحظة السابقة الا أنه من المؤكد أن امكانية الجمع بين الزعامة السياسية وامتلاك السلطة السياسية الشرعية - على قدرته - محقق تاريخيا رغم الفشل الذى أصاب الزعماء السياسيين عندما تحولوا الى حكام شرعيين ، فالزعيم السياسى - حقيقة - ينبغي أن يكون دائما بمسافة عن بريق السلطة الشرعية ، وعليه دائما أن يكون رمزا يتجاوز كل حدود السلطات بمعناها التقليدى الحاكمى .

رابعا : يرى المنظرون السياسيون والاجتماعيون الغربيون ان لظاهرة الزعامة السياسية صلتها الوثيقة بنظرية الصفوة ، بينما ينزع المنظرون الماركسيون نزعة أخرى فى تحليلاتهم لذات الظاهرة ، حيث يرون أن الزعامة السياسية ظاهرة ذات بعد طبقي ، بمعنى أنها زعامة طبقة أو تأثير من طبقة على طبقة أخرى .

وإذا كنا نتفق مع المنظرين الغربيين فى أن الزعامة السياسية من العسير دراستها بمعزل عن ظاهرة الصفوة فى المجتمع ، وأن الصفوة - أى صفوة - قد تكون مصدرا - بل هى كذلك - لتفريخ الزعامات وخلقها ، كذلك فائقا نتفق أيضا على ضرورة أن يؤخذ البعد الطبقي Class Dimension فى الاعتبار عند التصدى لظاهرة الزعامة السياسية بالتحليل والمناقشة على أساس أهمية هذا البعد فى تفسير انبثاق الظاهرة وتحديد معالمها ، وليس على أساس سيطرة طبقة على طبقة أخرى على نحو ما يذهب الماركسيون ، وهى السيطرة التى تنبع أساسا من الوضع المتميز على منظومة علاقات الإنتاج .

خامسا : تثير قضية الزعامة السياسية لدى منظرى الفكر السياسى والاجتماعى تساؤلا خاصا بطبيعة الدور الذى يلعبه الفرد فى حركتى المجتمع والتاريخ ومنهم الزعماء السياسيون ، فبينما يرى أصحاب الرافد الغربى أن الفرد سواء أكان زعيما أو فنانا . . الخ يمكن أن يلعب دورا حاسما فى تعيين مسار حركتى المجتمع والتاريخ ، بينما يذهب أصحاب الرافد الماركسى الى التأكيد على دور القوى الاقتصادية فى تشكيل منظومة المجتمع والتاريخ ، وأن للجماهير - لا سيما البروليتاريا - دورا يفوق ذلك الدور الذى يلعبه الفرد فى صياغة حركة تاريخه أو مجتمعه .

وانكار دور الفرد - الزعيم - فى حركتى التاريخ والمجتمع أمر يتناقض مع وقائع التاريخ الانسانى ، فمن منا ينكر ذلك الدور الذى لعبه الأنبياء والرسل - كأفراد - فى تعديل مسار مجتمعاتهم وتعيين حركة تاريخهم، ثم كيف نتجاهل ذلك الدور الذى لعبه كل من نابليون وموسيلينى وهتلر ومحمد على مثلا ، لا باعتبارهم زعماء ولكن باعتبارهم أفرادا متميزين اسقطاعوا أن يكون لهم دور لا بالنسبة لمجتمعاتهم فحسب ، ولكن أيضا بالنسبة لمسار حركة التاريخ فى العالم .

أما دور الشعوب ، وما تضطلع به الجماهير من أدوار فى حركتى المجتمع والتاريخ فأمّن من العسير تجاهله ، وهو ما يتضح من خلال الحركات الاجتماعية المختلفة كالثورات على سبيل المثال ، ولكن هل تستطيع الجماهير - بانتماءاتها الطبقية المختلفة - أن تعمل بمعزل عن قادة توجهها أو زعماء يرسمون لها معالم الطريق ؟ لذلك فنحن نؤمن بشرعية ثنائية الدور - الفرد والجماهير - فى حركتى المجتمع والتاريخ ، وأنه من العسير أن يعمل أحدهما بمعزل عن الآخر ؟ .

(٤)

ومؤلفنا وسط هذا التراث النظرى اللا محدود والخاص بظاهرة الزعامة السياسية لا يجد أنه من المنطقى - وهو يسعى للكشف عن ظاهرة الزعامة السياسية فى مصر - أن يكون صدق لنا رده الآخرون ، أو أن يكون محض محاكاة لمناقشات الباحثين وجدل المنظرين ، بل أثر - أى هذا المؤلف - أن تكون له رؤيته الخاصة ، لا سيما وهو ليس مؤلفا نظريا فى ظاهرة الزعامة السياسية بوجه عام ، بل إن محور اهتمامه هو ظاهرة الزعامة المصرية فى

للتراث النظرى فى خدمة التحليل الاجتماعى والتاريخى لظاهرة الزعامة
ببمعيها التاريخى والآنى ، الأمر الذى ينبغى معه أن تكون الملامح العامة
للتراث النظرى فى خدمة التحليل الاجتماعى والتاريخى للظاهرة السياسية
المصرية .

فنحن إذن لسنا بواصدين للتراث أو محاكين لاسهامات غيرنا من
الباحثين ، بل آثرنا أن نتخذ موقف التساؤل المختبر لعدد من القضايا
النظرية الخاصة بظاهرة الزعامة للسياسية ، وهى تلك القضايا التى كانت
مثارا للجدل والنقاش بين باحثى علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى ،
فهذا الموقف المختبر سوف ينعرض على أساس (انتقاء) عدد من القضايا
النظرية الخلافية ذات الصلة بقضية الزعامة السياسية كقضايا الثورة
والصفوة والقوة والسلطة وصيغة الحكم ، محاولين اختبارها على محكى
التاريخ والواقع المصرين ، مستهدفين من ذلك أن تتواكب المعطيات النظرية
مع الوقائع التاريخية والبنائية بحيث لا يأتى عرضنا لبعض جوانب التراث
عرضا تقليديا يغلب عليه التقليد والمحاكاة .

وجدير بالملاحظة أن انتقاءنا لبعض قضايا التراث سوف تتحدد
مصادره من خلال اسهامات علماء السياسة والاجتماع ، فضلا عن علماء
الاجتماع السياسى ، بحيث يكشف عرضنا عن رؤية تكاملية تؤمن بجعلية
العلاقة بين السياسة والمجتمع ، وبقدرة التاريخ على اضافة البعد الدينامى
لصيغة الجدل من الظواهر السياسية من جانب ومتغيرات البناء الاجتماعى
من جانب آخر .

فهذا المؤلف يدور فى فلك ثلاثية السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع ،
واضعا فى اعتباره أمرين : أولا اختبار بعض القضايا النظرية الخاصة
بظاهرة الزعامة السياسية فى ضوء ما يكشف عنه تاريخ الزعامات المصرية
وحاضرها ، وثانيا : أن للزعامة السياسية المصرية لها بعدا ثقافى
وتاريخى والمجتمعى المتميز ، فظنرا لتمييز المجتمع المصرى وخصوصيته
وقفوده تاريخيا ، وهو ما يؤكد أن فهم ظاهرة الزعامة السياسية المصرية
لا ينبغى أن يكون - فقط - فى ضوء المقولات النظرية للتراث بل ينبغى أن
يكون - أيضا - فى ضوء السياق الاجتماعى والتاريخى للمجتمع المصرى ،
حتى تتكامل الرؤية ، وتتمم المعالجة بالعمق والشمول .

وتتحدد فصول هذه الدراسة من خلال ثلاث محاور أساسية هي :

المحور الأول : بعض قضايا التراث النظري .

المحور الثاني : بعض نماذج من الزعامات السياسية من واقع التاريخ السياسي للمجتمع المصري .

المحور الثالث : الكشف عن اتجاهات إحدى فئات المجتمع المصري إزاء ظاهرة الزعامة السياسية المصرية من خلال مجموعة من المقارنات والقضايا المرتبطة بهذه الظاهرة من واقع دراسة ميدانية في ضوء مقولات علم الاجتماع السياسي .

والمحور الثاني محاولة لاختبار بعض قضايا المحور الأول الخاص ببعض أبعاد التراث النظري مع الأخذ في الاعتبار إبراز دور كل من الموهبة والظروف الموضوعية للمجتمع وموقف الجماهير في خلق الزعامة وتآلقها ، مع عرض تصور خاص لطبيعة الزعامة السياسية ومقوماتها الأساسية .

أما المحور الثالث وهو الخاص بالدراسة الميدانية فيعد خطوة نحو تقديم فهم كامل لطبيعة الزعامة السياسية المصرية وما ينبغي أن تكون عليه فيما يتصور الإنسان المصري ، وهي دراسة قطاعية تهتم برصد اتجاهات الإنسان المصري بفئاته المختلفة وتحليل أبعاد هذه الاتجاهات وتفسير ما تكشف عنه من مؤشرات تفصح عن ماهية الزعامة السياسية كما يتصورها الإنسان المصري .

ولسوف تعنى الدراسة في مرحلتها الأولى بالكشف عن اتجاهات فئة الصفوة المتعلمة نحو ظاهرة الزعامة السياسية ، ثم سوف تتابع بعد ذلك مجموعة الدراسات الميدانية لعدد من الفئات الاجتماعية للكشف عن اتجاهاتها إزاء ذات الظاهرة حتى تكتمل الملامح العامة لتصورات الإنسان المصري نحو ظاهرة الزعامة السياسية المصرية .

(٥)

ووفقا للتصورات العامة لقضية الزعامة السياسية ، وبناء على الفلسفة التي ينهض وفقا لها هذا المؤلف ، فلقد تحددت فصوله ومباحثه بناء على **التصور الآتي :**

الفصل الأول: نيتناول مفهوم الزعامة وبعض القضايا النظرية المرتبطة

به وينقسم إلى أربعة مباحث ، يعنى أوله بمعنى الزعامة السياسية وعلاقتها ببعض المفاهيم كمفهومى السلطة والقوة ، ثم انه يهتم أيضا بالتميز على موقف بعض علماء المجتمع والمؤرخين من قضية الزعامة السياسية ، بينما يهتم المبحث الثانى بتعيين موقع الزعامة السياسية بين النظامين الديمقراطى الحزبى والاولتوقراطى الشمولى ، فى حين يعنى المبحث الثالث من هذا الفصل بدراسة علاقة الزعامة السياسية بظاهرة الثورة ، أما الفصل الرابع والأخير فيحور حول ظاهرة الزعامة السياسية وعلاقتها بنظرية الصفوة ، ونختتم هذا الفصل باستعراض عام ومناقشة تحليلية لقضايا هذا الفصل مع تقديم تصور نظرى ومنهجى للكيفية التى سوف نعتمد عليها فى دراسة ظاهرة الزعامة السياسية المصرية وكما ستكشف عنها الفصول التالية .

أما الفصل الثانى فيعنى بتقديم نماذج من الزعامات السياسية المصرية من واقع التاريخ السياسى للمجتمع المصرى ، وينقسم إلى خمسة مباحث ، يتعرف أولها على ماهية الزعامة السياسية فى مصر وأعراضاتها انبثاقها ، بينما يتناول الثانى والثالث والرابع ثلاثة نماذج من الزعامات السياسية المصرية وهم على التوالى أحمد عرابى ، ومصطفى كامل وسعد زغلول . ويأتى المبحث الخامس كاشفا عن مظاهر التماثل ومؤشرات التمايز بين الزعامات المصرية المختلفة .

ثم يقفز بنا **الفصل الثالث** الى مصر ما بعد الخمسينات ، حيث نتعرف على نموذجين من زعامات مصر الثورة من خلال ثلاثة مباحث يشكلون هيكل هذا الفصل ، فيطوف بنا الأول مناقشة قضيتى الثورة والصفوة العسكرية ، بينما يكشف الثانى عن العلاقة بين انتكاسة الليبرالية فى زعامة الخمسينات والستينات وغياب الايديولوجية وتطلعات الزعامة الكارزمية . ويمثل المبحث الثالث زعامة السبعينات ، متقبعا محاولاتها لحياء الليبرالية ونسب التحيزات الواقع . وما يمكن ان يبشر به الأمل .

وتتتابع **الفصول** ، حتى نصل الى **الفصل الأخير** ، وهو الخاص بالدراسة الميدانية ، حيث نتعرف من خلال مباحثه الأربعة على اتجاهات بعض أفراد الصفوة المصرية المعظمة نحو ظاهرة الزعامة السياسية بوجه

عام ، والمصرية على وجه الخصوص ، فنتعرف في مبحثه الأول على ما هيبة الصفوة المتعلمة (العينة) وأبرز خصائصها ، ثم نكشف في مبحثه الثاني والثالث عن ماهية الزعامة السياسية ومقوماتها والتمايزات القائمة بينها وبين رئيس الدولة أو الحاكم وأبرز الزعامات السياسية المصرية وحاجة المجتمعات إليها .

ثم يأتى المبحث الرابع - والآخر - فيكشف عن تصورات هذه الفئة لأكثر فترات التاريخ السياسى للمجتمع المصرى تشبعا بالزعامات السياسية وأكثرها خطوا منها ، مع تحليل ظاهرة التشبع والخلو هذه .

وهذا المؤلف يعين لعدد من الأصدقاء والزلاء بالكثير . . والكثير ، بدءا بأخى الدكتور سالم عبد العزيز الذى تحمل - رغم مشاغله - مشقة تفريغ معطيات الدراسة الميدانية وجدولتها ، ومرورا بالزميلة الفاضلة الدكتورة فتحية النبراوى استاذ التاريخ الإسلامى المساعد بكلية الدراسات الانسانية جامعة الأزهر فرع البنات التى زودتنى بالعديد من المراجع الهامة التى افادتنى كثيرا فى إثراء هذا المؤلف وإضافة أبعاد جديدة ما كنت اتقنه إليها لولا تلك المراجع . ثم لا أنسى اسهامات الزميلتين نوال سليمان وسهير عبد العزيز وعظيم تعاونهما معى ، كذلك أخى وصديقى الاستاذ على ليلة مدرس علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس الذى كانت لمناقشتنا معا الأثر فى بلورة الكثير من أفكار هذا المؤلف ، فضلا عن تزويده اياى بالعديد من المراجع النادرة التى أعانتنى كثيرا على انجاز هذا العمل .

كذلك لا يفوتنى أن أنوه بالمجهود غير المنكور الذى بذله الأخ الأستاذ على فرغلى والأخ الأستاذ محمد حافظ فى اتمام العمل الميدانى ، فلهما ولجميع الزملاء الشكر كل الشكر .

والله ولى" التوفيق .

مصر الجديدة فى ١٦٨٠/٥/٨

د. عاطف أحمد فرؤاد

الفصل الأول

• **الزعامة السياسية : المفهوم وبعض القضايا النظرية**

• **تمهيد**

• **المبحث الأول : المعنى والتناول متعدد الأبعاد**

• **المبحث الثاني : الزعامة السياسية بين النظم الديمقراطية الحزبية**

• **والنظم الأوتوقراطية الشمولية**

• **المبحث الثالث : الزعامة السياسية وظاهرة الثورة**

• **المبحث الرابع : الزعامة السياسية ونظرية الصفوة**

• **مناقشة عامة وتصور منهجي**

تمهيد

قد لا نغالى كثيرا اذا ما أكدنا أنه على الرغم من التراكمات النظرية الأكاديمية والاسهامات الفكرية التى حظيت ظاهرة الزعامة السياسية Political Leadership باهتماماتها ، سعيا وراء فهم علمى للظاهرة من حيث أبعادها ودينامياتها ، الا أن هذه الوفرة النظرية التى أسهم فى تقديمها علم السياسة ، والاجتماع والتاريخ ، فضلا عن علم الاجتماع السياسى قد خلقت لدينا - نحن الباحثون فى ديناميات الزعامة السياسية المصرية - (أزمة انتقاء) ، بمعنى باى من هذه الاسهامات النظرية سوف نستعين ؟ ، وبأى بعد من أبعاد هذا التراث سوف يتحدد اطارنا ؟ ، وبأى اتجاه من اتجاهات تفسير ظاهرة الزعامة السياسية سوف نلتزم ؟ .

والمؤلف الراهن بحكم اهتماماته لا يعنى بحركة الرصد النظرى لظاهرة الزعامة السياسية فما نود أن نكون مردين ، محاكين لغيرنا ، ومؤلفات التراث من الوفرة بحيث تأتى أى محاولة راصدة وكأنها تزيد لا ضرورة له ، ومن هنا - ومن خلال هذا الفصل - نود أن يكون لنا موقف نظرى ، وهو موقف تحدده طبيعة هذا المؤلف وأهدافه الأساسية .

ويتحدد موقفنا النظرى من تراث نظريات الزعامة السياسية من خلال محورى الانتقاء والاختبار . فاما عند الانتقاء فنحنى به تلك القضايا النظرية الخلافية والمرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية ، وأما الاختبار فهو محاولة إخضاع تلك القضايا الخلافية للاختبار الميدانى ببعديه التاريخى واللحظى .

وقد يقصود البعض أن الانتقاء والاختبار لا يمكن النظر إليهما باعتبارهما (موقفا نظريا) ، بل هما يعدان مظهرين من مظاهر التمييز النظرى أو الهروب الفكرى ، الأمر الذى تصبح معه عملية الانتقاء والاختبار بمثابة قناع للتخفى الفكرى أو النظرى !

ولكن الأمر على خلاف ما يعتقد البعض ، فالانتقاء والاختبار يمكن للنظر اليهما - فيما أتصور - باعتبارهما (خطوة) نحو تأسيس بناء نظري متكامل لظاهرة الزعامة السياسية المصرية ، قد تعقبها خطوات أخرى من التقنيد والمراجعة وإعادة البحث والتقصي ، الأمر الذي يمكننا معه أن نعلن ولاغيا الفكري أو النظري ، وهو انتماء نابع ليس من التفسيرات النظرية الجاهزة أو من الأطر الفكرية المعدة سلفا ، ولكن من خلال ما تعكسه معطيات تاريخنا وما تفرزه سمات الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع انتماء مع (بعض) مقولات الفكر السياسي والاجتماعي .

ويتحدد انتقالنا لقضايا التراث النظري لظاهرة الزعامة السياسية من خلال المحاور الآتية والاعتبارات الآتية :

١ - ان ظاهرة الزعامة السياسية لم يقتصر الاهتمام بها على علم السياسة فقط ، بل شارك في الاسهام في دراستها التاريخ وعلم الاجتماع العام ، فضلا عن علم الاجتماع السياسي ، فهي تعد من الظواهر متعددة التناول .

٢ - أضحت قضية العلاقة بين صيغة الحكم وانبثاق الزعامة السياسية من بين القضايا الخلافية في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي ، بمعنى ان محاور الخلاف قد دارت حول أنسب الفظم السياسية وأكثر صيغ الحكم ملائمة لتفريخ الزعامات السياسية وانبثاقها ، لا سيما عند المقارنة بين للنظم الديمقراطية الحزبية والصيغ الديكتاتورية الشمولية .

٣ - حاول بعض المتخصصين في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي فضلا عن المؤرخين النظر الى الثورة The Revolution باعتبارها ظاهرة سياسية اجتماعية تعمل على خلق الزعامات السياسية وان نظر الماركسيون الى الزعامة السياسية التي تتخلق من خلال الثورة باعتبارها تعبيراً عن انتماء طبقي بعينه ، فالزعامة هنا - على نحو ما يرى الماركسيون - زعامة طبقية ، وسيطرة طبقية على عدة طبقات أخرى ، وهي تعبير عن ديناميات طبقية بعينها .

٤ - نالت نظرية الصفوة أو الصفوات The Elites باعتبارها نظرية مرتبطة ببعض قضايا أخرى كالقوة Power والتأثير influence

والسلطة Authority اهتماما خاصة من الباحثين في ظاهرة الزعامة السياسية ، على اعتبار أن الزعامات السياسية تعد شكلا من أشكال الصفوات ، فإذا كانت الزعامة السياسية صفوة ، فإلى أى نمط من أنماط الصفوة تنتمى هذه الزعامة ؟ هل تنتمى إلى الصفوة العسكرية ، أم إلى الصفوة الدينية ، أم إنها ذات صلة بالصفوة المثقفة ، أو الصفوة السياسية أم الاقتصادية ؟

فهذا الفصل يبحث إذن في ثلاث محاور أساسية هي الزعامة وصيغ الحكم ، والزعامة في علاقتها بظاهرة الثورة ، ثم الزعامة ونظرية الصفوة . ولا شك أن طرحنا لهذه القضايا وانتقاعنا لها ، يعد تمهيدا طبيعيا لاختبارها تاريخيا وآنيا في ضوء أبعاد الزعامة السياسية المصرية ودينامياتها في ماضى مصر وحاضرها .

المبحث الأول

الزعامة السياسية : المعنى والتناول متعدد الأبعاد

- **أولا :** الزعامة السياسية بين مفهومى القوة والسلطة .
- **ثانيا :** الزعامة السياسية وعلوم الانسان والمجتمع .

أولاً : الزعامة السياسية بين مفهومى القوة والسلطة

(١)

ينزع بعض المهتمين بظاهرة الزعامة السياسية نحو التأكيد على الارتباط العضوى بين تلك الظاهرة وظاهرتى القوة والسلطة في المجتمع الى الدرجة التي يذهب فيه غالبية هؤلاء الى النظر الى ظاهرة الزعامة او القيادة باعتبارها ممارسة للقوة او التأثير Influence داخل التجمعات الاجتماعية كالجماعات والتنظيمات والمجتمعات المحلية والامم (١).

وممارسة القوة او التأثير يعد احد الاسس التي اقام عليها ماكس فيبر Weber تعريفه لمفهوم القيادة ، وهو الامر الذي يؤكد Dornbusch في مؤلفه الموسوم (تقويم السلطة وممارستها) Evaluation and the Exercise of Authority في نطاق عرضه للاسهامات الكلاسيكية التي تناولت مفهوم القوة Power حيث يشير الى ان تعريف فيبر لاصطلاح القيادة او الزعامة قد انعكست تأثيراته على غالبية الاسهامات التي قدمها العلماء الاجتماعيون الذين عاصروه وللذين حاولوا بعده ان يخضروا مفهوم الزعامة في علاقته بالقوة للتحليل والتفسير (٢) .

والقوة كما يعنها فيبر Weber تتحدد من خلال ما يمكن ان تمارسه الصيغة البنائية لاي نظام شرعى من تأثيرات على توزيع القوة داخل المجتمع ، والقوة بهذه الرؤية تعنى الفرصة التي تمنح للفرد او لعدد من الافراد لكي يفرضوا ارادتهم على الآخرين بصورة متوازية ضد مظاهر المقاومة التي قد

(١) Stannebuim Anold, Leadership (Sociological Aspects).
International Encyclopedia of Social Seince edited by Sills, David,
Macmillan Company and Free Press, Vol. 9, 19, P. 101.

(٢) Dornbusch, Sanford, M., Evaluation of the Exercise of
Autharity, Jossey-Bass, 1975, P. 31.

يبدونها الآخرون المشاركون في نفس الفعل (١) .

فالفرد هنا - صاحب القوة - يكون في وضع - على نحو ما يذهب فيبر - يسمح له بتنفيذ ارادته ضد مقاومة الآخرين ، وذلك بصرف النظر عن الأساس الذي تنهض وفقا له قوة هذا الفرد (٢) .

أما دال Dahl فيميل في تعريفه للقوة ميلا آخر ، معتمدا على ما يمكن تصنيفه بالموقف الشخصي الداخلي Interpersonal Situation حيث يتصور أن القوة التي يملكها (٤) ويمارسها على (ب) ، فتتيح للأول (١) أن يدفع للثاني (ب) لأن يفعل شيئا لا يود - أي ب - أن يفعله (٣) .

وفي تحديد دال هذا لمفهوم القوة يكشف عن تصور يرى في القوة الزاماً Obligation واجباراً ، وسلباً لارادة الآخرين ، فهي أقرب ما تكون إلى التأثير السحري حيث يشعر ازاءه الآخر بالقهر Coercion والامتثال Conformity للأوامر .

(٢)

ويميل في ذات الاتجاه اميرسون Emerson حيث يركز أيضا على البعد الذاتي للقوة متصورا أن القوة التي يتمتع بها (١) على (ب) هي نتاج لكم المقاومة التي يبدونها (ب) والتي عادة ما ينجح (١) في القضاء عليها . وتعريف اميرسون للقوة على نحو ما يرى Dornbusch قد يتشابه إلى حد كبير مع ذلك التعريف الذي قدمه كل من ثيبوت Thibaut وكيلي Kelley عام ١٩٥٩ لمفهوم القوة حيث نظرا إليها على أساس أن القوة

(١) Gerth, H. H., and Mills, C. Wright, From Max Weber: Essays In Sociology, A Galaxy Books, New York, 1958, P. 180.

(٢) Dornbusch, Op. cit. P. 31.

(٣) انظر عدا من تعريفات مفهوم القوة في : نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (الاسكندرية ، ١٩٧٨) ، ص ٣٢ - ٣٥ .

وانظر أيضا اسماعيل على سعد ، نظرية القوة : مبحث في علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

التي يمتلكها (١) ويمارسها على (ب) تتوقف على مدى اعتمادية (ب) على (١) (١) .

من المؤكد أن المحاولات السابقة بدءا بفيبر وانتهاء بتيبوت وكيلى تنظر الى الفرد - دون غيره - عند البحث عن ماهية القوة ، وهو ما يؤكد ما أشار اليه Dornbusch من أن غالبية الاسهامات السابقة تعنى بالقوة باعتبارها سمة تميز الفرد دون الاهتمام بتحديد ماهية الفرد أو الأفراد الذين تمارس عليهم تلك القوة .

ويلاحظ Dornbusch أيضا أن كلا من فيبر ودال واميرسون قد توصلوا الى نتيجة كادوا أن يجمعوا عليها . وهى أن الأسس التى تنهض وفقا لها القوة تتنوع بل وتختلف من موقف الى آخر ، وأن نتائج ممارسة القوة تكشف عن انبثاق عدد من المتغيرات تترتب على تلك الممارسة (٢) .

ولا شك أنه على الرغم من تأكيد كل من فيبر ودال واميرسون على اختلاف مقومات القوة وأسسها طبقا للوعية المتميزة لكل موقف ، إلا أن اسهاماتهم قد دارت في فلك السمات الخاصة ، أو في ضوء القوة في أبعادها الذاتية .

فالرؤية السابقة تنظر الى القوة في ضوء بعدى القهر (كممثل للقوة) والخضوع كحالة فقدان لمقومات القوة . فبين القهر والخضوع تتكشف السمات الذاتية لكل من مالك القوة باعتبارها مقومات ايجابية Positive ، وغير المالك لها باعتبارها خصائص سلبية Negative ، وهو الأمر الذى يتيح لمالك القوة التأثير ومن ثم ممارسة الضبط والتوجيه والسيطرة على الأفراد الذين يقعون في دائرة الخضوع . فهل يعنى ذلك أن فيبر ومن تأثر به يمكن اعتبارهم من أصحاب (التفسير الذاتى) للقوة ؟

(٣)

فالواقع اننا لا نستطيع أن نوكد ذلك تماما ، لاسيما بالنسبة لماكس

فيبر على الأقل ، حيث يمكننا ان نتشكك في سيادة التفسير الذاتي للقوة لديه ، خاصة اذا ما وضعنا في الاعتبار اشاراته المتفوعة الى الأبعاد الاقتصادية Economic Dimensions في توزيع القوة . ولكن من المؤكد أيضا أن فيبر لم يتجاهل الأبعاد الذاتية في توزيع القوة ، ولم يفكر في الآن نفسه الأبعاد المادية الاقتصادية رغم أنه لم يعتمد عليها تماما في تفسير ظاهرة القوة بدليل اشاراته الى الظروف الاقتصادية باعتبارها غير متماثلة تماما مع القوة بوجه عام ، حيث يمكن أن يكون ظهور القوة الاقتصادية - على نحو ما يذهب فيبر - نتاجا لنوعية أخرى من الأسس أو المقومات التي تنهض وفقا لها القوة بوجه عام (١) .

ودليلنا على عدم انكار فيبر للأبعاد الموضوعية - الاقتصادية هو ما تردد كثيرا في نظريته الاجتماعية العامة والتي فسر من خلالها نشأة السلطة Authority (رغم عدم انكاره للأبعاد الذاتية كما سيتضح فيما بعد) ونشأة الأحزاب السياسية Political Parties ، فضلا عن اشاراته المتعددة للبعد الاقتصادي ولوقف السوق في تحديد الموقف الطبقي Determination of Class - Situation by market ، حيث يشير الى عدد من الأبعاد التي تحدد مفهوم الطبقة كما يتصوروها ، حيث يرى أن من بين مقومات نشأة الطبقة الاجتماعية بعد المصالح الاقتصادية Economic Interests التي يتضح فيما يملكه الفرد من جهة وفرص حصوله على لادخل من جهة أخرى (٢) .

فمن العسير إذن أن ننظر الى فيبر باعتباره من أصحاب الرؤية الذاتية الخالصة في تفسير ظاهرة القوة ، ولا يمكن أيضا أن نتعامل معه باعتباره من غلاة المؤيدين للفرقة الاقتصادية في تفسير القوة ، ففيبر إذن يمكن النظر اليه باعتباره من أصحاب (الرؤية الثنائية) في تفسير ظاهرة القوة ، وليس من أصحاب (الرؤية الاحادية) ، وهي الرؤية التي يمكن ارجاعها الى الماركسيين الكلاسيكيين الذين يمثلون المدخل الاقتصادي أو المادي في تفسير ظاهرة القوة .

(١) Gerth and Mills, From Max Weber, Essays In Sociology,

P. 180.

Ibid, P. 181.

(٢)

وتتعدد التعريفات وتتنوع مداخل دراسة القوة (١) منذ فيبر صاحب الرؤية الثنائية حتى السير رايت ميلز Mills الذى حاول أن يقدم تحليلا لظاهرة القوة في ضوء طبيعة المجتمع العام ككل ومن خلال تصوره عن القوة باعتبارها ممارسة من قبل جماعة صغيرة نسبيا تتسم بالقدرة على التأثير على الآخرين ولقد حدد ميلز مجالات التأثير هذه في : الصناعة والحكومة والجيش وهى ما أسماها ميلز بصفوة القوة The Power Elite ، وهى القضية التى سوف نعرض لها باختصار عند الحديث عن العلاقة بين الزعامة السياسية والصفوة (٢) . فمنذ فيبر ثم ميلز ومن جاء بعدهما كبيتير بلاو Blau وأتزيونى Etzioni وبوتومور Bottomore من أصحاب الرافد الغربى ، كذلك ماركس والماركسيون التقليديون والمحدثون ، لم نلاحظ جديدا يمكن أن يضاف الى ما أسهم به الرواد الأوائل في مجال القوة (٣) .

(٤)

ولما كان هذا العرض النظرى ليس محض ترديد للتراث ، بل هو بمثابة تمهيد لدراسة الزعامة السياسية المصرية في ماضيها وحاضرها ، فان ما يهمنا من مجموعة المفاهيم المرتبطة بظاهرة الزعامة هو فيما يمكن أن تسهم به هذه المفاهيم من تقديم فهم أعمق وأشمل لظاهرة الزعامة السياسية المصرية .

وهنا نتساءل هل يمكن أن نعتبر الزعامة السياسية شكلا من أشكال القوة ؟ وان كانت كذلك فالى نمط من أنماط القوة تنتمى الزعامة السياسية ، هل هى القوة الاقتصادية كما يدعى الماركسيون ؟ أم هى قوة يمكن ارجاعها الى قدرات خاصة تميز جماعات معينة (الصفوة) وتمكنهم من السيطرة على

(١) ارجع الى نبيل السمالوطى ، مرجع سابق ، صص ٧٥ - ٧٨ ، حيث يشير الى أربعة مداخل لدراسة القوة هى : المدخل الاقتصادى أو المادى ، مدخل المنصب ، مدخل اتخاذ القرار ، والمدخل الذاتى أو مدخل السمعة . كذلك انظر : فاروق يوسف أحمد ، القوة السياسية : اقتراب واقعى من الظاهرة السياسية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، صص ٩ - ٣١ .

(٢) يمكن الرجوع الى تفاصيل نظرية صفوة القوة فى : Mills, C. Wright, The Power Elite, Oxford Univ. Press, 1959.

(٣) يمكن أن نذكر فى هذا دراسة محدودة قدمها ابرامسون وزملاؤه : Abramson, E., et al, Social Power and Commitment : A Theoretical Statement, American Sociological Review, Fabr., 1958 Vol. 23. No. I.

جماع النشاطات الاجتماعية ، ومن ثم التأثير على الآخرين ، كما يرى كل من موسكا Mosca وميتشلز Michels ، أم أنها قوة لا يمكن أن ترجع أصولها الى مصدر بعينه على نحو ما يذهب Bierstedt بل تتسم بالتعدد ، حيث تتنوع بين أسباب اقتصادية (كالملكية والدخل) وأخرى غير اقتصادية كالسلطة السياسية الرسمية ، والسيطرة على وسائل القمع كالشرطة والجيش والهيمنة على وسائل الاتصال والمعلومات كالمخابرات والصحافة والاذاعة الى جانب السيطرة على المعارف والفكر والرأى (١) .

فمن أى مصدر من مصادر القوة تستمد الزعامة السياسية المصرية مقوماتها ؟ هل هو مصدر اقتصادى ، أم مصدر سلطوى رسمى ؟ أم هى مصادر ذاتية تتعلق بسمات مميزة للزعيم وقدرات أو ملكات يتفرد بها ؟ أم أن الزعامة السياسية المصرية تتميز بخصوصية مصادر القوة ، بحيث تتفرد بنوعية خاصة وماهية متميزة للقوة ؟ وهو الأمر الذى سوف تكشف عنه دراستنا لنماذج من الزعامات السياسية المصرية فى الماضى والحاضر .

وعلاقة الزعامة بالقوة يمكن الكشف عنها من خلال مجموعة من المظاهر يتجلى أولها فيما يمكن أن تلعبه القوة من أدوار ووظائف داخل الجماعة والتي تتحدد أولا فى تعيين مجموعة الاهداف التى تصبو الجماعة الى تحقيقها وثانيا تشييد بناء له معالمة وحدوده وقيمه ومعايره التى يمكن أن تحقق الاهداف من خلالها ، وثالثا حماية هذا البناء وتدعيمه ، ومن الملاحظ أن غالبية اسهامات علماء الاجتماع يركزون على الوظيفة الأخيرة باعتبارها أكثر المظاهر ارتباطا بظاهرة الزعامة ، ويرى Tannebuim أن بعض علماء الاجتماع ينظرون الى الزعامة أو القيادة باعتبارها القوة التى تضمن للجماعة التماسك والتكامل وأنها القوة التى تدافع عن الجماعة من التهديدات التى يمكن أن تتعرض لها سواء من الداخل أو من الخارج وأن تخفف - بقدر الامكان - من مظاهر التحلل والصراع .

ويرى Tannebuim أن الرؤية المحافظة فى تناول ظاهرة القوة فى علاقتها بالزعامة أو القيادة قد تكشففت من خلال مجموعة النظريات الكلاسيكية المحافظة التى أولت اهتماما خاصا للقيادة باعتبارها قوة تعمل على الحفاظ

(١) انظر تفاصيل ذلك فى : نبيل السمالوطى ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

على الانساق الاجتماعية أكثر من اهتمامها بالقيادة أو الزعامة كقوة يمكن ان تعمل على تغيير المجتمع (١) .

ورغم هذه الرؤية المحافظة في النظر الى القيادة أو الزعامة في علاقتها بالقوة ودورها في المجتمع يذهب Tannebium الى أن هناك عددا من الاسهامات تنظر الى القوة أو الى الزعامة كتجسيد للقوة بمنظور أكثر راديكالية ، ومن هذه الاسهامات ذلك الاسهام الذي قدمه كل من هاربسون Harbison وماير Myers في نطاق مناقشاتهم حول الزعامة ، حيث نظروا الى الزعماء باعتبارهم بناة للتنظيم Organization builders وقادة للتجديد Innovation أكثر من كونهم حفظة للاستقرار أو التكامل (٢) .

والزعماء كقوة مجددة أو كقوة للبناء والتغيير وفقا للرؤية غير الكلاسيكية تتكشف أبعادها بصورة أوضح لدى المجتمعات التي أصابت قدرا كبيرا من الرقى والتقدم ، وهي الزعامات التي تتسم بقدرتها على خلق أهداف جديدة للمجتمع وابداع بناءات تتناسب وطبيعة هذه الأهداف ، فضلا عن قدراتهم الخاصة على صياغة طاقم من القيم الاجتماعية الجديدة (٣) .

ومن منطلق القوة يعرف Tannebuim الزعيم بأنه شخص متميز Distinguished عن الآخرين فيما يملكه من قوة ، ومكانة ، ورؤية خاصة وفي عدد آخر من سماته الخاصة كالحسم والشجاعة والتكامل والذكاء (٤) .

(٥)

ولقد اتخذ مفهوم الزعامة كتعبير عن القوة ، في القرن العشرين أبعادا حديثة ، حيث أضحت الزعامة كأحد محاور اهتمام الفكر الاجتماعي والسياسي في هذا القرن تعنى القدرة على حل المشكلات التي تنجم عن سيادة القوى

(١) Tannebuim, Arnold, S., Leadership (Sociological Aspects) International Encyclopedia of Social Scienc, P. 101.

Ibid, P. 102. (٢)

(٣)

ibid, P. 105. (٤)

للسياسية في هذا القرن تعنى القدرة على حل المشكلات التى تنجم عن سيادة القوى السياسية المتطرفة والقاصرة أو العاجزة ، حيث تظهر الزعامة - على نحو ما يرى Lester Seligman - لمواجهة الحركات الايديولوجية التسلطية كما هو الحال في الحركات الفاشستية والشيوعية التى ظهرت خلال الأنظمة الصناعية الغربية ، أو لتقديم العلاج للأدواء التى يمكن أن تترتب على سيادة الأنظمة الغربية الديمقراطية التعددية ، والتى تعد ظاهرة اللاحركية أو التوقف Immobilism أحد مظاهرها الباثولوجية ، وهو الأمر الذى يتطلب زعامة تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف القومية ، وهو ما ظهر بجلاء في فرنسا على يد شارل ديغول Charles De Gaulle (١) .

ويذهب Seligman الى أن الزعامة كقوة يمكن أيضا أن نتعرف عليها خلال نموذجين سياسيين ، النموذج الأول خاص بالبطل القومى National hero . كتجسيد أو كتعبير عن الإرادة العامة "General Will" أو المصلحة العليا Higher Interest للأمة ، والذى يعتبر شارل ديغول أحد ممثلى هذا النموذج . أما النموذج الثانى فهو خاص بما أسماه Seligman بالوسيط السياسى Political Broker أو ذو القدرة الفنية على الصياغة التركيبية أو التوليفية لعلاقات المجتمع كما هو الشأن مثلا بالنسبة لفرانكلين روزفلت Roosevelt الذى كان يعتبر أحد الخبراء الإداريين المهرة في احتواء الاهتمامات والمصالح الخاصة بالشعب الأمريكى فضلا عن صفته كأحد بناء الائتلاف السياسى (٢) .

ويظهر النموذج الأول كقوة (البطل القومى) عندما يتعرض الاتفاق للقومى للهرج ، بينما تظهر قوة النموذج الثانى (الوسيط السياسى) على نحو ما يذهب Seligman كحاجة ضرورية لإدارة الصراعات التى قد تتخلق في المجتمع (٣) .

Seligman, Lester, G, Leadership (Political Aspects), (١)
International Encyclopedia of Social Science, edited by Sills David,
P. 107.

Ibid, P. 107.

Ibid, P. 107.

(٢)

(٣)

وهنا نطسأل أين تقع زعاماتنا المصرية على هذين الطرفين ، هل هى زعامات تنقسم بالبطولة القومية ؟ أم أنهم كانوا مجرد وسطاء سياسيين ؟

(٦)

ثم يأتى مفهوم السلطة Authority باعتبارها من المفاهيم وثيقة الصلة بظاهرة الزعامة السياسية . والسلطة السياسية الرسمية تعد أحد مظاهر القوة أو أحد مصادر القوة كما أشرنا ووفقا لما كشف عنه التراث النظرى لظاهرة القوة .

ولكن ما هى العلاقة بين الزعامة السياسية والسلطة ؟ بمعنى هل الزعامة السياسية يمكن أن ننظر اليها باعتبارها سلطة بمعناها الشرعى أو الرسمى ؟ وهل ترتبط الزعامة السياسية أساسا بالمنصب السلطوى الرسمى الذى يشغله الفرد ؟ وهل يمكن أن يستمد الزعيم السياسى قوته من طبيعة السلطة الرسمية التى يتمتع بها والتى تتيح له حق اصدار الأوامر والقرارات ؟ أم أن الزعامة السياسية لا ترتبط أساسا بالسلطة الرسمية ، أو ما يمكن تسميته بمبدأ الشرعية Legitimacy على نحو ما كذهب ماكس فيبر عند تحليله لظاهرة السلطة الكارزمية أو الالهامية Charismatic Authority

وموقع الزعامة السياسية من السلطة كانت أحد القضايا التى أثارت انتباه الباحثين فى علم الاجتماع السياسى ، فمنهم من ينظر الى الزعامة باعتبارها سلطة سياسية رسمية كسيلجمان Seligman عند عرضه لنموذجى البطل القومى والوسيط السياسى ، ومنهم من ينظر الى الزعامة أو القيادة باعتبارها ظاهرة تتخذ مظاهر ثلاثة أساسية فى علاقتها بالسلطة هى الزعامة أو القيادة ذات السلطة التقليدية Traditional والثانية زعامة ذات نمط سلطوى عقلانى أو رشيد Rational وثالثة زعامة يغلب عليها الطابع الكارزمية أو الالهامية Charismatic . والنمط الأول يمثل السلطة التقليدية كما تتمثل فى الأب ورجال الدين وشيوخ العشائر وكبار السن ، بينما يمثل النمط الثانى السلطة بصورتها الرسمية والتى تقتصر على رؤساء الدول (ملوكا كانوا أم رؤساء للجمهوريات أو الحكومات) والتى تستمد قوتها من مبدأ الشرعية .

أما النمط الثالث ونعنى به الزعامة الالهامية ، فهى لا تحتاج - كما

يذهب فيبر - الى الشرعية بصورتها الرسمية ، فصاحب السلطة الكارزمية الالهامية يعتمد (فقط) - وكما يؤكد فيبر - على قوة شخصيته ، فهو لا يعتمد في سلطته على القواعد أو القوانين ، وهو يدعم سلطته من خلال البرهنة على قوته في الحياة ، فاذا أراد أن يكون نبيا Prophet فعليه أن يأتي بالمعجزات miracles واذا أراد أن يكون قائدا للحرب فينبغي أن تتوفر لديه مقومات أو صكوك البطولية heroic deeds (١) .

فالقائد أو الزعيم الالهامي هو زعيم (الموهبة الخاصة) ، وهو ما يذكرنا بالأبعاد الذاتية التي أشار اليها فيبر عند حديثه عن ماهية القوة ومقومات بنائها . وسلطة هذا القائد ، سلطة تستمد مقوماتها من سماته وقدراته المميزة وليس من خلال قواعد الشرعية وقوانين السلطة الرسمية .

فواضح أن فيبر اذن لا ينظر الى الزعامة في علاقتها بالسلطة باعتبارها مظهرا واحدا فقد يكون زعامة رسمية أو زعامة كارزمية ، بل ان أشكال الزعامات لديه تتعدد ، بتعدد صور السلطة وأشكالها . ولكن ما لم يوضحه فيبر هو ألا يمكن أن يجمع الزعيم بين صفاته الكارزمية ووضعيته الشرعية او الرسمية ؟

(٧)

والزعامة الكارزمية - على نحو ما يؤكد كل من بن Benn وبيترز Peters ، وعلى نحو ما يمكن أن نستخلصه من أفكارهما يمكن أن نجمع بين السلطة الرسمية من جهة وممارسة القوة خارج نطاق الشرعية من جهة أخرى ، ودليلنا على ذلك أنهما في مناقشاتهما التي دارت حول الأسس الدينية والميثافيزيقية للسلطة والالتزام اكدا على أن الزعامة الالهامية هي زعامة تنقسم بالغموض وترجع الى ما كان يتمتع به الملوك من حقوق (الهية) ، وهو الأمر الذي ناقشه كل من بوسيه Bossuet وجيمس الأول في بحثهما عن الصفات التي تميز الملوك عن غيرهم من الأفراد العاديين . ثم يقول كل من

بن وبيترز أن هذه السمات قد وجدت تجسيدا لها لدى نابليون وهتلر وستالين (١) .

فواضح اذن أن النماذج التي أشار اليها الباحثان هي نماذج ذات طبيعية سلطوية ، أى أنها استمدت قوتها من وضعها الشرعى الرسمى ، ولكن مع هذه الوضعية الشرعية يرى العالمان امكانية الجمع بينها وبين السمات الكارزمية التي يتمتع بها الزعيم الذى يؤمن بنجوميته ، وفى أنه جاء كمبعوث أو كصاحب رسالة Man With Mission ، أو ببساطة أنه الزعيم الذى يعتقد فى ذاته ، وفى قدراته ، وفى أن يولد فى اتباعه الشعور بالثقة ، وفى امكانية وصولهم للسلطة (١) .

(٨)

والسلطة كمفهوم (٢) لا يعنينا فى ذاته الا من خلال علاقته بظاهرة الزعامة السياسية بوجه عام ، والزعامة السياسية المصرية على وجه الخصوص ، لا سيما فيما أثاره فيبر فى تصنيفه الثلاثى للزعامة فى علاقتها بالسلطة . وما يعنينا من ثلاثية فيبر هذه هو مقولة الزعامة ذات السلطة الرشيدة أو العقلانية والتي تقوم على أساس مبدأ الشرعية أو الرسمية ثم تلك الزعامة ذات الطبيعة الكارزمية أو الالهامية والتي تستمد قوتها لا من السلطة الشرعية بقدر ما تستمد من مجموعة السمات المتميزة التي تتفرد بها تلك الزعامة . والسؤال هنا هو : اذا افترضنا أن هناك متصلا

(١) Benn, S. I., Benn and Peters, R. S. Social Principles and the Democratic State, George Allen and Unwin, London, 1975, P. 301.

Ibid, P. 306.

(٢) انظر عرضا وافيا لمفهوم السلطة فى : Dornbusch, San Ford, M., Evaluation & the Exercise of Authority, PP. 37 - 63.

وانظر أيضا : ابراهيم أبو الغار ، نظرية السلطة فى المفهوم الاجتماعى ، فى دراسات فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا (تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، صص ٢٩٧ - ٣١٠ .

وكذلك انظر : نبيل السمالوطى ، مرجع سابق ، صص ١١٣ - ١٣٩ ، حيث يشير الى المداخل الاساسية لحراسة قضية السلطة فى علم الاجتماع ، وهذه المداخل ، هى : المخل الفلسفى ، والمخل السياسى ، والمخل السوسيولوجى ، كما يعرض لمفهوم السلطة والمفاهيم المرتبطة به ، وي طرح تفسيراً لاسباب الخضوع للسلطة وللعلاقة بين بناء القوة والقيادة السياسية .

Continuum ذا بعدين ، يمثل طرفه الأول الزعامة ذات الصفة الشرعية او الرسمية ، بينما يمثل طرفه الآخر الزعامة ذات الطبيعة الكارزمية الالهامية ، فإين تقع الزعامات السياسية المصرية على هذا المتصل أى بمعنى أى الزعامات أقرب الى الشرعية ؟ وهل يحق لنا - عندئذ - أن نطلق عليها اصطلاح زعامة؟ ثم أى الزعامات أقرب الى الكارزمية وهل تكفى السمات الكارزمية وحدها لخلق الزعيم السياسى ؟ ثم أخيرا ما هى الزعامات السياسية المصرية التى جمعت بين الشرعية والالهامية ؟

ثانيا : الزعامة السياسية وعلوم الانسان والمجتمع

(١)

كشف لنا الطرح النظري المحدود(*) عن أن مفهوم الزعامة السياسية غير منبث للصلة على الاطلاق بعدد من المفاهيم الأخرى كمفهوم القوة والسلطة، وهو أمر يكشف عن مدى التداخل بين المفاهيم الثلاثة ، ولقد آثرنا أن يكون عرضنا السابق في خدمة دراستينا التاريخية والميدانية عن الزعامة السياسية المصرية ، محاولين اختبار بعض مقولات التنظير التي أشرنا اليها .

ومن المؤكد أن العرض السابق قد كشف أيضا عن جهد متصل للمفكرين والعلماء في دراسة قضايا القوة والسلطة والقيادة أو الزعامة ، ويؤكد في الآن نفسه صفة المشاعية الاصطلاحية من جانب ومشاعية التناول من جانب آخر . وتتكشف مشاعية التناول في أنه على الرغم من أن غالبية المنظرين الذين أشرنا اليهم ممن ينتمون الى علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي الا أنهم قد استعانوا بعدد من مفاهيم علم النفس العام وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد في تفسير ظاهرتي القوة والسلطة .

ومن مظاهر مشاعية التناول أن الاهتمام بظاهرة الزعامة السياسية لم يكن قاصرا على علماء الاجتماع أو السياسة أو علم الاجتماع السياسي أو بعض علماء النفس الاجتماعي ، بل تجاوزه الى المؤرخين الاجتماعيين والسياسيين الذين اهتموا برصد حركة الشعوب ومسارات تاريخها ، ووقفوا على سير الأمم والمجتمعات .

* نغنى بالطرح النظري المحدود اننا لم نعرض لكل لتراث النظري والفكري الخاص بظاهرتي السلطة والقوة ، بل أشرنا الى ملامحه العامة وأهم مقولاته ، مستخدمين كل هذا في خدمة مؤلفنا عن الزعامة السياسية المصرية بشقيها التاريخي والآني . والمؤلف على أية حال ليس مؤلفا تنظيريا مدرسيا ، بل هو دراسة لقضية خاصة من قضايا علم الاجتماع السياسي ، ولقد اطلقنا للقارئ الى بعض القراءات الهامة التي نعتقد في أهميتها وفي قدرتها على اعطائه رؤية تنظيرية أوسع وأرحب .

وللمؤرخين مناهجهم وطرائق دراساتهم التى تميزهم عن غيرهم من المهتمين بقضايا الانسان والمجتمع ، وان كان هذا لا ينفى ما يمكن تسميته بالتساوق المنهجي بين التاريخ وعلم الاجتماع وعلم الاجتماع السياسى . ورغم هذه الاعتمادية المنهجية فلقد تميز المؤرخون فى تناولهم لظاهرة الزعامة السياسية ولكنه كان تناول المؤرخ الذى قد يعنى برصد الظاهرة تارة ، وبمحاولة تحليلها وتفسيرها تارة أخرى ، وما بين الرصد ومحاولة التفسير تتأرجح محاولات المؤرخين بين البساطة والعمق .

ومن المؤكد أنه من العسير أن ينفصل المؤرخ - شأنه شأن كل المتعاملين مع المعطيات الانسانية - عن ذاته وعن ايديولوجيته بمظاهرها السياسية والحزبية والطبقية والثقافية . . . الخ ، والتى قد تلعب دورا حاسما فى عملية تقويمه للزعامات السياسية ، ولأى ظاهرة أو واقعة سياسية وتاريخية ، وخاصة وأن الزعامة السياسية من القضايا التاريخية الخلافية التى تصطرع بشأنها الآراء ، وهى تعد من الظواهر التى يكون للأبعاد الحزبية السياسية والطبقية دورها عند صياغة (صورة) الزعيم و (ماهيته) كما يطرحها المؤرخ أو يتناولها الباحث .

ومن هذا المنطلق اختلف المؤرخون فى تقويمهم للزعامة والزعماء ، ففى الوقت الذى ينظر فيه بعض المؤرخين الى نابليون أو هتلر أو موسوليني أو ستالين أو جورج واشنطن ، أو أحمد عرابى أو مصطفى كامل . . . الخ باعتبارهم زعماء سياسيين يرى فيهم البعض نماذج لأصحاب السلطة ، أو يرى آخرون فى (بعضهم) مجرد (مهيجين سياسيين) ، يفتقدون (حس) الزعامة ومقومات الزعيم .

(٢)

ولعل هذا التباين فى تقويم الزعامة والزعماء قد يرجع - وكما أشرنا - الى الاختلاف النسبى فى الرؤى السياسية والحزبية والطبقية للمؤرخ ، وقد يرجع أيضا الى اختلاف طبيعة (المعيار) أو المعايير التى يقيس من خلالها المؤرخ طبيعة الزعامة ، ويحلل وفقا لها نماذج الزعماء ، وهو الأمر الذى يتكشف من خلال مجموعة الدراسات والبحوث التى قدمها المؤرخون سواء فى الغرب أو فى الشرق عن الزعامة والزعماء .

والزعامة السياسية المصرية قد شغلت نفرا غير قليل من المؤرخين المصريين وغير المصريين ، وهو اهتمام قد انعكس على هذا الكم الهائل من الدراسات والبحوث التاريخية . وما يهمنا في الواقع هو أن نؤكد أن الاهتمام بظاهرة الزعامة السياسية لم يكن قاصرا على علماء السياسة والاجتماع ، وعلماء الاجتماع السياسى ، فضلا عن علماء النفس الاجتماعى ، بل ان ذات الظاهرة قد نالت قدرا كبيرا من اهتمام المؤلفين باختلاف انتماءاتهم الايديولوجية والفكرية .

والتساؤل هنا : اذا كان المؤلف الراهن يعنى بدراسة ظاهرة الزعامة السياسية المصرية في ضوء مقولات علم الاجتماع السياسى ومن خلال البعدين التاريخى والبنائى ، واذا كنا قد أكدنا على الدور الذى لعبه المؤرخون في رصد ظاهرة الزعامة السياسية ، فان ما يهمنا أيضا أن نكشف عن الجهد الذى بذله المؤرخون المصريون - وغيرهم ان أمكن - في دراسة هذه الظاهرة ، وإلى أى حد انعكست انتماءاتهم الايديولوجية بروافدها المختلفة عند تقويمهم للزعامة والزعماء ؟ .

المبحث الثاني

الزعامة السياسية بين الديمقراطية الحزبية
والأوتوقراطية الشمولية

أثارت قضية الزعامة السياسية في علاقتها بصيغ الحكم وأشكاله أو في علاقتها بطبيعة النظم السياسية ، لا سيما في علاقتها بالنظامين الديمقراطي Democratic System والأوتوقراطي Autocratic System جدلا بين المتخصصين في علم الاجتماع السياسى ونقاشا بين المهتمين بقضية الزعامة السياسية في علاقتها بالسياق الاجتماعى والسياسى Social and Political Context للمجتمع .

وعرضنا الراهن لهذه القضية يسعى الى الاجابة عن مجموعة من التساؤلات يمكن تحديدها فيما يلى :

١ - ما طبيعة المناخ السياسى والاجتماعى الذى يتيح للزعامة السياسية البزوغ والانبثاق ؟ أو بصورة أكثر تحديدا هل تلعب الديمقراطية بصورتها الحزبية دورا فى تخلق الزعامة وتفريخ الزعماء ؟ وهل من الممكن ان ننظر الى خصائص الديمقراطية وسماتها باعتبارها احد المقومات التى تنهض وفقا لها الزعامة السياسية ؟

أم أنه يمكن القول ان ظروف المجتمع الاوتوقراطى الفردى ، و (أزمة) الحكم الشمولى تعد مناخا ملائما لظهور الزعامات السياسية ، على اعتبار أن الزعامات تعتبر - حينئذ - أحد مظاهر (الخلاص) من سلبيات هذا النظام ؟

٢ - ويثير التساؤل السابق ، تساؤلا آخر هو : هل تعد الزعامة السياسية - باعتبارها ظاهرة سياسية ذات أبعاد مجتمعية - انعكاسات لديناميات الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ؟ أم أنها تعد من الظواهر المستقلة التى تظهر أو تنبثق بصورة تلقائية عفوية بغض النظر عن متغيرات البناء الاجتماعى والسياسى ؟

٣ - بمعنى آخر : هل الزعامة السياسية - بصرف النظر عن سمات

الزعيم - زعامة (موقف) ؟ أو زعامة (أزمة) ؟ وهل يتناقض هذا مع الهامية الزعامة ؟ وهل يؤكد هذا ما ذهب اليه الماركسيون من أن ظروف اللامساواة والتناقض الطبقي هي التي تعمل على خلق الزعامة السياسية ، انطلاقا مما أكده ماركس من أنه ليس للفرد - أى فرد - وجود حقيقى خارج بيئته أو محيطه ؟

٤ - ثم أين تقع الزعامات السياسية المصرية في ماضيها أو حاضرها وسط هذا الكم من التساؤلات ؟ بمعنى هل انبثقت تلك الزعامات المصرية في ظل (أزمة) الحكم المطلق ؟ أم أنها تخلقت في ظل الديمقراطية الحزبية ؟ ثم ما هو الدور الذى لعبته الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بوجه عام في توليد الزعامات المصرية وانبثاقها ؟ ثم الى أى حد اتسقت الهامية الزعيم - ان وجدت - مع الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى ؟

٥ - ثم أخيرا : ما هو موقف الزعامة السياسية من الديمقراطية كصيغة أو كمبدأ ؟ بمعنى هل الزعامة السياسية بطبيعتها تستوجب الأخذ بالمبدأ الديمقراطى في قيادة حركة الشعوب ؟ أم أن المبدأ الاستثنائى والديكتاتورى هو أنسب الصيغ وأكثر الاساليب ملاءمة لمثل هذه النوعية من القيادات ؟

(٢)

والواقع أننا لسنا في معرض التفاصيل النظرى لكل من النظامين الديمقراطى واللاوتوقراطى ، أو في مجال المقارنة التفصيلية بين خصائص كل من الصيغتين ولكن ما نحرص عليه حقيقة هو تلك المقولات الاساسية التى تميز كل نظام عن الآخر(*) .

* للاطلاع على تفاصيل التمايزات القائمة بين النظامين الديمقراطى واللاوتوقراطى انظر على سبيل المثال : محمد كامل ليلة ، للنظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

كذلك انظر : لاسكى ، الحرية في الدولة الحديثة ، ترجمة احمد وضوان عز الدين ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ .

وكذلك : Chumpeter, Joseph, Capitalism and Democracy.

وانظر أيضا :

Padover, Saul, K., The Meaning of Democracy ; Lancer Books, New York, 1968.

وبدون التعرض لتفاصيل هذه المقولات نوكد أن النظام الديمقراطي
يعنى - كما يذهب كيلسين Kelsen - مشاركين المحكومين فى الحكم
كما أنه يعنى أيضا الحرية . والديمقراطية كصيغة للحكم ترجع أصل
السلطة السياسية الى مصدرها الأساسى وهو الإرادة العامة للأمة ، أى أن
السلطة لا تكون شرعية Legitimate إلا اذا كانت وليدة إرادة الأمة .

فالتأكيد على سيادة الشعب ، وعلى أن الأمة هى مصدر السيادة
ومستودعها - على نحو ما تذهب المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان
كما أعلنته الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ - يعد من أهم السمات الديمقراطية ،
فضلا عما يراه روبرت ميتشلز Michels من أن الديمقراطية نظام للحكم
يجعل كل المواطنين متساويين أمام القانون ، وهى تمنح كل فرد فرصة
الصعود الى قمة التدرج الاجتماعى . . . وتلغى كل امتيازات الميلاد ، وتخلق
الرغبة فى المجتمع الإنسانى ، وفى أن الصراع من أجل التفوق ينبغى أن يتقرر
- فقط - وفقا للقدرة الفردية (١) .

ويؤكد توكفيل Tocqueville أن الديمقراطية قد وجدت لكى
تحقق الحرية السياسية Political Liberty ، وبدون المشاركة الشعبية
فى ممارسة القوة لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية (٢) .

والى جانب المشاركة الشعبية والحرية السياسية تتسم الديمقراطية
كصيغة غربية للحكم بثلاث سمات أساسية هى : أنها تعنى حكم الأغلبية
بمعنى - وكما يشير إريش Irish - أن تكون هناك حرية فى اختيار
الأفراد الذين يضعون السياسات العامة ، بينما تشير السمة الثانية الى حرية

Kelsen, Hans, Foundation of Democracy, = وكذلك :
Ethics : An International Journal of Social, Political and Legal
Philosophy, Vol. LXVI, No. I, October, 1955.

Michels, Robert, Political Parties : Asociological Study (١)
of the Oligarchica. Tendencies of Modern Democracy, The Free
Press, New York, 1966, P. 41.

Aron, Raymond, Main Currents In Sociological Thought (٢)
I, translated by Richard Howard and Helen Weaver, A Doubleéay
Anchor Books, New York, 1968, P. 241.

المعارضة Dissent، بمعنى أن الديمقراطية تمنح الرأي الآخر الفرصة لكي يعبر عن وجهات نظره بحرية وبدون قيود أو عوائق . أما السمة الثالثة فتشير الى أن الديمقراطية لا تنهض الا من خلال نظامى الاحزاب السياسية ، والانتخابات الحرة ، حيث تساعد الأحزاب السياسية المواطنين على تحقيق عملية الضبط والمراقبة على حكومة الاغلبية التى تولت الحكم كنتيجة للانتخابات الحرة (١) .

(٣)

أما الاوتوقراطية ، أو بمعنى أدق الديكتاتورية الشمولية ، أو ما أسماه افلاطون بالنزعة الاستبدادية فى الحكم وما أشار اليه توماس الاكوينى فى رسالته عن النظام الملوكى أو الملكية On Kinship .

والاوتوقراطية أو النزعة التسلطية فى الحكم أحيانا ما توصف بأنها الديمقراطية المقمعة Oppressed Democracy كما يسميها هيرمنز F. A. Hermens ، أو أنها الديمقراطية بوضعها المقلوب أو المعكوس Inverted Democracy كما يصفها فيريرو Ferrero (٢) .

ويعتبر النظام الديكتاتورى - على نحو ما يذهب محمد كامل ليله - من أبرز مظاهر الحكم الفردى ، حيث تتركز السلطة فى يد فرد واحد هو الديكتاتور . وللنظم الأوتوقراطية الديكتاتورية عدد من السمات لعل من أبرزها أن هذا النظام يقدم المجموع على الفرد ، فيكون الفرد مسخرا لخدمة الجماعة ، وتفرض عليه الواجبات قبل أن تمنح له الحقوق ، وحياته رهين إشارة الدولة ولا يتصرف فى أمواله الا وفق مقتضيات الصالح العام ، والحاكم الديكتاتورى هو الذى يحدد المقصود بالصالح العام (٣) . وموقف النظم الاوتوقراطية الديكتاتورية من قضية الحرية تتكشف

(١) Irish, Mariand, The Politics of American Democracy, PP. 51 - 53.

(٢) Hermans, Ferdinand, A., The Representative Republic, University of Notre Dam Press, Notre Dam, 1958, P. 115.

(٣) انظر : محمد كامل ليله ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ ، وانظر نفس المرجع ص ٣٢٢ - ٣٤٠ ، حيث يقدم المؤلف تحليلا وافيا لصور الحكم الفرد المطلق .

ببساطة من أن الديكتاتورية كنظام تقضى على حريات الأفراد ، وتخضع كل أنواع النشاط الفردى لرقابتها ، فلا تقرر حرية الرأى ، أو حرية الاجتماع أو تكوين الأحزاب السياسية ، ولا تسمح بوجود معارضة فى داخل الدولة ، ولا تسمح الا بقيام حزب واحد يكون سنداً للحاكم الديكتاتور فى تنفيذ سياسته (١) .

والنظام الاوتوقراطى الديكتاتورى نظام ينهض على اساس مقولة تقديس الحاكم الديكتاتور ، فهو نظام يعتمد اعتمادا كلياً على قوة هذا الديكتاتور ، وسماته الشخصية ، فهو روح النظام وعماده الاساسى ، بحيث أن بقاء النظام أو فناءه يظل مرهوناً ببقاء الديكتاتور أو زواله (٢) .

وقد يظهر من سمات الحاكم الديكتاتورى أنه أقرب ما يكون الى الحاكم الكارزى أو الزعيم الالهامى ، ولكن هل حقيقة أن الصفات الديكتاتورية تتوأكب دائماً مع السمات الكارزمية ؟ ، وهل الزعيم الكارزى دائماً - اذا ما قدر له أن يحكم - يتسم بالاوتوقراطية وبالانفراد بالرأى والاستئثار به ؟ ثم أين تقع زعاماتنا السياسية المصرية من بعدى الكارزمية - الديكتاتورية ؟

(٤)

ولعل فى اشارتنا الى المقولات الاساسية التى ينهض وفقاً لها النظامان والاوتوقراطى ما يجعلنا نتساءل : أى من هذين النظامين يعد (التربة الصالحة) لنشأة الزعامات وتخلقها ؟ ومن خلال أى من هذين النظامين يجد الزعيم ذاته وتتحدد ماهيته ؟

لقد وجد كل اتجاه من يؤيده ، ووجدت كل رؤية من يتشيع لها ، فمن قائل بأن الديمقراطية كنظام سياسى تعد التربة الصالحة لتخلق الزعامات السياسية ، ومن قائل آخر بشأن النظام الاوتوقراطى بظروفه الخاصة وأزماته والمشكلات التى تقترب عليه هى التى تعمل على انبثاق الزعامات السياسية وتآلقها .

(١) انظر : محمد كامل ليلة ، نفس المرجع ، ص ٣٣١ .

(٢) انظر : محمد كامل ليلة ، نفس المرجع ، ص ٣٣٦ .

ويمثل فرديناند هيرمنز Hermens النموذج المشايخ للنظام الديمقراطي باعتباره المناخ الطبيعي لظهور الزعامات السياسية ، فيذهب الى معرض حديثه عن موقف الزعامة السياسية من الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة ، الى أن الديمقراطية المباشرة Direct Democracy بطبيعتها لا تخلق الزعامات ، بينما يرى أن الظروف الديمقراطية غير المباشرة Indirect Democracy تعمل على انبثاق الزعامات السياسية ، كما أن هذه الزعامات تلعب - بالنسبة للديمقراطية غير المباشرة - دورا حاسما في توجيه الرأي العام Public Opinion .

فظروف المجتمع الديمقراطي - حسبما يرى هيرمنز - وما يتمتع به هذا المجتمع من حرية هي التي تعمل على تولد الزعامة وتخلقها ، لذلك فإن هيرمنز Hermens لا يوافق على الرؤية الماركسية التي تتهم الزعامات السياسية التي تظهر بالمجتمعات الديمقراطية ، على اعتباراتها زعامات غير حقيقية ، زعامات طبقية ، خلقتها حالة اللامساواة التي تعيشها المجتمعات الديمقراطية الغربية (١) .

فالماركسيون ينظرون الى زعامات المجتمعات الديمقراطية الغربية باعتبارها زعامات بورجوازية طبقية ، وهو ما يرفضه هيرمنز ، حيث يرى أن الزعامة السياسية لا تخلق الا من خلال المجتمع الديمقراطي ، الى الدرجة التي يمكن معها - حسبما يذهب هيرمنز - تعريف الديمقراطية بأنها الحكم عن طريق الزعامة Democracy is Government by Leadership حيث تتيج - باعتبارها عملية تنافسية - لأصحاب المواهب الخاصة في الزعامة أن يتألقوا وأن يأخذوا فرصتهم في الممارسة السياسية القيادية . وهذه المزية تنفرد بها الديمقراطية كصيغة للحكم (١) .

ويجدو أن هيرمنز يؤمن بإمكانية الجمع بين كل من الزعامة السياسية والحكم بصورته الرسمية أو الشرعية ، أو أنه يؤمن بأن الحاكم الحقيقي هو

(١) Hermans, Ferdinand, A., The Representative Republic, PP. 27 - 28.

Ibid, P. 31.

(٢) انظر تفاصيل ذلك في :

الحاكم الزعيم ، وهو النموذج الذى لا يمكن أن تخلق صيغة أخرى للحكم غير الصيغة الديمقراطية .

ومن هذا المنطلق يميز هيرمنز بين المجتمعات أو الحكومات التى تقوم على أساس مبدأ الزعامة والحكومات التى تقوم على مبدأ الحاكمية Rulership ، فيؤكد بادية ذى بدء على أن الحكومات الديمقراطية هى حكومات الزعامة ، وما دونها تعد حكومات ذات نزعة حاكمية غير زعامية (٢) .

ويميز هيرمنز بين كل من حكومات الزعامة وحكومات الحاكمية من خلال مجموعة من الأسس ، يشير فى أولها الى أن حكومات الزعامة عادة ما تنقسم بالصفوة أو الجماعة المفتوحة Open Group ، بينما تشكل للصفوة فى حكومة الحاكمية ما يمكن تسميته بالجماعة المغلقة Closed Group ، فصفوة المجتمع الديمقراطى وزعامته غير مغلقة ، بل هى مفتوحة للجميع ، وغير قاصرة على فئة أو عدة فئات دون غيرها (٣) .

ثم يعرض هيرمنز لتمييز آخر مفاده أن الزعامة السياسية فى معناها الدقيق تعنى أن هناك تنافسا حرا ، وهو ذلك التنافس الذى يرتبط أساسا بالمجتمعات الديمقراطية ، وهو الأمر الذى تعجز عن تحقيقه المجتمعات غير الديمقراطية ، حيث يتيح النظام الديمقراطى الحزبى ، للتيارات السياسية الحزبية المختلفة الفرصة فى اثبات كفاءة ممثليها من خلال العمليات الانتخابية الحزبية التنافسية ، حيث يلعب الأفراد ذوو الكفاءة أدوارا مميزة داخل بناء القوة Power Structure للمجتمع الديمقراطى .

معنى ذلك أن هيرمنز لا يعترف بالزعامة الا من خلال المجتمعات الديمقراطية الحزبية ، بمعنى أنه لا زعامة بلا حزبية ، أو لا زعامة بلا ديمقراطية ، لذلك فإنه يرى أن مبدأ الزعامة Leadership Principle الذى تبنته النازية قد خلق تناقضا وفوضى بين المفاهيم المختلفة .

فالزعامة - كما يرى هيرمنز - لا تتخلق الا من خلال اختيار حر للأفراد، اخنيار ينبع من ادراكهم بأن هناك أفرادا يظهرون بصورة تلقائية

Spontaneous - ونظروا سمات خاصة يستطيعون أن ينجزوا ما يعجز عن تحقيقه الآخرون ، وهم بذلك يختلفون عن هؤلاء الأشخاص المعينون رسمياً و (وظيفياً) وبذلك يرى هيرمنز أنه لا يمكن التعامل مع هؤلاء باعتبارهم زعماء (١) .

(٥)

ويؤكد هيرمنز أن صفوات النظام الحاكم الخالي من الزعامات تختلف عن صفوات النظام الذي يفرض وفقاً لمبدأ الزعامة ، وذلك من حيث طبيعة هذه الصفوة ومكوناتها ، فضلاً عن علاقتها بالمحكومين . ويلاحظ هيرمنز أن صفوات النظام الحاكم عادة ما تستخدم أساليب قد تصل في كثير من الأحيان إلى حد استخدام القوة الفيزيائية (يستشهد في ذلك بموسيليني كنموذج للسلطة الحاكمة غير الزعامية) . بينما لا تلجأ صفوات النظام الزعامي إلى تلك الأساليب .

ولقد وجدت الصفوة الحاكمة غير الزعامية (موسيليني) - حسبما يشير هيرمنز - تجسيدا لها لدى أعمال باريتو Pareto واسهاماته عن نظرية الصفوة . ويستشهد هيرمنز بما قاله موسيليني لكي يؤكد نزعة الديكتاتورية التسلطية عندما تسأل ما هي الدولة ؟ . What is the State . حيث أشار إلى أنه لا قيمة للقواعد أو العقائد أو القوانين بالنسبة للدولة ، ما دام هناك رجال الشرطة أقوى يستطيعون من خلال قوتهم الفيزيائية أن يحلوا محل تلك القوانين الفاشلة (١) .

ولا ينفي هيرمنز إمكانية لجوء الزعامات الديمقراطية لاستخدام القوة الفيزيائية أحيانا للقيام بعملية الضبط على بعض الأقليات الجانحة ، ولكن هذا الاستخدام للقوة الفيزيائية يعد استثناء ، بينما يمثل نفس الأسلوب القاعدة بالنسبة لمجتمعات السلطات الحاكمة .

ولكن في الوقت الذي يؤكد فيه هيرمنز على حتمية انبثاق الزعامات من

Ibid, P 31.

(١)

Hermens, Ibié, P. 36.

(٢)

خلال المجتمع الديمقراطي ، يذهب ميتشلز Michels الى صعوبة اتساق أو التساوق بين الزعامة والديمقراطية ، لأن الزعامة - على نحو ما يذهب ميتشلز - عادة ما تتحول الى حكم للأقلية أو لاليجاركية ... والزعامة تنبثق عادة - فيما يتصور ميتشلز - خلال فترات الازمات ، حيث تحتاج التنظيمات السائدة الى زعامة قوية وضبط دقيق للنظم الاجتماعية للمجتمع .

ويرى ميتشلز أن الزعماء هم الذين يصيغون النمط الاوليجاركي من خلال الطابع الذي يميز شخصياتهم ومن خلال طبيعة الدور الذي ينبغي أن يلعبوه في المجتمع . وهم - أي هؤلاء الزعماء - يتسمون بتفوقهم الثقافي والتعليمي ، وهم يشكلون صفوة متميزة (١) .

فواضح إذن أن ميتشلز لا يرى تلازماً بين الزعامة كظاهرة في المجتمع والديمقراطية كصيغة للحكم ، بل انه يرى أن الزعامة هي التي تعمل على خلق مجتمع الأقلية ، مجتمع الصفوات المتميزة ، المتسامية ثقافياً وتعليمياً (٢) .

ويسير على ذات المنهج نفر غير قليل من الباحثين والعلماء ، حيث يرون أن الزعامة لا تخلق من خلال المجتمع الديمقراطي ، بل ان الزعامات تنبثق - فقط - من خلال أزمة المجتمع الديكتاتوري ، حيث يمثل الزعماء - عندئذ طريق الخلاص من وطأة الحكم الاوتوقراطي ، وليس كما يرى ميتشلز من أن الزعماء هم الذين يشكلون مجتمع الأقلية الحاكمة .

وينبغي في هذا الصدد أن نميز بين نوعين من الزعامات : الزعامات الحاكمة وهي التي يخلقها المجتمع الديمقراطي من خلال الانتخابات الحزبية الحرة ، والزعامات السياسية غير الحاكمة ، وهي التي تنبثق تلقائياً من خلال ظروف المجتمع الاوتوقراطي والتي تتجسد بصورة جلية في الحركات

(١) نقلا عن : Tannebaum, Arnold, Leadership (Sociological Aspects) International Encyclopedia of Social Science, PP. 102 - 103.

(٢) انظر دراسة هامة عن الزعامات والصفوات الحاكمة في : Perrucci, Robert and Pilisuk, Marc, Leaders and Ruling Elites : The Interorganizational Bases of Community Power, American Sociological Review, 1970, Vol. 35, December, PP. 1040 - 1057.

الاجتماعية Social Movements ومنها الثورات مثلا ، والتي ينبغي أن يترتب عليها - على نحو ما يذهب هنرى مور Moore - تحولا في نمط الحكم حيث تتحقق الصيغة الديمقراطية الحزبية (١) .

ثم علينا بعد ذلك أن نتساءل : هل الثورة - وأقصد بها الثورة على الحكم الاوتوقراطي الشمولى - تعد المناخ الطبيعى لتولد الزعامات السياسية باعتباره صورة من صور التحديث السياسى Political Modernization

(١) انظر عرضا لوجهة نظر مور فى : عاطف أحمد فؤاد ، الحصرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، للقاهرة ، ١٩٨٠ .

المبحث الثالث

الزعامة السياسية وظاهرة الثورة

(م ٤ - الزعامة السياسية)

تعد المعالجة السسيولوجية لظاهرة الثورة أحد محاور الاهتمام في علم الاجتماع السياسى ، وان كانت الظاهرة باعتبارها حركة اجتماعية ليست حديثة النشأة ، ولم يكن الاهتمام بها وبدراستها وليد الظروف المعقدة للعالم المعاصر (١) .

والثورة تختلف في مضمونها ودينامياتها ونتائجها عن ظواهر التمرد Revolt والعصيان المسلح Insurrection والانتفاضة Uprising فهذه الظواهر أو الحركات الثلاث ، قد ينظر اليها باعتبارها المظاهر السلبية للثورات ، أو المؤشرات الموضوعية لعدم نجاح تلك الثورات . فالثورة - على نحو ما بذهب بيتر كالفيرت Calvert - محاولة لتغيير النظام السياسى ، أو أنها حركة ترمى في نهاية الأمر الى احداث تغيير سياسى في المجتمع (٢) .

ويرى كرين برنتون Printon أن الثورة يمكن النظر اليها باعتبارها تلك الاعمال العنيفة التى تقوم بها فجأة جماعة من الناس لانتزاع السلطة من يد جماعة أخرى في اقليم ما (٣) . وهى ظاهرة يصحبها دائما العنف ، فيلكس جروس Gross الى أربعة مستويات هى :

(أ) **الثورة من أعلى** : أى الثورة من القمة وتأتى نتيجة تحرك جماعة من القوات المسلحة بقصد الاستيلاء على القوة السياسية .

(ب) **الثورة من أسفل** : أى الثورة من القاعدة ، وهى حركة شعبية غير منظمة في الاغلب الاعم . . وهى تحدث عادة نتيجة استياء اجتماعى ومعاناة

(١) أنظر عرضا وافيا لمفهوم الثورة وتحليلا تاريخيا ونظريا لها فى : السيد الحسينى ، علم الاجتماع السياسى . المفاهيم والقضايا ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٣١١ - ٣٦٠ .

(٢) السيد الحسينى ، نفس المرجع ، ص ٣١١ .

(٣) كرين برنتون ، دراسة تحليلية للثورات ، ترجمة عبد العزيز فهمى ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، سنة النشر غير مذكورة ، ص ٤ .

ضخمة من قبل الشعب وحصيلة تفاقض طبقي وصراع عنيف بين طبقات المجتمع .

(ج) الثورة المشتركة : وتعنى الاستيلاء المشترك على القوة السياسية وهي نتاج عناصر مشتركة من الثورة من أعلى والثورة من أسفل .

(د) ثورة القصر : يقصد بها انتقال القوة السياسية بطريق العنف داخل الجماعة الحاكمة نفسها (١) .

(٢)

والواقع ان عرضنا الراهن لظاهرة الثورة لا يستهدف تحليلا نظريا أو عرضا تاريخيا لها (٢) بقدر ما يهدف الى التعرف على (موقع) الزعامة السياسية من هذه الظاهرة ، والكشف عن (دورها) فيها ، فضلا عن محاولة الاجابة عن التساؤل الآتي : هل تقوم الثورة (كأحد الظروف الموضوعية للمجتمع) بخلق الزعامات السياسية ؟ أم أن وجود الزعامات السياسية سابق على وجود الثورة ؟ وما دور الثورة ألا أنها تقوم بعملية تجسيد للزعامة وابراز لدورها ؟ .

ويؤكد التاريخ السياسي للمجتمعات أنه لا ثورة بلا زعامة سياسية ، سواء أكانت ثورة من أعلى أو من أسفل أو مشتركة ، وسواء بدأت هذه الزعامة منذ ارمصاصات الثورة وبداياتها الاولى والتمهيد لها ، أو بدأت تتخلق أثناء الثورة التي قد تظهر بصورة عفوية تلقائية . ولعل هذا يكشف عن أن الزعامة ضرورة من ضرورات الثورة ، حيث لا ثورة بلا قائد ذي موهبة أو قدرات خاصة ، يدعم الثورة ويقودها ويحدد مسارها ، كما أن للثورة فضلا

(١) انظر : ابراهيم درويش ، ظاهرة الثورة كأداة للتغيير الاجتماعي ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٣٩ ، يناير ١٩٧٠ ، ص ١٩٦ .

(٢) يؤكد للتأصيل النظري لظاهرة الثورة أن هناك أكثر من اتجاه فكري ونظري لتحليل هذه الظاهرة منها الغربي الكلاسيكي والاتجاه الماركسي الذي يعيب على النظريات البورجوازية (الغربية) عن الثورة أنها نظريات مسطحة ، إذ أنها لا تكشف عن الميكانيزم الحقيقي لكيفية نشوء الثورات وتطورها .

انظر : يوري كرازين ، علم الاجتماع الثورة (سسيولوجيا الثورة) : نظرة ماركسية ، ترجمة شوقي جلال ، ص ٨ .

على الزعيم اذ لولا ظروف انبثاقها لظلت موهبة الزعيم كامنة لا تجد السبيل للتعبير عن قدراتها .

لذلك فانه من أولى الملاحظات التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند نجاح الثورات الديمقراطية على نحو ما يذهب هيرمنز هو حاجة هذه الثورات الى الزعامة السياسية ، وهنا ينبغى أيضا - كما ينوه هيرمنز - على الزعيم السياسى أن يكافح من أجل التخلص من النماذج السلفية المرتبطة بالماضى ، كذلك يجب عليه أن يتجاوز مصالحه الشخصية ويتخلص منها (١) .

وارتباطا بظاهرة الثورة ، فان على الزعيم السياسى - حسبما يشير هيرمنز - أن يحرك ادراكا واعيا الوقائع السياسية لعصره ، وأن يحدد بدقة طبيعة الظواهر أو الوقائع أو النظم التى تستوجب التغيير ، كما عليه أيضا أن يتمثل تجارب الماضى ، وأن يحدد بدقة ما هى المجالات التى يفقر فيها للخبرة والعلم ، فيتزود بهما ، الأمر الذى يمكنه من تحقيق ما يزعم اجراؤه من تغييرات فى المجتمع (٢) .

ولما كانت الثورة أحد مظاهر التحديث السياسى Political Modernization فان ظهور الزعماء السياسيين باعتبارهم حاملى لواء هذا التجديد أو التحديث يعد أمرا ضروريا - بل وحتميا - فهم يظهرون فى الوقت الذى يشعر فيه المجتمع - على نحو ما يرى هيرمنز - بضرورة تغيير النماذج الفكرية والسلوكية ، ومن ثم تندلع الثورة - بقيادة هؤلاء الزعماء - تحقيقا لتلك الأهداف (٣) .

والثير للتساؤل حقا فيما يتعلق بتصورات هيرمنز عن الزعامة ، انه فى الوقت الذى أكد فيه أن الزعامة لا يمكن أن تظهر الا من خلال مجتمع ديمقراطى ، يقر ثانيا بامكانية ظهور الزعامات السياسية من خلال الثورات ضد النظم الاوتوقراطية ، فهل يعنى ذلك أن هيرمنز قد تناقض مع نفسه ، أم أنه قد تراجع واعترف بامكانية ظهور الزعامات السياسية من خلال المجتمعين الديمقراطى والاوتوقراطى ؟ .

Hermens, The Representative Republic, P. 23.

(١)

Hermens, Ibid, P. 197.

(٢) انظر :

Ibid, P. 197.

(٣)

ولعل الرؤية التي أشار اليها هيرمنز والتي ترى في الثورة أحد أشكال التحديث السياسى ، قد عرض لها مور Moore في دراسته عن السياسات التسلطية والتي رأى في الثورة تحديثا ينبغى أن يصحبه بالضرورة تغيير في نمط الحكم وفي طبيعة النظام السياسى السائد التي قامت الثورة أساسا للقضاء عليه (١) .

وفي نطاق البحث عن ماهية الزعامة السياسية المصرية ينبغى أن نتساءل . هل للثورات التي اندلعت عبر التاريخ الطويل للمجتمع المصرى دور في خلق الزعامات السياسية ؟ أم ان الزعامات السياسية المصرية قد تخلق وجودها قبل وجود الثورة ذاتها ؟ ثم هل استطاع الزعماء السياسيون المصريون أن يقودوا حركة التحديث السياسى التي قامت الثورات المصرية أصلا لتحقيقها ؟ ثم أخيرا هل كان لكل زعيم من زعمائنا السياسيين رؤية أو أيديولوجية خاصة ؟ أم أنها كانت زعامات بلا رؤى أو أيديولوجيات ؟ .

(١) انظر عرضا لهذه الدراسة في : عاطف احمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى ، مرجع سابق .

المبحث الرابع

للزعامة السياسية والصفوة

يستمد عرضنا لمفهوم الصفوة أو الصفوات The Elites شرعية انتمائه لقضية الزعامة السياسية مما أشار اليه بعض الباحثين من أنه يمكن النظر الى الزعامات السياسية باعتبارها صفوة من صفوات المجتمع ، قد تكون صفوات عسكرية Military Elites أو صفوات سياسية Political Elites أو صفوات مثقفة Intellectual Elites فما هي إذن الصفوة أو الصفوات ؟ وكيف يمكن معالجة ظاهرة الزعامة السياسية في ضوء نظرية الصفوة ؟ .

وتمثل نظرية الصفوة مبحثا هاما من مباحث الدراسة في علم الاجتماع السياسي (١) وهي ظاهرة وثيقة الصلة بمجموعة المفاهيم التي عرضنا لها قبلا وهي مفاهيم القوة والسلطة والثورة ... الخ .

ورغم أن ظاهرة الصفوة ليست حديثة النشأة ، بل إن الاهتمام بها كأحد مصادر القوى الاجتماعية قد شغل عددا كبيرا من الفلاسفة والعلماء والمفكرين منذ القرن الماضي وحتى اللحظة الراهنة وما سبق هذين القرنين من عصور اليونان وعصر النهضة وعصر التنوير ... الخ . ويمكننا أن نقف على عدد من الاسماء اللامعة التي أولت هذه الظاهرة اهتماما خاصا فنذكر باريتو Peto وموسكا Mosca وبوتومور Bottomore والسير رايت ميلز Mills ، وإن كنا نجد اهتماما أيضا بدراسة هذه الظاهرة لدى

(١) انظر عرضا وافيا لنظرية الصفوة في علم الاجتماع السياسي في : بوتومور ، الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد الجوهري وزملائه ، دار لكتب الجامعية ، ١٩٧٢ . وانظر الفصل الممتاز الذي عرض لنظرية الصفوة في : محمد علي محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، دار للجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، صص ٣٢٧ - ٣٧٥ وكذلك الفصل الذي عقده السيد الحسيني عن الصفوة وبناء القوة في : السيد الحسيني ، علم الاجتماع ، المفاهيم والقضايا ، صص ٨٥ - ١٤٢ .

كل من سان سيمون Saint Siman وكونت Comte وماركس Marx (١) .

والصفوة بوجه عام - وكما يراها كل من باريتو وموسكا وميتشلز - يمكن النظر إليها بوصفها جماعة أو مجموعة من الافراد يحتلون وضعا متميزا يسمح لهم بممارسة السلطة بشكل مبشر ، أو يكونوا في وضع يمكنهم من التأثير بقوة على ممارسة السلطة السياسية .

ولعل اسهامات كل من باريتو وموسكا وميتشلز يمكن النظر إليها باعتبارها ردود فعل لتأثير النظرية الماركسية وتصوراتها عن طبيعة الطبقة لحاكمة The Ruling Class المالكة لوسائل الانتاج والطبقة المحكومة The Ruled Class غير المالكة لوسائل الانتاج . والفكرة الاساسية أو المسألة الاولى التي تنهض على أساسها نظرية الصفوة كما قدمها كل من باريتو وموسكا تتبلور في الفكرة التي مؤداها أن الناس يحكمون بواسطة صفوة ، والصفوة هنا تعنى أن هناك فئة أقل عددا وأقوى سيطرة وأشد احتكارا للقوة ، بينما تميل الفئة الثانية (المحكومة) الى كبر الحجم ، الا أنها تخضع لتوجيه الفئة الاولى وسيطرتها . والفئة الاولى هي صفوة سياسية وليست طبقة اجتماعية كما يتصور ماركس (٢) .

(٢)

ولقد تعددت النظريات التي تناولت ظاهرة الصفوة ، ولقد تشعبت هذه النظريات الى أربع اتجاهات رئيسية هي : الاتجاه التنظيمي (موسكا

(١) انظر عرضا نقديا لنظرية الصفوة في :

Dahl, Robert, A Critique of The Ruling Elite Model, **American Political Review**, Vol. LII. june 1958.

وانظر أيضا :

Perruci, Robert and, Pilisuk, Leaders and Ruling Elites : The Interorganizational Bases of Community Power, **American Sociological Review**, 1970, Vol. 35, December, PP. 1040 - 1057.

(٢) انظر تفاصيل ذلك في : فاروق يوسف أحمد ، القوة السياسية : اقتراب واقعي من

للاظاهرة السياسية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، صص ٨٢ - ٨٣ .

وميتشلز) والاتجاه السيكلوجي (باريتو) (١) ، والاتجاه الاقتصادي (برنهام) ، والاتجاه النظامي (السير رايت ميلز) (٢) . ولكن ما يهمنا في واقع الأمر هو موقع الزعامة السياسية هذه الصفوات بوجه عام ، والزعامات السياسية المصرية على وجه الخصوص ؟ بمعنى هل هناك نمط معين من الصفوات يمكن أن تنتمي إليها (كل) الزعامات السياسية المصرية ؟ أم أن لكل زعامة سياسية مصرية نوعية خاصة من الصفوات ؟ أم أن هناك زعامات مصرية قد جمعت بين نوعين أو أكثر من الصفوات ؟ ، لاسيما وأن هناك أكثر من تصنيف للصفوات ، ففي الوقت الذي يشير فيه بوتومور Bottomore إلى تقسيه الثلاثي للصفوات (المثقفون والمديرون والبيروقراطيون) (٣) يذهب نادل Nadel إلى الأخذ بثلاثية أخرى هي الصفوات الاجتماعية والصفوات المتخصصة والصفوات الحاكمة ، وتضم الصفوة الأخيرة القادة والزعماء السياسيين للمجتمع ، وهي تستمد سلطاتها من وضعها القانوني ، ولها من النفوذ والقوة ما يمكن أن يفوق ما تتمتع به الصفوات الأخرى من قوة أو نفوذ (٤) .

ويشير محمد علي محمد إلى نماذج من الصفوات استقاها من النظرية العامة للصفوة كما قدمها بوتومور ، وهذه النماذج هي : الصفوة العسكرية Military Elite ، والصفوة المثقفة Intellectual ، وتضم فئة الفنانين والعلماء والفلاسفة والمفكرين الدينيين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية والمعلقين السياسيين ثم الصفوة الإدارية Business Elites أو صفوة رجال الأعمال وهي الصفوات التي لعبت دورا متميزا في مجالات الصناعة والتجارة ، ثم أخيرا الصفوة البيروقراطية Bureaucratic (٥) .

(١) انظر عرضا وافيا لنظرية باريتو عن الصفوة في : Timasheff, Nicholas S., Sociological Theory, Random House, New York, 1967, PP. 165 - 167.

(٢) انظر لوجهة نظر السير رايت ميلز عن صفوة القوة والاتجاه العام في دراسة للصفوة في : Mills, Wright. C., 'The Power Elite, Oxford Univ. Press, New York, 1959.

، انظر عرضا وافيا لهذه الاتجاهات الأربع في : نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية ، صص ١٦٠ - ١٦٩ . وكذلك : محمد علي محمد ، مرجع سابق ، صص ٣٤٠-٣٥٥ .

(٣) انظر : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٨٠ والصفحات التالية لها .

(٤) انظر : محمد علي محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، ص ٣٥٨ .

(٥) انظر : محمد علي محمد ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، ص ٣٥٨ .

ولعله من المتفق عليه أن الزعامة السياسية صفوة متميزة ، وهو تميز قد يكون نابعا من طبيعة الاوضاع العسكرية التي يشغلونها ، أو قد يكون مصدره الخبرة السياسية أو التميز السياسى ، أو قد يكون مصدر هذا التميز خصائص ثقافية خاصة أو قدرات عقلية متفردة .

ولاشك أننا - مع التسليم بهذه المصادر الصفوية - إلا أننا نسلم أيضا مع السير رايت ميلز Mills أنه مع الاعتراف بالخصائص العقلية والسيكولوجية لهذه الصفوات ، إلا أنه من المؤكد أن المكانة التي تشغلها الصفوة في المجتمع لا تتوقف فقط على هذه الخصائص ، بل من المؤكد أن لطبيعة البناء الاجتماعى - الاقتصادى المجتمع تأثيرها فى صياغة الملامح المميزة للصفوات المختلفة (١) . ولعل هذا التأكيد من قبل ميلز Mills يكشف عن مدى الفشل الذى يمكن أن يقابل دارسى الصفوة أو الزعامة السياسية أو أى ظاهرة أخرى عندما يتناولها بمعزل عن سياقها الاجتماعى والسياسى والثقافى ، وهذا ما نود أن نوليه اهتمامنا عند دراسة الزعامة السياسية المصرية فى عديها التاريخى والبنائى .

مناقشة عامة

وتصور منهجى

آثرنا أن يكون الفصل الأول من هذا المؤلف بمثابة إثارة لمجموعة من القضايا النظرية والفكرية وثيقة الصلة بظاهرة الزعامة السياسية ، حتى يتحدد إطارنا النظري والمنهجي ، وهو إطار نظري اختباري ، يخضع بعض قضايا الفكر السياسي والاجتماعي الخاص بظاهرة الزعامة السياسية للبحث والتقصى من خلال المعطيات السياسية المصرية التاريخية والمعاصرة ، ومن خلال ما تكشف عنه طبيعة الزعامات السياسية المصرية .

فموقفنا من التراث السابق لم يكن محض ترديد أو محاكاة بقدر ما كان موقف التساؤل المختبر ، استهدافا لتحقيق مبدأ التساؤل بين المقولات النظرية والابعاد التاريخية والبنائية ، ويمكننا تحديد مجموعة هذه القضايا والتساؤلات فيما يلي :

١ - إذا نظرنا الى الزعامة السياسية المصرية باعتبارها قوة Power فهل لنا أن نتساءل من أى مصدر تستمد هذه القوة مقوماتها ؟ هل هو مصدر اقتصادى ؟ ، أم مصدر سلطوى رسمى ؟ ، أم هى مصادر ذاتية تتعلق بسمات خاصة وقدرات مميزة للزعيم السياسى المصرى ؟ أم هناك مصادر أخرى تستمد منها الزعامة المصرية مقومات قوتها ؟ .

٢ - ويثير التساؤل السابق تساؤلا آخر أكثر تحديدا هو أين تقع الزعامة السياسية المصرية فى ماضيها وحاضرها على متصل الكارزمية - الشرعية Charisma-Legitimacy Continuum ؟ بمعنى ما هو الدور الذى لعبته السمات الكارزمية للزعيم أو الوضعية الشرعية والرسمية له فى صياغة منظومته الزعامية ، وما هى الزعامات السياسية المصرية التى أكثر ميلا الى المظاهر الكارزمية ، وأكثرها اتساقا بالوضعية الرسمية أو الشرعية ، ثم ما هى الزعامات المصرية التى استطاعت أن تجمع بين كلا المظهرين ؟

٣ - انطلاقا من الايمان بالدور الهام الذى تلعبه الظروف الموضوعية للمجتمع فى إتاحة الفرصة للزعيم أن تتألق مواهبه وتتكشف زعامته وقدراته القيادية . فهل لنا أن نتساءل عن الدور الذى لعبته ظروف المجتمع المصرى فى تاريخه وحاضره فى خلق الزعامات المصرية ؟ لا سيما اذا وضعنا فى الاعتبار

بعدي الديمقراطية - الديكتاتورية ، حيث نتعرف على دور كل من الظروف الديمقراطية الحزبية والظروف الديكتاتورية للمجتمع المصرى فى ظهور تلك الزعامات وانبثاقها ؟ .

٤ - أكد بعض منظرى التراث أن الثورة (كظاهرة) و (كعملية) هى التى تخلق الزعامات السياسية ، فالى أى حد تصدق تلك المقولة على الزعامات السياسية المصرية وظروف انبثاقها ؟ .

٥ - ارتبط مفهوم الصفوة بمفهوم الزعامة السياسية ، حيث نظر البعض اليها باعتبارها صفوة قد تكون عسكرية أو سياسية أو مثقفة أو دينية ، والتساؤل هنا : هل يمكن اعتبار الزعامات السياسية المصرية أحد صور الصفوة ؟ وإذا كانت كذلك فالى أى نمط من أنماط الصفوات تنتمى هذه الزعامات ؟ هل كان يغلب عليها الطابع العسكرى ، أم الطابع السياسى البحت أم الطابع الدينى ، ثم أين تقع الصفوة المثقفة من مقولة الزعامة السياسية ؟ .

٦ - أكدنا فى اشاراتنا السابقة على أن الزعامة السياسية المتكاملة لا تتحقق دون توفر ما يسمى بالرؤية أو الايديولوجيا ، سواء أكانت زعامة خارج السلطة أو داخلها ، فالى أى حد كانت لزعاماتنا السياسية هذه الرؤية أو تلك الايديولوجية ؟ .

الفصل الثاني

الزعامات السياسية المصرية

« نماذج من التاريخ السياسي للمجتمع المصري »

تمهيد :

المبحث الأول :

- الزعامات السياسية في مصر : البشائر وارهاصات الانبثاق

المبحث الثاني :

- أحمد عرابي : كنموذج للصفوة العسكرية الوطنية

المبحث الثالث :

- مصطفى كامل : بين العشق الرومانسي لمصر ومقومات الصفوة السياسية المثقفة

المبحث الرابع :

- سعد زغلول : موهبة جسدتها ظروف المجتمع

المبحث الخامس :

- الزعامات السياسية المصرية : مظاهر التماثل ومؤشرات التمايز

تمهيد

قد يواجه الراصد لحركة الزعامة السياسية في مصر ، والمؤرخ لها عددا من العقبات ، وقد تتضاعف هذه العقبات كما وتتعاقد كيفما اذا ما كان المعنى بالرصد ليس مؤرخا تقليديا ممن ينتمون الى زمرة المؤرخين المتخصصين في علم التاريخ ، ولكنه ممن يتخذون من التاريخ منهجا ومن المعطيات التاريخية أساسا للتحليل وقاعدة للفهم وهو ما يميز المتخصصين في علم الاجتماع السياسى ، ويمكن تحديد طبيعة هذه العقبات فيما يلى :

١ - البعد الزمنى الذى نبحث من خلاله عن الزعامات السياسية المصرية بمعنى من أين نبدا ؟ وما هى نقطة البدء بالنسبة لدراستنا ؟ لا سيما وأن تاريخنا المصرى يتميز بامتداد رقعة الزمنية ، الأمر الذى يخلق بالعسبة لنا (مشكلة انتقاء) لنقطة البدء ، وحتى وان تمّ هذا الانتقاء ، فما هى مبرراته ؟ .

٢ - وتتمثل العقبة الثانية فى تحديد معنى الزعامات السياسية وتعيين ماهيتها ، بمعنى أن تاريخنا المصرى بوقائعه واحداثه وشخصياته المتعددة ذات الصلة بهذه الوقائع والاحداث لا يمكن أن تدخل كلها فى زمرة الزعماء السياسيين بسماتهم وخصائصهم التى تميزهم عن غيرهم كقادة الراى والفكر مثلا ؟ .

٣ - وتتمثل العقبة الثالثة فى تلك التناقضات التى يمكن الكشف عنها من خلال المعالجات المختلفة للزعامات السياسية المصرية من قبل الباحثين والمؤرخين ، وهى التناقضات التى تشير الى الأبعاد الذاتية والايديولوجية لكل باحث ومؤرخ ، الأمر الذى يثار معه تساؤل أساسى هو : أين الحقيقة إذن ؟ .

٤ - وتشير العقبة الرابعة الى طبيعة (رؤية) التناول و (منهج) المعالجة ، لا سيما ونحن لسنا مؤرخين بالمعنى التقليدى ، بل نحن باحثون فى علم الاجتماع السياسى نتناول الظواهر السياسية فى علاقتها بالسياق

الاجتماعى وبالمتغيرات الثقافية والاقتصادية ، فضلا عن الظروف السياسية التى نشأت فى ظلها هذه الظواهر ونمت ؟ فكيف اذن نتميز عن المؤرخ بصورته الكلاسيكية ؟ .

ولتجاوز العقبات الأربع السابقة يمكننا تحديد مجموعة من (الالتزامات) النظرية والمنهجية والتاريخية والتى تصيغ الاطار العام للفصل الثانى من هذا المؤلف ، وهذه الالتزامات هى :

١ - يتحدد الاطار الزمنى العام لهذا الفصل من خلال العصرين الحديث والمعاصر للمجتمع المصرى على اعتبار أن هذين العصرين من أكثر عصور هذا المجتمع تشبعا بالزعماء السياسيين بالتصور الذى يطرحه هذا المؤلف وهى الفترة التى بدأت منذ تولية محمد على عرش مصر عام ١٨٠٥ حتى اللحظة الراهنة .

٢ - ان هذا العرض لن يتجاهل فترة ما قبل العصر الحديث ، بل سوف نعنى - بوجه عام - بملامح الزعامة السياسية المصرية وارهاساتها قبل هذا العصر وحتى نصل الى بشائر نضجها بدءا بالحملة الفرنسية وتولى محمد على .

٣ - ثم يمتد البعد الزمنى فيميز بين حقبتين ، حقبة ما قبل دستور عام ١٩٢٣ وهى التى تجلت فيها زعامات أحمد عرابى ومصطفى كامل ، وحقبة ما بعد عام ١٩٢٣ ، والتى بدأت حقيقة بثورة ١٩١٩ والتى تألقت فيها زعامة سعد زغلول ومن جاء بعده كمصطفى النحاس وان كان الأخير لن يدخل فى دائرة تحليلنا .

٤ - يكشف هذا الفصل عن تصور خاص للزعامة السياسية والذى يتحدد فى (هؤلاء الأفراد أصحاب النزعات القيادية والملكات أو المواهب الزعامية الذين قادوا الجماهير فى لحظات أزماتها سواء ضد المستعمر الاجنبى أو ضد الحاكم ذى النزعة التسلطية ، وهم فى ذلك يختلفون عن قادة الفكر والرأى من جهة وعن الحكام التقليديين من جهة أخرى ، وان كان هذا لا يمنع من أن تكون هناك (حالات) جمعت فيها (بعض) هذه الزعامات بين الزعامة السياسية الجماهيرية وتولى مقاليد السلطة الرسمية . مع ملاحظة ان الزعامة السياسية بصورتها المتكاملة ، هى تلك الزعامة صاحبة الرؤية

أو الأيديولوجية الخاصة ، والتي بدونها تفتقد الزعامة أهم عناصر التكامل فيها) .

٥ - تتحدد الرؤية النظرية الاختبارية لهذا الفصل في محاولة الاجابة عن مجموعة التساؤلات التي استقيناهما من التراث النظرى الخاص بظاهرة الزعامة السياسية وارتباطها بعدد من المفهومات والقضايا ، كمفاهيم القوة وصيغة الحكم والثورة والصفوة . الخ .

٦ - يسعى هذا الفصل الى تحديد الملامح الايديولوجية العامة للنماذج الثلاث للزعامة (أحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول) وكيف انعكست هذه الملامح على نمط الزعامة وأسلوب القيادة الذى انتهجه كل زعيم ؟ .

٧ - ثم كيف كانت هذه الزعامات (كظواهر سياسية) انعكاسا للظروف الموضوعية للمجتمع المصرى فى حقبة التاريخية المختلفة ؟ .

٨ - يحاول هذا الفصل أن يكشف عن مظاهر التماثل بين الزعامات السياسية المصرية ومؤشرات الاختلاف أو التمايز .

٩ - يعتمد هذا الفصل فى تحليل الزعامات السياسية المصرية على أسلوبى العزو أورد الشئ الى أصوله nputation واقتفاء الأثر Trace وهما الأسلوبان المستقيان من مناهج البحث فى علم اجتماع المعرفة Sociology of Knowledge

المبحث الأول

الزعامات السياسية المصرية : البشائر وارهاسات الابتاق

ارتبطت [الزعامة] في مصر - عبر تاريخها الطويل - بالمواقف والأزمات والتي كشفت في بعض مظاهرها عن مضمون اقتصادي وان ظهرت الأسباب السياسية بين حين وآخر ، ولقد استثمرت الزعامة المصرية في ارتباطها (بالموقف) و (الأزمة) حتى العصر الحديث والمعاصر .

ولكن من المؤكد أن مصر لم تشهد الزعامة السياسية بمضمونها الأصلي وبملاحمها المتفق عليها الا منذ الحملة الفرنسية على مصر ، وان كانت هذا لا ينفي أن عصور ما قبل هذه الحقبة قد شهدت قيادات - وليست زعامات سياسية - وخاصة قيادات الطوائف الحرفية والطرق الصوفية المنتشرة في احياء القاهرة القديمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر كحى الحسينية وكحى العطوف وباب زويلة ، وباب الشعرية .. الخ .

ولقد ارتبطت (الحركات الشعبية) بهذه الاحياء وطوائفها ورؤساء هذه الطوائف ولا سيما طائفة (الجزارين) الذين تزعموا - أو على وجه الدقة - قادوا العديد من الحركات الشعبية ضد ظلم الحكام ، ويكفى ان نذكر في ذلك (الشيخ أحمد سالم الجزار) الذي « ظهر نفوذه الكبير على حى الحسينية اثناء الأزمات التي شارك هذا الشيخ فيها » ويمكن الافتراض كذلك أن الخلوتية (التي ظهر بينها على البيومي) قد لعبت دورا في الحياة الروحية للحى ، فالسيد على بن موسى ، وهو شخصية ذات نفوذ (ومدرس بالمشهد الحسيني) - كان أيضا واحدا من شخصيات الحسينية المرموقين ، وبعد موته أصبح أخوه « بدر الدين » زعميا للحى وهو الذي قاد حركة عام ١٧٨٩ ، (١) .

ويذهب أندريه ريمون مؤكدا ارتباط الزعامة أو القيادة الشعبية برؤساء الطوائف والمهن ويشير - خلاف ما سبق - الى الدور الذي لعبه

(١) أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، مؤسسة روزلئوسف ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٢٧٧ .

بصفة خاصة الجزارون الذين يصفهم بأنهم « ٠٠٠٠ قوم متينو البنية ،
 حادو الطباع ، تربطهم تقاليد طائفية قوية ، (١) . ولقد كانت طائفة
 الجزارين - حسبما يشير أندريه ريمون - هي النواة التي تتجمع حولها
 حركات التمرد ، ويذكر من زعماء هذه الطائفة الى جانب أحمد سالم الجزار ،
 شيخ الجزارين ابن شمة زلذى يعتبر أحد الزعماء الشعبيين خلال أحداث
 ١٨٠٥ انتهى لعبت فيها الحسينية دورا حاسما (٢) .

(٢)

وإذا كانت الزعامات الشعبية قد ارتبطت في القرنين السابع عشر
 والثامن عشر برؤساء الطوائف وأرباب المهن ، وهي الزعامات التي تكشفت
 قوتها من خلال الأزمات الاقتصادية وظلم الحكام ، فكانت بعض
 (الهيئات) (٣) الشعبية التي تزعمها رؤساء الطوائف الذين كانوا يمثلون
 نوعية خاصة من الصفوات The Elites للشعبية الذين يستمدون قوتهم من
 طبيعة الوضعية الرئاسية للطوائف والمهن ، وهو ما يكشف عن الدور العظيم
 الذي كانت تقوم به هذه الطوائف والمهن ، فضلا عن رؤساء الفرق الدينية
 الذين اضطلعوا بأدوار سياسية في وقت المحن والأزمات التي كان يتعرض
 لها الشعب .

ويخبرنا أحمد شلبي بن عبد الغنى الحنفى المصرى ما يكشف عن دور
 الصفوات المتميزة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في الوقوف بجانب
 الشعب لدرء الظلم ومقاومة الحكام وظلم السلطات الحاكمة ، فينبئنا عن
 الحاج ناصف الذى يلجأ اليه أهل البتانون (احدى قرى مركز شبين الكوم -
 المنوفية) عند ما يشتد بهم الكرب ، والذى يصفه أحمد شلبي بن عبد الغنى
 بأنه كان « ٠٠٠ مرهم البلد .. كريم اللحية ، طعام عيش لا يحب فسادا ،

(١) أندريه ريمون ، نفس المرجع ، ص ٢٧٥ .

(٢) انظر : أندريه ريمون ، نفس المرجع ، ص ٢٧٦ .

(٣) من المؤكد أن هذه للهيئات لم تكن الاولى من نوعها في تاريخ المجتمع المصرى . بل
 ان تاريخ مصر الفرعونية ينبئنا بأن أول ثورة على الاقطاع قد حدثت في مصر قرابة انتهاء
 الاسرة السادسة (بين عامى ٢٢٨٠ ق م - ٢٢٣٤ ق م) [انظر محمد العزب موسى ، أول ثورة
 على الاقطاع] . وانظر سيد حامد النساج ، مصر وظاهرة الثورة : دراسة في تاريخ الثورات
 المصرية ، دار النهضة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

فتلقى جميع أمور البلد بصدره ، وأن مضيفته للشارد والوارد من أهل
الرايتين ، وأنه عين البلد ، (١) .

(٣)

ويبدو أن الظلم كافرارز طبيعي لنمط الحكم الذى ساد مصر أيام حكم
المماليك ومن جاء بعدهم من الاتراك العثمانيين قد ساعد كثيرا على خلق
مواقف الاحتجاج التى كان يتزعمها بعض الأفراد المتميزين فى المجتمع ، ولولا
هذه المواقف - فيما يبدو - ما كان لهذه الشخصيات أن تظهر كقيادات
جماهيرية ، وإن ظلت كشخصيات متميزة فى المجتمع .

وتأكيدا لسمة الظلم التى سادت مصر المملوكية والعثمانية تلك
الأحداث التى ذكرها ابن اياس عن أحد أيام شهر ذى القعدة عام ثمان وسبعون
وثمانمائة (١٤٧٣ / ١٤٧٤ م) حيث يقول « وفيه ثار جماعة من المماليك
الجلبان ونزلوا الى جهة بولاق فنهبوا ما فيها ، ثم قصدوا شونة الأمير يشبك
الدوادار فنهبوا ما فيها ، وصاروا يأخذون جمال السقاين ، ويحملونها
ما نهبوا من الشعر .. وحصل منهم فى ذلك اليوم غاية الضرر للناس من
نهب وخطب بضائع الناس وغير ذلك » (٢) .

ولاشك أن الاحتجاج أو التمرد أو العصيان ظواهر تقترب بطبيعتها
الحال على ما تفرزه مظاهر الظلم والديكتاتورية المرتبطة بنوعيات خاصة
من أساليب الحكم ونظمه ، وهنا تجد الزعامات السياسية أو القيادات
الجماهيرية أرضا خصبة للتخلق والنمو .

وزعامات هذا العصر لا يمكن أن ننظر اليها ، أو ينهض تقويمنا لها
على أساس مقاييس عصرنا الراهن ، ولكنها زعامات على أية حال بظروف
عصرها ، وبمنطق الوضعية السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك . ويتأكد
هذا الدور الزعامى لبعض شخصيات القرن الثامن عشر والتاسع عشر فيما رواه

(١) أحمد شلبي بن عبد الغنى الحنفى المصرى ، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر
القاهرة من الوزراء والباشاوات الملقب بالتاريخ العيني ، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح
عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٤١٦ .

(٢) محمد بن أحمد بن اياس الحنفى المصرى ، من بدائع الزهور فى وقائع الدهور ،
كتاب الشعب (٩٦) ، مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٤٤٩ .

عبد الرحمن الجبرتي المؤرخ المصرى الشهير ، عن ذلك الدور المتميز الذى لعبه علماء الازهر ومشايخه (١) ، وهو دور يكشف عن نوعية خاصة من الزعامات وهى الزعامات الدينية التى كانت تمثل صفوة متميزة فى حينها ، كما يكشف أيضا عن الدور العظيم الذى لعبه الازهر بعلمائه ومشايخه الذين اعتبروا العمل فى الحياة العامة صورة من صور الجهاد ، فكان التحامهم بالشعب ودفاعهم عن قضاياها والوقوف بجانبه أمام صلف السلطات الحاكمة وقيادة حركات تزمرة ، وتمثيله أمام الحكام والولاة ، نذكر منهم على سبيل المثال الشيخ السادات والشيخ الشرقاوى والشيخ البكرى والشيخ العروسى ، والشيخ الأمير . . . الخ ، ومما رواه عبد الرحمن الجبرتي ويؤكد الدور القيادى للصفوة الدينية ، أنه فى ذى الحجة عام ١٩٧٥ « وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرقاوى له حصّة فى قرية بشرقية بلبيس ، حضر اليه أهلها ، وشكوا من محمد بك الالفى ، وذكروا أن أتباعه حضروا اليهم وظنّموهم ، وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه ، واستغاثوا بالشيخ فاعتاظ ، وحصر الى الازهر ، وجميع المشايخ ، وقفلوا أبواب الجامع ، وذلك بعدما خاطب برّاد بك ، وابراهيم بك ، فلم يبدوا شيئا . . ففعل ذلك فى ثانى يوم ، وقفلوا الجامع ، وأمرّوا الناس بغلق الأسواق والحوانيت . ثم ركبوا فى ثانى يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم ، وذهبوا الى بيت الشيخ السادات ، وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والبركة ، بحيث يراهم ابراهيم بك ، وقد بلغه اجتماعهم ، فبعث من قبله أيوب بك الدفتردار فحضر اليهم ، وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم ، وسألهم عن مرادهم فقالوا له : « نريد العدل ورفع الظلم والجور ، واقامة الشرع ، وابطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها وأحدثتموها » فقال « لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعياش والنفقات ، فقليل له « هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات

(١) انظر دراسة هامة عن دور الازهر وعلمائه فى الكفاح فى : عبد العزيز محمد الشفاوى ، صور من دور الازهر فى مقاومة الاحتلال الفرنسى لمصر فى اواخر القرن الثامن عشر ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧١ .

... كذلك انظر : عبد الرحمن لرافعى ، مصر فى مواجهة الحملة الفرنسية ، مركز النيل للاعلام ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

وشراء الممالك والأمير يكون أميرا بالاعطاء لا بالأخذ ، فقال : « حتى أبلغ » .
 ويستطرد الجبرتي فيقول : « وفي اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل
 ابراهيم بك واجتمع الافراد هناك وأرسلوا الى المشايخ فحضر الشيخ
 السادات والسيد النقيب والشيخ الشرقاوى والشيخ البكرى ، والشيخ
 الأمير . . ودار الكلام بينهم وطال الحديث ، وانحط الأمر على أنهم تابوا
 ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانعقد الصلح على أن يدفعوا
 سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا
 غلال الشون وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع المظالم المحدثه ، والكشوفيات
 والتفاريذ والمكوس . . . وكان القاضى حاضرا بالمجلس فكتب حجة عليهم
 بذلك ، وفرمن عليها الباشا ، وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها الى مراد
 بك فحتم عليها أيضا ، وانجلت الفتنة ورجع المشايخ ، وحول كل واحد
 منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون : (حسب ما رسم
 سادتنا العلماء : بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار
 المصرية) (١) .

(٤)

وثمة مجموعة من الحقائق يمكن استخلاصها من النص السابق وهى :

(أ) ان علاقة الشعب بالسلطة الحاكمة سواء المملوكية أو العثمانية
 كانت علاقة يسودها القوتر والظلم .

(ب) لم يستسلم الشعب المصرى للظلم وعادة ما كان يعبر عن عدم
 رضاه هذا بما يشبه التذمر والاحتجاج الذى يأخذ أحيانا شكل العنف .

(ج) كان الجامع الأزهر هو ملتقى العامة من الشعب لتدبير أمورهم
 لمواجهة ظلم السلطات الحاكمة ، وكان ملاذهم الوحيد لدرء الخطر عنهم
 مستعينين فى ذلك بعلمائهم ومشايخه الذين لعبوا دورا جماهيريا عظيما فى
 الكفاح الوطنى وفى مساندة الحركات الشعبية رغم انتكاسة هذا الموقف بعد
 حكم محمد على .

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المختار من تاريخ الجبرتي : عجائب الآثار فى التراجم
 والخبار ، كتاب الشعب (٢٩) ، اختيار محمد قنديل للبلى ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٣٦ .

(د) ان نظرة السلطات الحاكمة الى علماء الأزهر ومشايخه - في تلك الآونة - كانت تتسم بالاجلال والاحترام . ولعل هذا ما يؤكد أن الزعامات الدينية في الحقب المشار اليها لم تكن زعامات دينية خالصة ، بل امتزجت النزعة الدينية بالرؤية السياسية الدنيوية ، فكان لهم هذا الدور القيادي في تزعم حركات الجماهير ، وفي قيادة الثورات وهو ما تجلى في مقاومة الحملة الفرنسية والدفاع عن مدينة القاهرة ، وقيادة ثورتى القاهرة الأولى والثانية .

ولاشك أن نابليون قد أدرك القيمة الحقيقية للصفوة الدينية أو للزعماء الدينيين ومدى قدرتهم على قيادة الجماهير وتحريكهم ، ويتضح ذلك من موقفين : الموقف الأول حين دخل الفرنسيون القاهرة ، فكان أول عمل قاموا به ظناً منهم أنه يحقق لهم استسلام الشعب القاهري ، هو القبض على الزعماء الدينيين ، أما الموقف الثانى فيتضح عندما أدرك نابليون أن مركزه محفوف بالمخاطر : وصار يتوود الى المصريين ويسترضى العلماء باعتبارهم (مفتاح) كسب ود الجماهير والطريق الطبيعى لاستمالتهم (١) .

(٥)

ومن ملامح الدور القيادى لعلماء الأزهر ومشايخه ما كشفت عنه ثورة القاهرة الأولى والثانية ، فثورة القاهرة الاولى ، كانت ثورة وطنية خالصة - على نحو ما يذهب لويس عوض - قامت احتجاجاً على نظام الضرائب ورسوم التسجيل الذى وضعه الفرنسيون . ولقد تزعم هذه الحركة كوكبة من علماء الأزهر كالشيخ سليمان الجوسقى شيخ طائفة العميان والشيخ احمد الشرقاوى والشيخ عبد الوهاب الشبراوى والشيخ يوسف المصيلحى والشيخ اسماعيل البراوى (٢) .

واذا كان لويس عوض يرى أن قيادة ثورة القاهرة الثانية ضدالفرنسيين كانت بيد الاتراك والمماليك ، الا أن الجبرتى قد أشار الى الدور البطولى الذى قام به السيد عمر مكرم نقيب الأشراف والسيد أحمد المحروقى فى قيادة هذه الثورة ، حيث انضم اليهم عدد كبير من أهالى البلد ، ولكن نظراً لما ساد

(١) انظر : محمد أمين حسونه ، كفاح الشعب من عمر مكرم الى جمال عبد الناصر ، المجلد الاول : الوعى القومى ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، صص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث : الفكر السياسى والاجتماعى ، كتاب الهلال ، المجلد ٢١٧ ، ابريل ١٩٦٩ ، ص ٧٠ .

البلاد من فوضى ، ونظرا لتحول الثورة عن مسارها الطبيعي وتحولها الى مسرح للمذابح الدينية اتخذ العلماء موقفا وسطا لتهدئة الموقف وهو الأمر الذي جعل لويس عوض يرى أن القيادات الدينية أثناء هذه الثورة لم تلعب دورا حاسما حيث تسلم قيادتها أعوان الباب العالي وأصدقائه وعملاؤه وهم الذين لم يجدوا سندا يستثيرون به الفوغاء والحرافيش « ٠٠٠ » الا اثاره النعرة الدينية وارهاب البسطاء للجهاد في سبيل الدين واتهام الزعماء المصريين بالخيانة والارتشاء من الفرنسيين وما هؤلاء الزعماء الا أمثال الشيخ الشرقاوى الذى تحدى بونابرت وجها لوجه وألقى بطيلسانه المثلث الألوان على الأرض ، والشيخ المهدي الذى كان بونابرت يقول عنه وعن زميله الشيخ الصاوى انهما ليسا (بونو) بلغة الجبرتي ، وعامة أعضاء مجلس الوزراء الذين اعتقلوا واحدا واحدا في فترات مختلفة بسبب مواقفهم الوطنية ، (١) .

ولا شك أن زعامة السيد عمر مكرم تستحق وقفة وتأمل (٢) ، فهو من أبرز صفوفات المجتمع المصرى في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، وهو من أكثر زعامات هذه الحقبة قربا من الجماهير ودنوا من نبض رجل الشارع ، فكان بحق من أبرز الصفوات الدينية المستنيرة ، التى جمعت بين الإدراك والوعى ، ادراكه لقضايا الانسان المصرى ومشكلاته ، لا سيما مواقفهم مع السلطة الحاكمة ، ثم وعيه بضرورة الدور الذى ينبغي أن يضطلع به وزملاؤه بالنسبة لقضايا الانسان المصرى بحيث ألا ينحصر هذا الدور في ذلك المفهوم الضيق لمعنى الدين أو لمفهوم رجل الدين .

ولعل اشاراتنا السابقة لوضعية السيد عمر مكرم في ثورتى القاهرة

(١) لويس عوض ، نفس المرجع ، صص ٧٧ - ٧٨ .

(٢) انظر دراسة هامة عن عمر مكرم في : عبد العزيز الشناوى ، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، (اعلام العرب) - ٦٧ - ، دار للكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٧ وانظر ايضا نعمان عاشور ، بطولات مصرية من عمر مكرم الى بيرم التونسي ١٧٥٠ - ١٩٦١ ، روزاليوسف ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٣ .

وانظر ايضا جاد طه ، موقف الجبرتي من ثورات القاهرة ، في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ندوة عبد الرحمن الجبرتي : ١٦ - ٢٣ ابريل ١٩٧٤ ، صص ٣٢٥ - ٣٤٠ . وكذلك : صلاح العقاد ، الجبرتي والفرنسيين ، في نفس المرجع السابق ، صص ٣٠٩ - ٣٢٤ .

وانظر : عبد الرحمن الرافعى ، مصر في مواجهة الحملة الفرنسية ، صص ٢٢٧ - ٢٤٠ .

الاولى والثانية ما يكشف عن هذا الدور الزعامى الذى لعبه النقيب . ويتعاضم هذا الدور من خلال مجموعة الاحداث والوقائع التى سبقت تولية محمد على على مصر ، وابعد توليته أيضا ، فيقول الجبرتى عن أحداث يومى ١٢ ، ١٣ مايو ١٨٠٥ : « وفى تلك الليلة أرسل الباشا مراسله الى القاضى يرفق فيها الجواب ، ويظهر الامتثال ويطلب حضوره اليه من الغد مع العلماء ليعمل معهم مشورة . فلما وصلتته التذكرة ، حضر بها الى السيد عمر أفندى ، واستشاروا فى الذهاب ، ثم اتفقوا على عدم التوجه اليه وغلب على ظنهم أنها منه خديعة ، وفى عزمه شىء آخر ، لأنه حضر بعد ذلك من أخبرهم أنه كان أعد أشخاصا لاغتيالهم فى الطريق ، وينسب ذلك الفعل لأوباش العسكر ان لو عوتب بعد ذلك . »

اجتمعوا ببیت القاضى ، وكذلك اجتمع الكثير من العامة فمنعومهم من الدخول الى بيت القاضى ، وقللوا بابيه . وحضر اليهم أيضا سعيد أغا والجماعة ، وركب الجميع وذهبوا الى محمد على وقالوا له (انا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا ، ولا بد من عزله من الولاية) فقال : (ومن قريذونه يكون واليا ؟) فقالوا له (لا نرضى الا بك وتكون واليا علينا بشروطنا لما نقوسمه فيك من العدالة والخير) فامتنع أولا ! ثم رضى . وأحضروا كركا وعليه قفطان ، وقام اليه السيد عمر والشيخ الشرقاوى فالبساه له وذلك فى وقت العصر ونادوا فى تلك الليلة فى المدينة (١) .

ويشير النص السابق الى مجموعة من الحقائق ، لعل من أبرزها التاكيد على الدور الزعامى لمشايخ الأزهر وقيادتهم لحركة الجماهير ومن الحقائق أيضا أن كلا من السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى قد أنابهما الشعب فى التحدث باسمه ، وفى اختيار محمد على واضفاء صفة الشرعية على توليته بالباسه الكرك والقفطان وهو موقف يتماثل الى حد كبير مع عملية التتويج ، إلا أنه تتويج شرعى شعبى قام به مندوبو الشعب وممثلوه .

ومن الحقائق اللافتة فى النص السابق أيضا ، مبايعة الشعب لمحمد على واليا على مصر ، وهى مبايعة مشروطة ، وولاية محكومة بشروط الشعب ،

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، المختار من تاريخ الجبرتى ، ص ٦٣٠ .

وهو ما جعل أحد المستشرقين يذهب الى ما معناه أن هذه الحادثة تعد الأولى من نوعها في الشرق أجمع وهي أن يختار الشعب واليه بارادته ، ولا شك أن هذا الموقف يكشف عن درجة عالية من الوعي أو النضج السياسى اذا قيس بظروف العصر .

(٦)

وتتجسد زعامة السيد عر كرم في اصراره - كتعبير عن مطلب شعبى - على عزل الولى التركى وتنصيب محمد على ، نظرا لأن الأول قد عاند وكابر ورفض التنازل ، ورفض أن ينزله (الفلاحون) على حد تعبيره . ويقص لنا الجبرتى بعض المواقف التى تؤكد زعامة السيد النقيب واصراره على تحقيق اهل من الآمال الوطنية في حينها . فيقول الجبرتى عن أحداث ٢٢ مايو ١٨٠٥ « ركب السيد عمر أفندى والمشايخ ، ومعهم جمع كثير من الناس الى الأزبكية وبعد ركوبهم حضر الجمع الكثير من العمامة والعصب وطوائف الاجناد والوجاقلية ، وعصب النواحي ، وأهل الحسينية ، والعطوف ، والقرافة ، والرميلة ، والخطابة ، والصليبة وجميع الجهات - ومعهم الطبول والبيارق - حتى غصت بهم الازقة ، فحضروا الى جهات الجامع الازهر ، ثم رجعوا الى الازبكية ولقوا بالمشايخ . » ثم يقول الجبرتى عن أحداث يوم ٢٥ مايو ١٨٠٥ « وفى ذلك اليوم ركب السيد عمر أفندى فى قلة من الناس وذهب الى بيت حسن بيك أخى طاهر بيك . وكان هناك عمر بيك الذى نزل من القلعة ، فوقع بينه وبين السيد عمر مناقشة فى الكلام طويلة . ومن جملة ما قال : (كيف تعزلون من ولاء السلطان عليكم . . . وقد قال تعالى (أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم) ؟ فقال له : (أولوا الأمر العلماء ، وحملة الشريعة ، والسلطان العادل . . . وهذا رجل ظالم . وجرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة . . . وهذا شيء من زمان ، حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلون ويخلعون » (١) .

تلك هى زعامة الشعب كما تجلت فى السيد عمر مكرم وزملائه من العلماء والمشايخ ، وهذا هو الدور الحقيقى للصفوة الدينية كما ينبغى أن يكون ،

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، نفس المرجع ، صص ٦٣٠ - ٦٣١ .

(م ٦ - الزعامة السياسية)

وهو الدور الذى استشعر محمد على خطورته ، فنكل بالسيد عمر وحدد اقامته ثم نفاه الى دمياط رغم افضال الشيخ عليه ، فكان عهد محمد على ، هو العهد الذى تقلص فيه الدور الزعامى لرجال الدين ، وكان هذا يتسق و « ٠٠٠ خطة محمد على وقد استولى على الحكم أن يبعد الشعب ابعادا تاما عن الاشتراك فى توجيه السياسة العامة لبلاده والاستئثار من دون العلماء وغيرهم من ممثليه بالسلطة المطلقة » (١) .

وأيا كانت ظروف الصراع الذى نشب بين السيد عمر مكرم ومحمد على وعن دور بعض المشايخ فى تعميق الهوة بينهما وخيانة بعضهم للنقيب فانه عن المؤكد أن النزعة التسلطية فى الحكم التى انتهجها محمد على كأسلوب أو كصيغة لتسييس أمور الدولة (٢) تتسق وموقفه من الزعماء الشعبيين والدينين ، حيث كانوا أحد العقبات الهامة التى اعتقد أنها قد تحول بينه وبين الاستئثار بالحكم ، ويؤكد هذا ما ذهب اليه الشناوى من أن « احتفاظ عمر مكرم بزعامته الشعبية فى ظل الحكم الاستبدادى الذى مارسه محمد على فكان أمرا مشكوكا فيه ، لأن اقضاء هذه الزعامة عن الميدان السياسى كان هدفا سياسيا سعى اليه محمد على وضرورة سياسية فى نظره لتنفيذ المخطط السياسى الذى وضعه لنفسه ولأسرته منذ عام ١٨٠٧ » (٣) .

(٧)

يؤكد العرض السابق لارهاصات الزعامة السياسية المصرية مجموعة من الحقائق نوجزها فيما يلى :

١ - لم تشهد مصر زعامة سياسية حقيقية الا على يد عمر مكرم وإن كان الأخير قد استمد زعامته من وضعه كعالم ونقيب للأشراف وأحد أعلام المجتمع المبرزين .

(١) نعمان عاشور ، سطولات مصرية ، ص ٢٢ .

وانظر : احمد حاتم ، الجبرتى ، محمد على ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،

ندوة عبد الجبرتى ، صص ٢٧٣ - ٣٩٦ .

(٢) انظر : عاطف أحمد فؤاد ، السلطة والطبقات الاجتماعية فى مصر ، دراسة

اجتماعية ، تاريخية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مودعة بمكتبة كلية الآداب ، جامعة عين

شمس ، ١٩٧٥ .

(٣) عبد العزيز الشناوى ، عمر مكرم ، بطل المقاومة الشعبية ، ص ٢٥٠ .

٢ - عرفت مصر الزعامات الشعبية ، وهى الزعامات التى تآلق فيها رؤساء الطوائف والحرف المختلفة ، وهذا يكشف عن أن دور الطائفة أو الحرفة كان يتجاوز حدود طائفته أو حرفته الى الاهتمام بالقضايا العامة للشعب والمشاركة فى الدفاع عن مصالحه ودرء الخطر عنه ، والشاهد على ذلك رؤساء طائفة الجزارة بحى الحسينية .

٣ - لم تكن الزعامات الدينية تقنع بالدور التقليدى لرجل الدين ، بل آثروا الالتحام مع الشعب ، فكانوا سندا له عند كل موقف ، وكل خطب ، ودليلنا على ذلك تلك المواقف المشرفة التى وقفها الشيخ الشرقاوى والبكرى والسادات والأمير والقطار ، فضلا عن عمر مكرم بطبيعة الحال .

٤ - كشف العرض السابق عن أن الزعامات الشعبية القيادية قد تركزت فى الصفوات ، سواء أكانت صفوات مهنية حرفية أو صفوات دينية . ولعل هذا يؤكد ما أشرنا اليه فى الفصل الأول وما أشاره التراث الفكرى والنظري لظاهرة الزعامة السياسية من أن الزعامة ما هى الا صفوة متميزة فى المجتمع ، أيا كان المصدر الذى تستقى منه هذه الصفوة مقوماتها .

٥ - لم تتآلق هذه الصفوات ولم تأخذ أبعادها القيادية أو الزعامية الا من خلال المواقف والأزمات ، فكان الموقف أو الأزمة بمثابة التجسيد الحى لتلك الزعامات وبلورة لأبعادها ، وكشف عن كوامنها .

٦ - لم نلاحظ من العرض السابق أى تأثير للقوى الاقتصادية فى صياغة الزعامات الشعبية أو الاسهام فى تعيين ملامحها .

٧ - من العسير فهم الزعامات السياسية بمعزل عن السياق الاجتماعى للمجتمع الذى نشأت فيه ، وتأكيذا لهذا ، فارهاصات الزعامة السياسية المصرية ، قد خلقتها التناقضات الطبقية التى سادت المجتمع المصرى ، فضلا عن نمط الحكم السائد التى جمعت بين مقولتى الظلم والاستبداد . ولكن من المؤسف أنه فى الوقت الذى ساعد هذا النمط السلطوى على خلق الزعامات ، كان العامل الرئيسى فى أفول نجمها كما هو الحال مثلا من موقف محمد على من السيد عمر مكرم .

٧ - وتؤكد النتيجة السابقة أن الزعامات السياسية الشعبية كانت دائما مصدر قلق وتوتر للسلطة الحاكمة ، وكانت هذه السلطة تنظر اليها

دائما باعتبارها ظواهي غير سوية في المجتمع ، وقد تتخذ السلطة ازاءها واحدا من موقفين اما محاولة للاستقطاب سعيًا وراء كسب مودتهم تحقيقا لصيغة التوازن في المجتمع وقضاء على الانشقاقات والقوترات في المجتمع . ولما أن تحاول التنكيل بهم ومحاربتهم وارهابهم لكسر شوكتهم وللنيل من قوتهم ، حتى لا يجد الشعب فيهم السند أو المعين .

٨ - وفي الوقت الذي كانت تنظر فيه السلطات الحاكمة الى الزعامات السليسة هذه النظرة نجد الشعب قد اتخذ موقف الملحق الذي يرى في الزعامات ملاذا وحصنا يلوذ به ويتحصن فيه ، كما يجد فيهم القوة التي بدونها قد يعجزوا عن تحقيق أهدافهم .

(٨)

وأخيرا ، اذا كنا قد افترضنا أن ارهاصات الزعامة المصرية لم تكن زعامة سياسية بالمفهوم المتعارف عليه في عصرنا الراهن وكما تطرحه بعض مقولات الفكر السياسي والاجتماعي ، الا أننا - مع ذلك - لا يمكن أن نجرد تلك الزعامات من مقوماتها القيادية (١) أو قدرتها الزعامية ، وذلك اذا ما وضعنا في الاعتبار ظروف العصر ومتغيرات البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الذي نشأت فيه هذه الزعامات وتخلقت .

(١) يذكر عبد الرحمن الراجعي عن كفاءة عمر مكرم الزعامية وجاذبيته الجماهيرية ما نصه ان السيد النقيب كان « ... متطورا اليه من الشعب كرئيس تستجاب دعوته وتطاع كلمته وملجا باوي اليه المظلومين فيرفع عنهم شر المظالم ويقيهم طفيلان الحكم » (عبد الرحمن الراجعي ، مصر في مواجهة الحملة الفرنسية) ، ص ٢٤٠ .

المبحث الثاني

احمد عرابي

كنموذج للصفوة العسكرية الوطنية

تمثل زعامة أحمد عرابي أحد محاور الخلاف بين مؤرخي حقبة الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وهو ذلك الخلاف الذي تكشف من خلال محاولات رصد وقائع الاحداث العرابية وتقويمها ، وتقويم شخصيته عرابي وشرعية زعامته وحقيقته وطنيته ودرجة فضجه أو وعيه السياسى ، ومدى تعاضم طموحه الشخصى بالمقارنة بكم انجازاته الوطنية والسياسية وكيفها .

والملاحظ أن الاختلافات التى تكشفت بين مؤرخى تلك الحقبة وبين راصدى الحركة العرابية ومحلى شخصية صاحب هذه الحركة ، قد عكست لنا اختلافات فى طبيعة (المنهج) المستخدم للتحليل وفى طبيعة (الرؤية) أو الايديولوجية التى حددت هذا المنهج وبالتالي انعكست على كل متتاليات التقويم (*) .

*- انظر مجموعة من الدراسات والبحوث التى أرخت للثورة العرابية وزعامة أحمد عرابي والتى تعكس التباينات فى رؤى المؤرخين فى تقويمهم للثورة وشخصية زعيمها :
- عبد الرحمن الرافعى ، الزعيم أحمد عرابي ، كتات الهلال ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر (خمس أجزاء) سلسلة
لحترنا لك .

- أحمد عرابي المصرى ، مذكرات عرابي ، كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ١٢٩٨ - ١٢٩٩ الهجريتين ، وعامى ١٨٨١ - ١٨٨٢ الميلاديتين ،
العددان ٢٣ . ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال ، للقاهرة ، ١٩٥٧ .

- محمود الخفيف ، أحمد عرابي ، الزعيم المفترى عليه ، الجزء الاول ، كتاب الهلال .
- صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
بيروت ، ١٩٧٢ .

- رفعت السعيد ، الواقع الطبقي للثورة العرابية ، مجلة الطليعة ، العدد ٩ ، السنة
السابعة ، سبتمبر ١٩٧١ .

- رفعت السعيد ، الاساس الاجتماعى للثورة العرابية ، مكتبة مدبولي ،
قراير ، ١٩٦١ .

- عبد العظيم رمضان ، قيادة الثورة وفكرة السلطة ، مجلة الطليعة ، العدد ٩ ، السنة
السابعة ، سبتمبر ١٩٧١ .

- النصوص الكاملة لمحاضر التحقيقات مع أحمد عرابي ، الطليعة ، العددان ٢ و ٦
فراير ١٩٦٦ ويونيو ١٩٦٧ .

ومنهجنا منذ البداية يستمد أصوله من حتمية العلاقة بين الفكر والواقع وأنه من المستحيل فهم ظواهر المجتمع (ومنها الظواهر السياسية والتي يعتبر أحمد عرابي بثوريته وفكره أحد مظاهرها) بمعزل عن سياقها التاريخي والبنائي ، وهو ما يميزنا نحن الباحثين في علم الاجتماع السياسي عن غيرنا من المؤرخين التقليديين والراصدين الكلاسيكيين .

ويطالعنا عبد الرحمن الرافعي بأول تقويم لشخصية عرابي حيث يذهب الى أنه كان بلا منازع ذا شخصية قوية جذابة تؤثر في الأفراد والجماعات . . . فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء . ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب اليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة ، وينال ثقتهم ويملي إرادته عليهم ، وكانت له أيضا موهبة الكلام والصوت الجمهوري . وهذه أيضا من مزايا الزعماء التي تحببهم الى نفوس الجماهير . وقد كان لخطبه تأثير السحر في نفوس سامعيه . وكان بلا مرء يريد الخير لبلاده ، ويريد لها الحرية والاستقلال . وعلى هذا الأساس قامت دعوته ، (١) .

فالصورة كما قدمها للرافعي تجعل من عرابي أحد الشخصيات ذات الجاذبية السحرية من حيث قوة التأثير ومزية الصوت الجمهوري ، وهي كلها من السمات التي قد تؤهل حقيقة للقيادة ، وهي بعض خصائص القيادة الكارزمية كما يذهب ماكس فيبر التي تنهض أولا وأخيرا على مواهب القائد وملكاته الخاصة .

ولكن من المؤكد أن الخيط الذي يفصل بين الزعيم أو القائد السياسي وبين (المهيج) السياسي خيط يكاد لا يرى ، فالصورة كما قدمها الرافعي لعرابي تكاد تقترب من صورة المثيرين السياسيين الذين قد يكون لديهم بعض ملامح القيادة أو الزعامة ، ولا نعتقد أن عرابيا لم يكن محض مهيج سياسي وإن افترق (بعض) المقومات الزعامة الحقيقية . ولقد آن لنا أن نؤكد أن السمات الكارزمية وحدها لا تخلق زعيما سياسيا حقيقيا بقدر ما تقدم مهيجا جماهيريا ، لذلك فإن ما أشار اليه فيبر Weber في تصنيفه للقيادات أو للسلطات عن القيادة أو السلطة الكارزمية أو الالهامية قد يصدق تماما -

(١) عبد الرحمن الرافعي الزعيم أحمد عرابي ، كتاب الهلال ، ص ٢١٠ .

فيما أتصور - على ما نسميه بالمهيج السياسي ، أما الزعيم السياسي فهو نمط آخر يجمع بين الملكات النفسية والعقلية - وقد تكون الفيزيائية أيضا - من جانب وتميز الرؤية أو الايديولوجية السياسية والفكرية من جانب آخر وهو الأمر الذي نفتقده فيما يسمى بالزعامات الكارزمية أو الالهامية .

وتتأكد الصورة الكارزمية لعرابي فيما يعتقد المؤرخون وفيما ذهب اليه صلاح عيسى من أن عرابياً كان يتميز بنوع «...» من الرومانتيكية ، غلبت على تصوره العام للأشياء وهي مظهر من مظاهر الوعي لبعض عناصره . وهو ما أجمع عليه كل من عرفه من أصدقائه بلنت ونيفيه مثلاً - ولعل هذا راجع الى حسه الصوفي أساساً ، بيد أن ذلك قد ساهم - مع عوامل أخرى - في ترده في بعض المواقف ، وافتقاره الى العقلية العملية ، التي تتخذ قرارات حاسمة ونهائية عندما يتطلب الأمر ذلك ، (١) .

ولا شك أن عرابي بنزعاته الالهامية هذه قد نبع من صفوف العسكريين باعتباره أحد الصفوات العسكرية المتميزة ، الا أن روحه كفلاح مصرى قد أضفت عليه قدسية خاصة ونظر اليه الشعب باعتباره منقذ الأمة من غطرسة الحكام وتعالى الجراكسة . ولقد ظلت سماته الكارزمية أحد المحددات الأساسية له كقائد للأمة في حقبة من أخطر الحقب التي مرت به .

ويبدو أن السمات الكارزمية لدى عرابي قد تعاظمت حتى بدا للبعض في صورة قديس ، وهو احساس لم يقتصر على المصريين فقط ، بل تجاوزه الى الأجانب أيضا . ويروى بلنت واقعة تؤكد هذا حيث يقول أنه شاهد بنفسه عرابي وهو يستقبل وفدا من الجالية الايطالية فاذا بهم ينهالون على يديه تقييلاً ، ويؤكد أن عرابي قد بدى لهم في صورة قديس يدافع عن الحرية ، (٢) .

ويصف بلنت عرابي مؤكداً ما ذهب اليه الرافعي في وصفه لعرابي ، حيث يقول بلنت « ان عرابي نموذج للقائد الفلاحى .. طويل .. عريض

(١) صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، ص ٤٧٤ .

(٢) انظر : صلاح عيسى ، ملامح من الخريطة الفكرية للثورة العرابية ، مجلة الطليعة ،

العدد التاسع ، السنة الرابعة ، سبتمبر ١٩٧١ ، ص ٤٧ .

المنكبين ، بطيء الحركة نوعا ما .. يشبه في مشيته مشايخ البلاد .. أسمى الوجه إلى الحد الذي كان يجعل الاتراك ينفرون منه .. ذا نظرة غريبة .. قد تبدو جامدة وقد تبدو حاملة .. لكنه كان مبتسما على الدوام وما أن يتكلم حتى يكتشف الانسان طبيعته وفكاهه .. لقد كرمه رياض باشا منذ اللحظة الأولى وحتى رجال الاصلاح في الازهر كانوا يقللون من قيمته كسياسي .. لكن ما يميز عرابي هو أنه فلاح من طبقة الفلاحين . كان واحدا من هذه الطبقة .. وليس مجرد قائدا لها . هو قطعة من الفلاحين يتصف بنفس صفاتهم .. (١) .

ويبدو أن الانتماء الطبقي القروي لعرابي قد صاغ - إلى جانب الصفات الكارزمية له - الشخصية الزعامية له رغم نصيبه الضئيل من التعليم والثقافة .. ولا شك أن حماسه الوطني ووعيه بالتفاوت الطبقي وإدراكه لمأساة الحكم المطلق وغياب البناء الدستوري هو ما دفع به إلى الانتماء إلى الحزب الوطني (جماعة حلوان) الذي تزعمته جماعة البشاورات الوطنيتين - وعلى رأسهم شريف باشا وسلطان باشا وغيرها من البشاورات - الذين كانوا يطالبون بالدستور والبرلمان والحكومة المسؤولة .

وأيا كانت الاسباب التي دعت هؤلاء البشاورات إلى تكوين الحزب الوطني وإلى المطالبة بالحكم الدستوري البرلماني (٢) ، إلا أن الدعوة في حد ذاتها كانت دعوة ونغمة جديدة في حينها ، وتكشف عن وعي وطني متميز . ورغم تصدر الاعيان للحركة الدستورية وتزعمهم للحزب الوطني ، إلا أن قاعدة هذا الحزب قد اتسعت بحيث استوعبت أعدادا كبيرة من الوطنيين الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا والشعبية ومن الصفوة العسكرية الوطنية والمستنيرة ومنها أحمد عرابي .

(١) نقلا عن رفعت السعيد ، الأساس الاجتماعي للثورة العربية ، ص ١٣٠ .

(٢) يذهب رفعت السعيد - معتمدا على ما أثاره بلنت - إلى أن هؤلاء البشاورات لم يكونوا الا طلاب سلطة وحكم وان دعوتهم للمطالبة بالدستور والبرلمان لم تكن دعوة خالصة بل كان دعوة موجهة أو مبهمة لكي يستولوا على الحكم والسلطة . انظر : رفعت السعيد ، نفس المرح ، صص ١٤٢ - ١٤٤ .

والى جانب هذا الحزب المدنى الذى انضم اليه عرابى ، نجد أن هناك حركة مقابلة داخل صفوف الجيش ، وهى الحركة التى قامت أساسا كرد فعل للتفاوت الطبقي داخل صفوف الجيش لا سيما بين الجنود المصريين من جهة والجنود الاتراك والشراكسة من جهة أخرى ، وكنتاج للتفكك داخل القيادات العسكرية وفشلها فى حملة الحبشة ، ومن ثم كانت هذه الحركة أو هذا التنظيم العسكرى السرى الذى رأسه على الروبى ، فأنضم اليه عرابى لاسيما وأنه - أى عرابى - كانت له سمعة ومكانة بين الجنود والضباط كأحد الوطنيين المتحمسين ، ولقد انضم الى هذا التنظيم « . . مجموعة من الضباط الذين يلهدون حماسا . . محمد عبيد ، خضر خضر ، على فهمى ، عبد العال حلمى ، ألفى يوسف وغيرهم . . » (١) .

ولا شك أن هذه النخبة العسكرية المستنيرة والتى عكست وعيا متميزا للعسكرى المضرى قد أضافت الى مظاهر السخط مظهرا أو بعدا آخر ، هو القدرة التنظيمية على تجميع القوى الوطنية ، لا سيما وأن هذه القوى كانت تعكس كافة الطبقات الاجتماعية ولم تكن قاصرة على طبقة دون غيرها ، وإن كانت الطبقة الدنيا القروية قد لعبت دورا هاما فى هذا التنظيم نظرا لانتماء غالبية الجنود وكثير من الضباط ومنهم أحمد عرابى الى هذه الطبقة الكادحة المطحونة، التى كانت تشكل غالبية أفراد هذا التنظيم العسكرى (٢) .

ومن المؤكد أن البداية الحقيقية للحركة العرابية بشعبيتها وبقدرتها على التعبير عن الطبقات الدنيا فى ريف مصر وحضره قد انطلقت من هذا التنظيم الذى انصهرت فيه آمال أمة بكاملها ، وتفاعلت فيه عوامل السخط والكراهية جنبا الى جنب مع مظاهر الحماس والوطنية والرغبة فى الخلاص من أزمة الحكم التركى .

وهكذا كان عرابى ذلك الفلاح الوطنى ، ابن القرية المصرية ، زعيم الثورة ، ممثلا للروح المصرية فى بساطتها وعنفها ومودتها وحماسها وحبها

(١) رفعت السعيد ، نفس المرجع ، ص ١٤٧ .

(٢) رفعت السعيد ، نفس المرجع ، ص ١٤٧ .

لقرب هذا البلد ، هكذا كان عرابي ذلك الجندى ، البسيط ، القوى ، محدود الثقافة ، مهمل ، الحماس ، المقعم بالوطنية . هكذا كان عرابي بتناقضاته هذه ممثلاً لنموذج ثورى انبثق من النخبة العسكرية المستنيرة وأحد الفلاحين الذين . . مزقوا ستار الظلام يتعلموا ويصبحوا ضباطاً فى الجيش . . هو ابن لواحد من هؤلاء الفلاحين الذين ذاقوا كل ألوان الظلم والحرمان ، والتي مارست عليهم السلطات الحاكمة كل مظاهر القهر والعدوان (١) .

وهنا يكمن السر فى هذا الحب الجماهيرى وهذه الجاذبية الشعبية التى تمتع بها عرابي ، انتماءؤه لريف مصر وفلاحى مصر والطبقات المحروقة فى مصر (٢) ، فكان تجسيدا لآمال الأمة ، وصرخة مدوية مزقت حجب الليل . . لبث السلطة الكئيب فكانت هذه الاستجابة الفورية لكل دعاواه (٣) وهذا التأييد الجارف بكل عفوية وتلقائية .

لقد استطاع عرابي بعبقريته أن يجمع بين ثلاث مزايا : أولاً انتماءؤه العسكرى وثانياً انتماءؤه الطبقي المتواضع ثالثاً جاذبيته الجماهيرية كفتاح لموهبته القيادية وكفاءاته الزعامية وحماسه الوطنى المتدفق . ولا شك أن الجاذبية الجماهيرية قد تضاعفت فى الوقت الذى بهت فيه كراهية السلطة الحاكمة لعرابي تزداد عنفاً وضراوة . فكان عرابي يمثل (ظاهرة) ثورية فى حينها ، وهى الظاهرة التى تألقت بفضل الظروف السياسية والاجتماعية ونمط الحكم السائد والتناقضات الطبقيّة الصارخة عسكرياً واجتماعياً . ولا أعتمد أن موهبة عرابي ما كانت لتتألق لولا هذه الظروف التى جسدت هذه الموهبة وفجرت كوامن الثورة فيها .

(١) انظر فى هذا المعنى : رفعت السعيد ، نفس المرجع ، ص ١٢٤ .

(٢) انظر دراسة هامة عن علاقة الفلاحين بالثورة العرابية ومساندتهم لعرابي باعتبارهم ممثلاً لهم فى : على بركات ، الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثانى والعشرون ، ١٩٧٥ صص ٢٠١ - ٢٤٨ .

(٣) من مظاهر هذا التأييد تلك الاستجابة السريعة لعداء عرابي الذى صدر فى صورة منشور يطلب فيه ائابة الأمة له فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد والذى نصه : اعلموا يا معاشري الوطنيين أن أولادكم المنتظمين فى تلك الجهادية قد اتكلوا على البارى سبحانه وتعالى وعزموا على منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقكم . . فالمطلوب منكم أن توقعوا على الكتابة المرسلة اليكم من ضمن هذه النشرة وهى الكتابة المقصود بها أن تكون غائباً عنكم فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد ، (نقلاً عن رفعت السعيد ، نفس المرجع ، ص ١٢٥) .

ولقد اعترف أحمد عرابي بفضل الظروف في خلق زعامته حينما قال لصديقه بلنت « اننى ممثل الجيش الا أن الظروف هي التى دفعت الجيش لأن يثق بى ، لكن الجيش ليس سوى ممثل للشعب وحام له وسيظل كذلك حتى يستغنى الشعب عن هذه الحماية ، ولهذا فأننا الآن نمثل روح الحركة الوطنية التى تحول بين الوطن وبين الحكام الاتراك من أن يمثلوا به ويعيدوه الى عهد التحكم ، (١) » .

(٣)

وتثير قضية انتماء عرابي الى الصفوة العسكرية Military Elite قضية حزئية هامة تتعلق بذوعية الصفوات المعبرة عن كوامن الشعب ونفسية الأمة وآمالها ، بمعنى أى من صفوات المجتمع أكثر قدرة على تجسيد روح الشعب وبلورة أهدافه ومن ثم الدفاع عنها ومحاولة تحقيقها ؟ هل هي الصفوة العسكرية ؟ هل هي الصفوة الاقتصادية (الاعيان) هل هي الصفوة المثقفة ؟ هل هي الصفوة الدينية ؟ أم هي الصفوة السياسية ؟ .

ولا شك أنه من العسير أن نجد اجابات على التساؤلات السابقة دون أن نضع في الاعتبار عدا من الملاحظات :

١ - ان محاولة تحديد الصفوة المعبرة عن الشعب محكوم بمقولاتى للزمان والمكان ، بمعنى أن الصفوة التى قد تعبر عن الشعب فى حقبة ما فى مجتمع ما ، قد تحل محلها صفوة أخرى فى حقبة أخرى فى نفس المجتمع . كذلك فان الصفوة أو الصفوات التى قد تجسد آمال مجتمع ما قد تعجز نفسها عن تجسيد آمال للشعب فى مجتمع آخر . ولا شك أيضا أن مقولاتى الزمان والمكان محكومة أيضا بالاوضاع الحضارية والثقافية للشعوب .

٢ - والأوضاع الحضارية والثقافية للشعوب لا شك أنها تفرز نوعيات خاصة من الصفوات تتسق وطبيعة هذه الاوضاع ، ولعل هذا يفسر لنا سيادة الصفوات العسكرية لدى شعوب العالم الثالث ذات المستويات الثقافية والحضارية المتواضعة ومنها المجتمع المصرى .

(١) انظر صلاح عيسى ، ملامح من الخريطة الفكرية للثورة العرابية ، ص ٤٩ .

٣ - يرتبط الوضع القيادي للصفوات بطبيعة البناء الطبقي Class Structure للمجتمع من جهة وديناميات السياق السياسى Political Context للمجتمع من جهة أخرى .

٤ - تؤكد الملاحظتان الثانية والثالثة أن تزعم الصفوة العسكرية للحركة العرابية وثيق الصلة بالوضع الثقافى والحضارى لمصر فضلا عن الوضعية الطبقية والسياسية للمجتمع المصرى آنذاك . كما أنهما تفسران السبب فى ضالة - أو انعدام - الدور القيادى للصفوة المثقفة المصرية رغم محاولاتها أن يكون لها مثل هذا الدور .

٥ - يتوقف الدور الزعامى للصفوة (أيا كان نوعها) على مدى تمثيلها نفسية الشعوب وقدرتها على ترجمة أحلامها والتعبير عن آمالها ، التعبير الصادق الذى يكشف عن قدرات ابداعية خلقة فى تحقيق الآمال المرجوة للشعوب وفى تحقيق ما يمكن تسميته بالتحديث السياسى والاجتماعى، ورغم أن الصفوة بطبيعتها قلة Minority ، والقلة كما يرى بعض علماء الاجتماع السياسى لا تعبر عن الكل بل تعبر عن مصالح الصفوة أو الطبقة التى تمثلها ، ولما كنا لا ننكر سلامة هذه الرؤية لا سيما إذا ما قدر للصفوة أن ترتبط ارتباطا رسميا بالسلطة والحكم ، الا أنه من المؤكد أن الصفوة - أى صفوة - سوف تظل دائما المنبع الاساسى لتخلق الزعامات السياسية والفكرية ، لا سيما إذا ما نظرنا الى الصفوة بمنظورها الشمولى ، بمعنى أنها لا تعنى تميزا طبقيا ، بقدر ما تعنى تفردا بسمات تؤهل للقيادة وأحيانا للحكم . ولا شك أن الزعيم أو القائد لابد وأن يتميز ومن الختمى أن يتفرد ومن المنطقى أن ينتمى الى صفوة والا أضحى شخصا عاديا ، ولكن لا شك أن نجاحه كزعيم يتوقف على مدى نجاحه فى تجاوز مصالح طبقته وارتباطه عضويا بالجمهير ، والا سيفقد مقومات زعامته الشبية ويصبح - ممثلا - لجماعته وطبقته وليس زعيما بالمعنى الجماهيرى . ولكن ينبغى أن نؤكد أننا لا ننادى بحكم الصفوة ، لأنه حكم بطبيعته حكم ديكتاتورى غير جماهيرى وانما نؤكد على التعددية فى الحكم مع ايماننا أن الصفوات سوف تظل دائما مصدرا أساسيا للزعامات السياسية بالشروط آنفة الذكر .

(٤)

وترتبط ظاهرة التحديث السياسى والاجتماعى كأحد أهداف الزعامة السياسية الحقيقية بمدى توفر ما اسميناه بالايديولوجية أو المنظومة الفكرية

للزعيم أو على أقل تقدير بمدى توفر الرؤية الفكرية بمظاهرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصاحب التجربة الزعامية ، وذلك على اعتبار أن عملية التحديث لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن الفكر والا تحولت الى مجموعة من الاجراءات غير الواعية والتخبطات العشوائية العفوية غير الناضجة .
ملا تحديث بلا رؤية ولا تجديد بلا فكر .

• عرابى كأحد الزعامات الالهامية الكازمية لم تكن لديه - فيما أتصور - رؤية متكاملة أو ايدىولوجية محددة المعالم ، متكاملة الابعاد للتحديث السياسى أو للتغير التناثى فى مظاهرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل كان لديه تصور عام تجسده مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية التى كان يؤمن بها عرابى ، وهى قيم يغلب عليها الحماس الوطنى الذى لم يبلغ الى مرتبة الرؤية المتكاملة أو الايدىولوجية ذات الابعاد المحددة .

ولقد تجسدت مجموعة القيم هذه فى برنامج الوزارة الوطنية برئاسة البارودى والتى تولى فيها عرابى نظارة (وزارة) الحربية . وهذا البرنامج الذى أشار اليه بلنت يكشف عن تصور (اصلاحى) للوزارة ، قد يكون عرابى مصدره الأساسى ، وقد يكون أحد المشاركين فى وضعه ، وقد حدد بلنت هذا البرنامج كما تحدث عنه عرابى فيما يلى :

- الغاء نظام السخرة الذى يفرضه الباشاوات الأتراك على الريف المصرى .

- القضاء على اقطاع الماء واحتكار الباشاوات والأتراك لمياه الفيضان .

- حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين الذين ينشبون أظافرهم فى أجساد الفلاحين مستعينين بالمحاكم المختلطة .

- اصلاح القضاء فهو ملئ بالفساد .

- نشر التعليم بالنسبة للرجال والنساء على السواء .

- انتخابات حرة لبرلمان جديد (١) .

(١) انظر : رفعت السعيد ، الواقع الطبقي للثورة العرابية ، مجلة الطليعة ، سبتمبر

ونلاحظ أن البرنامج السابق لم يتعد مجموعة من (الأمانى) أو
التمنيات ، وهى أمانى اختلطت فيها الابعاد الاجتماعية بالابعاد السياسية
والاقتصادية ، ولكن رغم ذلك فانها تعكس وعيا - وان كان محدودا - ببعض
قضايا الانسان المصرى .

ورغم التحفظ السابق الا أن المتتبع لمجموعة الرسائل التى تبودلت بين
عرابى وصديقه بلنت يكشف عن أن هناك أمرين كان يشعر عرابى أن شعبه
يفتقدهما ، أولهما الحرية(*) وثانيهما العدالة ، ففى رسالة بعث بها الى بلنت
فى أول ابريل عام ١٨٨٢ يقول عرابى « ان أى انجليزى حر لا بد له وأن يؤيد
هؤلاء الذين يسعون لتحقيق الاستقلال لوطنهم ، ويسعون للإصلاح ولاقلمة
حكومة عاجلة . وان هدفنا الوحيد هو انقاذ وطننا من الذل والعبودية والظلم
والجهل وأن نرفع شعبنا الى المستوى الذى يمكنه من مقاومة أية محاولة
لإعادته الى ظلمات الماضى » (١) .

(٥)

والقضية السابقة ، تعكس لنا بجلاء قضية العلاقة بين كل من الزعامة
الكازمية والفكر ومحاولات التحديث السياسى ، فالبعض قد يرى أن فى
السمات الكازمية الالهامية ما يكفى لتجاح أى حركة ثورية حتى وأن لم
يتوفر عنصر الرؤية أو الفكر لدى صاحب هذه السمات وبالتالي فان عملية
التحديث السياسى أى تغيير صيغة الحكم السائدة وما يترتب عليها من
مشاركة سياسية وتغيير نمط السلوك السياسى للأفراد . . الخ تصبح
رهينة بكازمية هذا الزعيم والهاميته .

نحن لاندعى أن عرابياً لم يكن بلا فكر ، ولكنه فكر لم يرتق الى مستوى
الرؤية المتكاملة أو النظرية محددة المعالم . ولقد اختلف بشأن الفكر العرابى
طائفة المؤرخين الذين تناولوا الشخصية العرابية ، ففى الوقت الذى يرى فيه
صلاح عيسى أن عرابياً كانت لديه مجموعة من الرؤى السياسية السليمة ،

* لعل فى قول عرابى الماثور لتوفيق عابدين الشهيرة فى ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ ما يكشف
عن ادراك عرابى لقيمة الحرية حيث قال « لقد خلقنا الله أحرارا ، ولم يخلقنا تراثا وعقارا ،
فوالله الذى لا إله الا هو أننا لن نورث ولن نستعيد بعد اليوم » .

(١) انظر : رفعت السعيد ، نفس المرجع ، صص ٤٨ - ٤٩ .

وبالذات فكره الديمقراطي الذي كان - حسبما يشير عيسى - جوهر موقفه (١) يرى آخرون ومنهم الرافعي أن عرابيا لم يكن • على حظ كبير من الكفاية السياسية وبعد النظر • ومن هنا جاء شططه في كثير من المواطن وعدم تقديره للأمور وملايساتها • وعرابي معذور في ذلك لأنه لم ينل حظا كبيرا من الثقافة والامام بشؤون السياسة وأطوارها • فهو لا يدعو أن يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج في المدارس الحربية ولا المدنية • ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقرية ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل » (٢) •

ورغم قسوة هذا الحكم وتطرفه والذي جرد أحمد عرابي من كل مزية وهو الأمر الذي لا تقره الحقيقة ولا يعكسه الواقع ، ولا يتسق مع قواعد الحكم الموضوعي ، ولا منطق العدل والانصاف ، الا أنه يعكس التباينات التي عادة ما تقوم بين المؤرخين عند تقديرهم للظواهر أو القضايا التي عادة ما يؤرخون لها ، وغير خاف أن للابعد الايديولوجية دورها غير المنكور عند القيام بعملية التقويم هذه •

وتتأكد تلك التباينات اذا ما تعرضنا لرؤية ثالثة قدمها بلنت عند تقويمه لزعامة عرابي حيث يقول أنه • كان يحيط نفسه برجال الدين لأنه كان مسلما ورعا وكانت الاوقات التي يجب أن يقضيها في تنظيم وسائل الدفاع يصرفها في الادعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينفق عن هذه الاعمال الى الفهاية ، ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هياه من التدابير الحربية ••• ان عرابي لسوء حظ الحرية لم يكن قويا ، وانما كان يجهل أوروبا جهلا تاما ، ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسية الغربية » (٣) •

ومن الجلى أن بلنت قد تضافر مع الرافعي وقدم صورة قاتمة لأحمد عرابي لا سيما في وصفه اياه بالجهل وعدم الخبرة والدراية وضعف شخصيته وبغذه عن الحنكة العسكرية وانصرافه الى ممارسة الطقوس الدينية ، فضلا عن عدم معرفته بالاساليب السياسية الغربية • ولا شك أن وصف بلنت هذا

(١) انظر : صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، ص ٤٧٤ •

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، الزعيم أحمد عرابي ، صص ٢١٠ - ٢١١ •

(٣) انظر صلاح عيسى ، المرجع السابق ، صص ٤٧٤ - ٤٧٥ •

يجرد عرابيا أيضا من سماته الكارزمية وبالتالي يكون قد جرده من أبسط السمات القيادية ، الأمر الذى تقتضى معه شرعية انتمائه الى الزعامات أو القيادات السياسية .

ولكن قد يكون عرابى - بالفعل - ذا حظ متواضع من العلم والثقافة والمعرفة ، وقد يكون - أيضا - نصيبه من الخبرة أو الدراية السياسية محدوداً بإفاق معينة وهو ما يقلل كثيرا من مقومات زعامته ، ولكن ما نختلف فيه مع بلفت أن عرابيا كان ذا شخصية ضعيفة وهو ما يتناقض مع مواقفه الجريئة ازاء السلطة الحاكمة (موقفه من الخديو توفيق) ومن التفاف الجنود والضباط حوله ومن خلال جاذبيته الجماهيرية وحضوره الخطابى ومقدرته على التأثير فى الآخرين ، وهو ما يجعلنا نؤمن بزعامته الكارزمية وبقيادته الالهامية .

(٦)

ولكن من المغالاة والجحود أن نجرد عرابيا كلية من أى تصور للإصلاح (١) رغم اتهام البعض له بالجهل - كالرافعى - وعدم معرفته بالطرق والاساليب السياسية الغربية كبلنت ، الا أنه ظل بحسه الوطنى الثورى وبانتمائه الطبقي والعسكرى ، أحد الصفوات الثورية العسكرية المتميزة ، وإن لم يرق الى مستوى الزعامات السياسية المتكاملة .

ثم تثار قضية أخرى متعلقة باتهام البعض له بولعه بالسلطة ، وهو اتهام يثير لدينا قضية أخرى هى علاقة الزعامة السياسية بالسلطة . فالزعامة السياسية الحقيقية - كما نتصورها - تظل دائما خارج السلطة الشرعية الرسمية ، تعمل بحرية وبجور تقيد بقيود السلطة بمعناها الرسمى ، لذلك فأننا عادة ما نميز بين الحاكم بوضعيته السلطوية الرسمية . وبين الزعيم السياسى كرمز للجهد الوطنى وكتجسيد لآمال أمتة ، وتفتقد الزعامة كثيرا من مقوماتها اذا ما بدأت تفكر فى تحقيق مطالب سلطوية رسمية ، لأن الزعامة بطبيعتها - سلطة تتجاوز كل المعانى السلطوية التقليدية ، فهى سلطة

(١) انظر البرنامج الذى قدمه عرابى بعد هزيمة الثورة للورد دفرين فى ١٥ ديسمبر ١٨٨٢ ، وهى برنامج يتضمن تسعة عشر عنصرا تكشف عن تصور خاص لكيفية الإصلاح السياسى والاجتماعى ويكشف فى الآن نفسه عن حسن خاص تجاه قضيتى العدالة والحرية .
اصلاح عيسى ، المرجع السابق ، صص ٤٦٧ - ٤٧٠ .

خارج الشرعية ، وما شرعيتها الوحيدة الا تأييد الجماهير لها ، وان كان هذا لم يحل دون تكون هناك حالات - وهي بطبيعتها حالات فريدة - جمع فيها بعض الزعماء بين الزعامة السياسية والسلطة الرسمية .

وأيا كانت نية عرابي في الاستيلاء على السلطة . وقد كان بالفعل أحد وزراء وزارة البارودي - فانه ما كان ينبغي أن يفكر - هو في حكم الزعيم - في أن تكون له وضعية رسمية في حكم البلاد ، بل كان عليه أن يظل حاكما (عن بعد) (١) ، حيث يحقق له هذا (البعد) تأثيرا أقوى ، ويكون بمثابة الحارس على حرية الشعب ، المراقب لتصرفات الحكام ، الموجه لسلوكها ، فهو بذلك قوة فوق كل قوة .

ولكن يبدو أن الصفوات العسكرية دائما - والتي منها عرابي - لا سيما في بعض البلدان المتخلفة - كنتيجة لصالأة الخبرة السياسية ، فضلا عن القصور النسبي في نوعية الثقافة وكيفية ، عادة ما تخطط بين الزعامة والحكم ، وتعتقد أن قيادتها لحركة ما (ثورة أو انقلاب ... الخ) يؤهلها لحكم البلاد ، ويكون سنداً شرعياً لتولى السلطة ، وهذا ما وقعت فيه مصر بعد ذلك بأكثر من سبعين عاما وكان التاريخ يعيد نفسه .

(٧)

وفي نطاق البحث عن ماهية الزعامة العرابية والكشف عن دينامياتها والتعرف على مواطن قوتها ومظاهر ضعفها وسر عبقريتها ، يقودنا الحديث إلى محاولة تحليل موقف عرابي من التيارات السياسية في عصره لا سيما وأن أساطين هذه الاتجاهات السياسية كانوا ممن ينتمون - بحكم الطبقة - إلى علية القوم ، وان عرابيا بحكم ولائه القروى وانتمائه الطبقي كان يقع في قاع السلم الاجتماعى ، فكيف استطاع عرابي اذن أن يكون له دور وسط هذا التيار

(١) لقد نكل عرابي بعد توليته وزارة الحربية بالعديد من خصومه وكمم أفواه معارضيه واغلق بعض الصحف المناهضة له فاستحال الى حاكم أوتوقراطى وهو الذى قام أصلا لمناهضة الفزعيات الاستبدادية في الحكم . انظر عاطف أحمد فؤاد الحسنية والفكر السياسى المصرى دراسات تحليلية في علم الاجتماع السياسى (الفصل الاول) ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ . رافطر ايضا ابراهيم عبده ، الديمقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراير ، سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧١ . وانظر كذلك عبد اللطيف حمزة ، الصحافة المصرية في مائة عام .

السياسى القوى • الذى جمع بين الأتراك والشراكسة الدستوريين كشریف باشا وعثمان كینج وعمر لطفى باشا ، وبين الاقطاعيين المصريين سلطان باشا والشریعی باشا وغيرهم من الاقطاعيين والذى جمع أيضا بين كبار الموظفين كعلی مبارك باشا ، ثم الامام الشیخ محمد عبده والشیخ خليل الهجرسی من قادة التقدم فى الازهر ثم بقایا (مصر الفتاة) (*) وتیار جمال الافغانی ومحمد عبده •• وسليم النقاش وسعد زغلول وأویب اسحق (١) ؟ •

وهنا تكمن أحد أسرار عبقرية عرابی ذلك الفلاح القروى صاحب الفكر السياسى والاجتماعى المتواضع ، كيف استطاع وهو بوضعيته هذه أن يكون أحد أقطاب الحزب الوطنى (جماعة حلوان) وأن يفرض تصوراتہ - وهو الفلاح - على هذا الجمع المتميز من عليه القوم ؟ ، وأن يشترك - وبصورة فعلية - فى صياغة برنامج الحزب الوطنى (٢) • ورغم وصف البعض لهذا البرنامج بالتخلف (٣) ، الا أنه - رغم ذلك - يعكس تيارا اصلاحيا معتدلا جمع بين قادة الفكر والاعیان والأتراك وبين التنظيم العسكرى برئاسة احمد عرابی ، ولكن يبدو أن وقفة ٩ سبتمبر الشهيرة بميدان عابدين قد كشفت عن الروح الثورية لدى عرابی ، والتي أصابت بعض المعتدلين من الحزب الوطنى بالهلع والخوف ، ولا سيما وأن عرابيا كانت لديه أفكاره الخاصة التى كانت تعكس وضعه الطبقي ، وهو الأمر الذى خلق فيما بعد وضعاً غير متوازن بين عرابی وغيره من أعضاء الحزب الوطنى من ذوى الاصول الطبقيّة المتميزة ، الى الدرجة التى ذهب فيها عرابی الى القول بأن الجيش سوف يظل يساند جماعة الأعيان طالما يسيرون فى الطريق الصحيح •• ولكن - حسبما يقول عرابی - سيوف الجيش ستظل باستمرار قادرة على أن تقوم أى أعوجاج فى سلوكهم (٤) انن لقد ظلت أحد أسرار مقومات الزعامة العرابية تكمن فى قدرته على

* هو حزب انشاء جمال الدين الافغانى او جماعة انشاءها الرجل حبا فى مصر واملا فى الرقى بها وتحريرها من ظلم الحاكم وجبروته • وهو بطبيعة الحال غير حزب مصر الفتاة الذى انشاء الاستاذ احمد حسين اطل الله بقاءه •

(١) رفعت السعيد ، المرجع السابق ، صص ١٦٣ - ١٦٤ •

(٢) يتكون برنامج الحزب الوطنى من ستة مبادئ • انظر تفاصيلها فى عبد الرحمن

الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ١٤٤ وما بعد هذه الصفحة •

(٣) رفعت السعيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ •

(٤) انظر رفعت السعيد ، نفس المرجع ، ص ١٧٠ •

مواجهة الحكام وإبراز وضعيته كفلاح مصرى أمام غطرسة الأعيان وصلف الأتراك وهنا يكمن السر فى هذا التأييد الجماهيرى - فضلا عن تأييد رفقاءه فى الجيش - له الذى أضحي بالنسبة (رمزا) لمناهضة السلطة وجبروت الأتراك وصلف الشراكسة .

فلا افكار اذن لزعامة الرجل ، ولكنها زعامة محدودة بظروف عصره ، وهى زعامة تستمد مقوماتها من وضعها كصفوة عسكرية فقط ، وانما من المؤكد أن الانتماء الطبقي لعرايى والخلفية الاجتماعية القروية له وظهوره فى ظل ظروف أو مواضع سياسية واجتماعية معينة التى أضافت الى أبعاده الذاتية الكارزمية أبعادا أخرى موضوعية ساعدت على صياغة البناء الزعامى للشخصية العرابية ، ومن ثم قدر لأحمد عرابى أن يلعب هذا الدور الخطير فى مسيرة المجتمع المصرى ، ورثم مثالب الرجل من نقص الدراية وضآلة الخبرة ومحدودية ثقافته وولعه بالسلطة وافتقاره الى رؤية أو ايديولوجية متكاملة - وهو ما يقلل كثيرا من سماته الزعامية - الا أنه سيظل أبدا رمزا حيا لثورية الانسان المصرى فى بساطته وعفويته ، ثم أنه سيبقى دائما أحد الصعوبات المصرية المتميزة التى جمعت بين ملامح الالهامية والحس الثورى والحماس الوطنى المصرى الصادق ، والتى استطاعت بذكاء أن تتجاوز حدود انتمائها الصفوى العسكرى وتصبح ظاهرة سياسية شعبية جمعت بين التميز بصورته الذاتية والجماهيرية والشعبية .

الفصل الثالث

مصر والزعامة السياسية فيما بعد عام ١٩٥٢

تمهيد :

المبحث الأول :

الثورة والصفوة العسكرية : عود على بدء .

المبحث الثاني :

انتكاسة الليبرالية بين الايديولوجية الغائبة وتطلعات الزعامة
الكارزمية .

المبحث الثالث :

الزعامة المصرية الراهنة : محاولات احياء الليبرالية بين تحديات
الواقع وبشائر الأمل .

... أشرنا في مقدمة هذا المؤلف ، وفي الفصل الأول منه إلى أن هذه الدراسة ليست محض تأريخ تقليدى للزعامة السياسية المصرية ، وليست مجرد ترديد لتراث علم الاجتماع السياسى فيما يتعلق بظاهرة الزعامة السياسية وما يرتبط بها من مظاهر وقضايا أخرى ، الأمر الذى جعلنا نؤثر (المدخل الاختيارى) للقضايا النظرية غير المتفق عليها من جانب الباحثين والعلماء فيما يتعلق بظاهرة الزعامة السياسية ، وذلك باخضاعها للاختبار التاريخى والميدانى فى ضوء طبيعة ظاهرة الزعامة السياسية المصرية بمراحلها التاريخية المختلفة .

والمباحث الأربع السابقة قد كشفت عن مجموعة من السمات المشتركة للزعامات السياسية المصرية فى ذات الوقت الذى كشفت فيه عن مجموعة من التمايزات النوعية بين زعيم وآخر . وما بين التماثل والاختلاف تظهر الهوية الخاصة للزعامة المصرية ، فى الوقت الذى يتكشف فيه مدى الاتساق بين الطرح الفكرى والتساؤلات النظرية التى أثرت فى الفصل الأول من هذا الكتاب وبين ماهية الزعامات السياسية المصرية ؟

وتلك هى المهمة التى ينوط بها هذا البحث الذى يحاول أن يجيب عن التساؤلات الآتية :

(أ) ما هى مظاهر التماثل والاختلاف بين الزعامات السياسية المصرية ؟

(ب) هل هناك هوية خاصة من الممكن أن تتميز بها الزعامة السياسية المصرية تاريخيا ؟

(ج) إلى أى حد اتسقت سمات الزعامة السياسية المصرية وظروف نشأتها مع ما أثر من تساؤلات نظرية حول ظاهرة الزعامة السياسية وكما طرحه التراث النظرى لعلم الاجتماع السياسى فيما يتعلق بهذه الظاهرة ؟

(٢)

(أ) الزعامات السياسية المصرية

بين التماثل والتمايز

يتأكد من العرض السابق أن للزعماء السياسيين المصريين سمات خاصة قد تصل أحيانا إلى مستوى الموهبة والعبقرية لعل من أبرزها القدرة على قيادة الآخرين والتأثير فيهم ، فضلا عن السيطرة والخضاع الآخرين بصورة قد تحدث بشكل ارادى أو لا ارادى . فالزعيم السياسى - والحال هكذا - كان شخصا موهوبا متميزا ذا قدرات خاصة ، وهذا ما لاحظناه منذ الزعامات المصرية الاولى التى تجلت فى رؤساء الطوائف الحرفية والمهنية ، أو فى الزعامات الدينية (عمر مكرم) ، أو فى النماذج الثلاثة التى أشرنا إليها (أحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول) ، فقد كانت كلها زعامات يملك أصحابها مواهب خاصة .

ومن مظاهر التماثل ما كشف عنه الدور الذى لعبته الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى - لا فى خلق الزعامة - وإنما فى تجسيدها وبلورتها ، وهى الظروف التى صاغتها عوامل ثلاثة هى : الازمات الاقتصادية والاحساس بعدم العدالة والوتوقراطية كنظام للحكم وخيرا وطاة الاحتلال الاجنبى .

فالظروف لم تخلق الزعامات بقدر ما أتاحت لها الفرصة للظهور والتألق ، فظلم الاتراك العثمانيين وتعسف المماليك وازمة الاحتلال الفرنسى ، قد ساعدت على ظهور زعامات القرنين السابع عشر والثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر . كذلك فإن أوتوقراطية نظام الحكم فى عهدى اسماعيل وتوفيق ، والتمايزات الاجتماعية والطبقية قد عملت على تفجر زعامة عرابى ، كذلك فإنه من المؤكد أن ظروف الاحتلال الانجليزى والفتنة القومية فى الحكم قد عملت على تألق زعامة كل من مصطفى كامل وسعد زغلول .

ولكن من المؤكد أن الظروف وحدها لا يمكن أن تخلق الزعامات ، إلا اذا توفر عنصر الموهبة والكفاءة والقدرة الخاصة ، كذلك فإن الموهبة الزعامية تظل كامنة حتى تجد المناخ الملائم والظروف المناسبة التى تكشف عن هذه الزعامة وتتيح لها فرصة الظهور والتألق ٢٦ -

(٣)

وتشكل الجماهير - مع كل من الموهبة والظروف - عنصرا ثالثا ساعد على تألق الزعامات السياسية واستمرارها ، فلقد لعب الشعب المصرى دورا هاما فى مساندة زعاماته السياسية وتأييدها ، فكان بمثابة القوة الروحية والمعنوية التى استمد منها الزعماء العون وقت المحن والخطوب ، ولولا هذا التأييد الجماهيرى ما استمرت تلك الزعامات فى أداء مهمتها العظيمة فى قيادة الأمة وقت الشدائد والأزمات ، وهو الأمر الذى يتضح بصورة جلية فى موقف الجماهير المصرية من كل من مصطفى كامل وسعد زغلول على وجه الخصوص .

ثم كانت كراهية السلطات الحاكمة - ومعها بطبيعة الحال المحتل الاجنبى - لهذه الزعامات ، على اعتبار أن هذه الزعامات كانت تعد من الظواهر غير السوية Abnormal Phenomena فيما تتصور السلطات الحاكمة ، والتى ينبغى - كما تتصور هذه السلطات - محاربتها والقضاء عليها لما تحمله من دعاوى تتناقض وطبيعة البناء السياسى وهوية نظام الحكم الذى ينهض وفقا له المجتمع ، ومن ثم ظهر (الصراع) كأحد السمات التى ميزت علاقة السلطة الحاكمة (والمستعمر الاجنبى) بهذه الزعامات بداية بعمر مكرم وانتهاء بسعد زغلول .

وبكشف الانتماء الاجتماعى والطبقى للزعامات السياسية المصرية ، ان هذه الزعامات قد نشأت من خلال الطبقات الاجتماعية الدنيا أو المتوسطة سواء فى الريف (كعرايى وسعد زغلول) أو فى المدن (كمصطفى كامل) ، ويستثنى من هذا محمد فريد باعتباره (حالة) قد لا نجد لها نظيرا طوال تاريخ الحركة الوطنية المصرية .

وبقدر ما يكشف هذا الانتماء الطبقي عن دور متميز لكل من الطبقتين الدنيا والمتوسط فى ريف مصر وحضرها فى قيادة الحركة الوطنية ، بقدر ما يكشف أيضا عن أن الموهبة ليست حكرا على الطبقات العليا فى المجتمع . ولكن من المؤكد أن هذا لايعنى أن الطبقة العليا فى المجتمع (بالمفهوم الاقتصادى) لم يكن لها دور ، بل ان حقائق تاريخ المجتمع المصرى ، تؤكد أن هذه الطبقة قد حاولت - قدر ظروفها - أن تكون لها بعض اللمسات فى تحريك القضية الانسانية وهى الاستقلال ، ويظهر هذا من خلال نشأة حزب الأمة الذى جمع عليه القوم فى الثقافة والثراء المادى ، رغم بعض الملاحظات التى يمكن أن

يبديها البعض فيما يتعلق بأسلوب حزب الأمة في الجهاد .

كذلك لا ينبغي أن نتناسى أن البداية الأولى لنشأة حزب أحمد عرابي (الحزب الوطنى أو جماعة حلوان) قد جمعت عددا كبيرا من الأعيان والباشاوات ونفراً غير قليل من عليّة القوم ، فضلا عن بعض أفراد الصفوة المثقفة والعسكرية في المجتمع ، وإن انسحب الكثير من أعضاء هذا الحزب عندما بدى لهم أن انتماءهم له وخطة عرابي الثورية الطموحة قد تعرض مصالحهم - فضلا عن أوضاعهم الاجتماعية - للخطر ، أو على أقل تقدير تتعرض للاهتزاز ، وهو ما يقلل كثيرا من هيبتهم الاجتماعية وأوضاعهم الطبقية .

وقد يكون من التزديد أن نؤكد أن من بين مظاهر التماثل بين الزعامات السياسية المصرية هو (حب مصر) ووعيهم الناضج (بصورة نسبية) بأزمة المجتمع المصرى وبأهمية دورهم الزعامى في الخلاص من هذه الأزمة ، وبأهمية دور الجماهير في تدعيم زعاماتهم وبالتالي تماثلت نظرة الزعماء السياسيين المصريين للجماهير والشعب ، حيث غلب عليها - أى على هذه النظرة - الاحترام والاحلال والاحساس بأن الشعب (قوة) لها دور في مسيرة الحركة الوطنية المصرية .

(٤)

وتتحدد مصادر الاختلافات أو التمايزات بين الزعامات السياسية المصرية من خلال محاور خمسة ، أولها مصدر النشأة الصفوية ، فقد يكون من المتفق عليه أن الزعامات السياسية المصرية السابقة تشكل صفوة من صفوف المجتمع ، ولكن من المؤكد - وفقا للتحليل التاريخي - أن طبيعة هذه الصفوة قد اختلفت من زعيم الى آخر ، ففي الوقت الذى كان فيه عمر مكرم أحد الصفوات الدينية المستنيرة ، مثل أحمد عرابي الصفوة العسكرية ذات الأصول القروية والحس الوطنى المستنير ، بينما كان مصطفى كامل نموذجا للصفوة المثقفة الواعدة ، في حين عبر سعد زغلول عن نموذج آخر للصفوة السياسية التي جمعت بين التفكير أو الثقافة الدينية المستنيرة والرؤية العلمانية الواعية .

ثم يأتى المحور الثانى وهو المتعلق بدرجة الوعي أو الفصح السياسى ، فمن المؤكد أن عمر مكرم كان على درجة عالية من وضوح ظروف عصره - من

للوعى السياسى والفكر الناصح المستفير وهو ما كشفت عنه مواقفه ازاء صلف المماليك والفرنسيين ومن بعدهم محمد على . اما أحمد عرابى فكان أميل الى الحماس الثورى والانفعال الوطنى برؤيته كفلاح مصرى ، وهو ما قد يشكك البعض فى قدر وعيه السياسى وبعد نظره فى قيادته للحركة الوطنية .

وقد لا يختلف أحد على أن مصطفى كامل كان يتمتع بدرجة عالية من الوعى السياسى رغم بعض هناقه المتعلقة بدعوته الى الخلافة الاسلامية تحت راية الدولة العثمانية وثقته فى فرنسا ، الا أنه بالمقارنة بسابقه كان بعيد النظر ، ذا حس سياسى متميز ، ولعل هذا يرجع - الى جانب موهبته الخاصة - الى نوعية تعليمه وطبيعة ثقافته القانونية وتأثره بالثقافة الاوربية الفرنسية على وجه الخصوص ، فضلا عن تمثله الناصح لتاريخ المجتمع المصرى .

اما سعد زغلول - ذلك الشيخ المخضرم - فكان نضجه السياسى أمرا غير مشكوك فيه على الإطلاق نظرا لخبرته الطويلة منذ أن كان قاضيا ووزيرا ووكيلا منتخبا للجمعية التشريعية ، ثم تأثره بالسيد جمال الدين الافغانى وتلمذته على يد الشيخ محمد عبد مو تلميذه الازهرى وثقافته القانونية واختلاطه بسنة عصره وفهمه لالاعيب القصر والمستعمر الانجليزى . فكل هذا - لاشك - أنه قد لعب دورا فى صياغة شخصيته الزعامية وأضاف اليها أبعادا وصلت بها الى درجة من الوعى والنضج الذى تكشف آثاره فى قيادته للامة فى حركتها الوطنية ، وفى كفاحها ضد القصر والمستعمر الانجليزى .

اما المحور الثالث من محاور الاختلاف فينهض فى الواقع على تعريفنا لمفهوم الزعامة السياسية وعلى مقومات هذا المفهوم والذى أشرنا فيه الى أن الزعامة السياسية لا ينبغى أن نطلق عليها زعامة بصورتها المتكاملة ما دامت لا تعمل من خلال رؤية أو ايدىولوجية خاصة أو على الأقل من خلال مجموعة من الأفكار ، والا تعتبر الزعامة - خيئتذ - صورة من صور الحماس الثورى أو التهييج السياسى أو الآثار السياسية .

واذا ما طبقنا هذا التصور على زعامات مصر اثناء الحملة الفرنسية ، وقبل قبيلتها ومن بعدها فقد يخرج عمرو مكرم والشرقاوى والشيخ والمسادات وغيرهم عن دائرة الزعامة السياسية ، وفى هذا ظلم لأفقه ينبغى أن نضع

في اعتبارنا الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع آنذاك ، كما أنه لا ينبغي أيضا أن نتعامل مع تلك الزعامات بمنهج عصرنا وبما يطرحه الفكر السياسي الحديث ، وبما يفرزه الطرح النظري لعلم الاجتماع السياسي .

أما العرابيون فبرغم تميز الكثير منهم ثقافيا وتعليميا كالبارودي والنديم ومحمد عبده ... الخ ، وهو ما يجعلنا نؤكد أنهم كانوا أصحاب فكر ، الا أننا بالنسبة لأحمد عرابي ذاته كنتيجة لظروفه الثقافية والتعليمية يشق علينا أن نعثر له عن فكر متكامل ، وإن كانت له مجموعة أفكار ثم تصل به إلى مستوى أصخاب النظريات أو الأيديولوجيات المتكاملة .

وينميز مصطفى كامل - على حداثة سنه - وكنتيجة لثقافته الغربية (الفرنسية) المتألفة مع تربيته الدينية وتمثله الجيد لوقائع التاريخ السياسي للمجتمع المصري ، أنه كان صاحب رؤية فكرية وهو ما ظهر بصورة واضحة في مجموعة مقالاته وكتبه ومؤلفاته ككتاب المسألة الشرقية وكتاب الشمس المشرقة ، وإن اختلف البعض معه في تفاصيل فكرة ورؤاه المختلفة .

أما سعد زغلول ، فهو حقيقة لم يكن مفكرا سياسيا أو صاحب نظرية محددة الملامح ، الا أنه كان يملك طاقما من الرؤى والتصورات خاصة بالسياسة والحكم ، كما أنه كان لديه أيضا حس متميز في تحليل الأوضاع الاجتماعية والطبقية وهو ما كشفت عنه مذكراته التي أشرنا إلى بعض منها والحقيقة أن هذه الرؤى والتصورات الخاصة بسعد لم تكن الا نتيجة كثقافته المتنوعة العريضة ، وخبراته السياسية الواسعة ، وفهمه الواعي لطبيعة المجتمع المصري .

(٥)

وإذا ما انتقلنا إلى المحور الرابع وهو الخاص بعملية التحديث السياسي ، على اعتبار أن التحديث ظاهرة حتمية ومتوقعة ، أو ينبغي أن تكون حتمية ومتوقعة كانعكاس إقياذة هذه الزعامات للأمة ومناهضتها لأساليب الحكم الأوتوقراطي وتعنت الحكام وظلمهم ، فالتحديث السياسي هنا هو تغيير نمط الحكم من صيغته الأوتوقراطية إلى الصيغة الديمقراطية . فنلاحظ أن أول مظهر من مظاهر التحديث السياسي في مصر الحديثة قد حدث بعد تلك الوقفة الشجاعة التي وقفها عمر مكرم ومن ورائه الشعب المصري حينما عزلوا الوالي

التركي ، واختاروا محمد على واليا على مصر (بشروطهم) على نحو ما خاطبوه وهو ما جعل أحد المؤرخين الاجانب يذهب الى ما معناه أنها أول سابقة في الشرق كله أن يعين الشعب واليه وبشروطه (أى بشروط هذا الشعب) .

ولا شك أن هذا الاختيار يعد أحد مظاهر الديمقراطية التي لم يألفها الشعب المصري ويعد في الآن نفسه مظهرا من مظاهر التحديث السياسي اذا ما وضعنا في الاعتبار الطريقة التي كانت متبعة عند تعيين والي التركي ، والظروف السياسية للمجتمع المصري في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر .

أما أحمد عرابي فلا شك أن مواقفه الثورية قد أحدثت عددا من التغيرات انسياسية لعل من أبرزها عزل عثمان رفقي وتشكيل وزارة وطنية جديدة ووضع مشروع لدستور مصري ، وهي كلها مظاهر للتحديث السياسي وذلك اذا وضعنا في الاعتبار ظروف الحكم المطلق التي سادت المجتمع المصري آنذاك .

أما القدر فلم يمهل الزعيم مصطفى كامل لكي يحقق آماله وآمال أمته ، فلم تحدث - في حياته - مظاهر تذكر للتحديث السياسي ، الا اذا اعتبرنا تأسيس الحزب الوطني كان أحد مظاهر هذا التحديث رغم أن لطفي السيد ورفاقه قد سبقوه في تأسيس حزب الأمة ، كذلك الشيخ على يوسف في تأسيسه لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن عدم حدوث مظاهر جادة للتحديث السياسي في أيام مصطفى كامل تجعل من مقونة التحديث أحد محاور الاختلاف بين الزعماء رغم اتفاق زعامات ما قبل مصطفى كامل وما بعده (سعد زغلول) في هذا المحور ، حيث خبر المجتمع المصري مظاهر عديدة من التحديث السياسي كانعكاس لقيادة هذه الزعامات للحركة الوطنية .

ويشكل دستور عام ١٩٢٣ وانتخابات عام ١٩٢٤ ، وتشكيل أول وزارة شعبية وأول برلمان منتخب وأول نجم الحكم المطلق مظاهر جادة للتحديث السياسي ، وهي العملية التي ترقبت على أحداث ثورة عام ١٩١٩ وزعامة سعد زغلول لها .

(٦)

س. رويجىء المحور الخامس والأخير للكشف عن التمايزات القائمة بين الزعامات السياسية المصرية مشيراً إلى الأهداف السلطوية لهذه الزعامات من حيث ميلها إلى الحكم وشغفها بتملك السلطة الرسمية من خلال زعامتها .

وإذا كنا في تحديدنا لمفهوم الزعامة أشرفنا إلى أنها - أى الزعامة - هى سلطة خارج السلطة الشرعية بل تفوقها ، ولا ينبغى أن تكون السلطة أو الحكم أحد أهدافها وهو ما وجدنا نموذجاً له لدى عمر مكرم الذى لم يفكر على الإطلاق فى أن يكون له دور سلطوى فى حكم البلاد ، وكذلك مصطفى كامل الذى لم ترد أحلام السلطة أبداً على خاطره .

أما أحمد عرابى ، فلقد تولى (نظارة) الحربية فى وزارة البارودى وسعد زغلول الذى تولى رئاسة أول وزارة شعبية تشكلت وفقاً للانتخابات التى أجريت فى أثر إصدار دستور عام ١٩٢٣ ، ومهما قيل فى أسباب تولى عرابى أو سعد لهذه المناصب الرسمية فما كان ينبغى - وهما الزعيمان الوطنيان - أن يتركوا الساحة السياسية الجماهيرية ويسعيان وراء مناصب رسمية وهما يملكان من القوة والسلطة ما يفوق أى سلطة شرعية أو منصب رسمى ، فما كان الزعماء أبداً ذوى مناصب رسمية ولا ينبغى أن يكونوا كذلك .

(ب) الزعامات السياسية المصرية والتراث النظرى لعلم الاجتماع السياسى

(٧)

من محاولتنا الرامية إلى إخضاع مجموعة التساؤلات التى استقيناهما من التراث النظرى الخاص بظاهرة الزعامة السياسية فى علم الاجتماع السياسى وما أرقبطها من قضايا وظواهر أخرى ، لملاختبار التاريخى والميدانى أشرفنا إليهما فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، تقصص لنسار مجموعة الحقائق الآتية :

أولاً : أن الزعامات السياسية المصرية التى أخضعناها للبحث والدراسة كانت تمثل قوة **Powet** فى المجتمع ولكنها لم تكن على الإطلاق قوة اقتصادية ، ولم تكن قوة سلطوية رسمية ، بل كانت أقرب إلى القوة المعنوية المطلقة بنسبة خاصة للزعماء وقدرتهم وكفاءات ومواقفهم بتسميم بالندرة والعبقرية .

ثانياً: مالت غالبية الزعامات السياسية المصرية، التي أشرنا إليها، إذا ما حددناها على متصل الكارزمية - الشرعية Charisma-Legitimacy Continuum - إلى الناحية الكارزمية الإلهامية التي تستمد مقوماتها من السمات الخاصة التي تميز للزعيم أو القائد وهو ما يؤكد النتيجة التي أشرنا إليها أولاً ، .

ثالثاً : لعبت الظروف الموضوعية للمجتمع المصري - لا سيما ظروف الحكم الاوتوقراطي ، الحكم العسكري الاجنبي - دوراً متميزاً في بلورة الزعامات السياسية المصرية ، وهو ما يتناقض مع ما ذهب اليه هيرمنز Hermens من أن ظروف المجتمع الديمقراطي هي التي تعمل على خلق الزعامات السياسية وما يؤكد في نفس الوقت ما ذهب اليه السير رايت ميلز Mills من أن فهم الصفوات والزعامات ينبغي أن يكون في ضوء الظروف الموضوعية للمجتمع والسياق الاجتماعي Social Context وذلك في معرض مناقشته لفهوم صفوة القوه The Power Elite .

رابعاً : يؤكد العرض السابق أن الزعامات السياسية المصرية هي التي خلقت الثورات وليس العكس ، مع الاعتراف بأن الثورات المصرية قد بلورة هذه الزعامات وجسدتها ولكنها لم تخلقها ، وفي هذا نتفق مع هيرمنز Hermens من أن نجاح الثورات يستوجب وجود زعامات سياسية تقودها وبوجهها وتحدد مسيرتها .

خامساً : أكد العرض السابق أن الزعامات السياسية المصرية لم تكن في الواقع الا صفوة Elites متميزة في المجتمع ، وان تعددت مصادر هذه الصفوات ما بين مصدر ديني وآخر عسكري وثالث سياسي ورابع ذي ماهية ثقافية متميزة ، وهو ما يؤكد ما ذهب اليه التراث النظري للزعامة السياسية في تأكيده على الصفات باعتبارها مصدراً هاماً لتفريخ الزعامات . مع ملاحظة أن الزعامات السياسية المصرية قد تجاوزت الحدود الضيقة لصفوتها حيث التفاعل الدينامي مع الجماهير .

سادساً : كشف العرض السابق عن اختلافات بين المؤرخين المصريين في تقويمهم للزعامات السياسية المصرية وهي اختلافات تكشف عن

Ideological and Political Contradictions تناقضات ايديولوجية وسياسية بين المؤرخين المصريين وهو ما يؤكد تأثير الايديولوجيا على الطرح الفكرى الذى تفرزه علوم المجتمع والمتخصصون فى علوم الانسان والمجتمع ومنهم المؤرخون ، وهو ما يثير عددا من التساؤلات حول مدى توفر الموضوعية Objectivity فى تقويمات المؤرخين ودور الايديولوجيا كأحد عوائق تحقيق الموضوعية فى علم الاجتماع وغيره من علوم المجتمع .

المبحث الخامس

الزعامات السياسية المصرية

مظاهر التماثل ومؤشرات التمييز

تمهيد

هذا الفصل لا يعنى بمجرد التاريخ للمجتمع المصرى لحقبة ما بعد الخمسينات ولا يعد محض رصد لوقائع يوليو ١٩٥٢ وأحداثها وما ترتب عليها من تغيرات أصابت البناءين الاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى ، فما كتب عن ثورة يوليو من الكتب والمؤلفات والمقالات والدراسات سواء العربية أو الأجنبية من الكثرة والوفرة بحيث لا نعتقد أننا إذا ما حاولنا التاريخ أو الرصد لهذه الحقبة أننا سنأتى بجديد ، بل سنكون مجرد محاكين لهذا التراث مرددين له ، رغم إيماننا بأن القصة الحقيقية لثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكتب بعد ، لاسيما وأن هناك من الوثائق والخبايا والوقائع ما لم يفصح عنه بعد .

بيد أن هذا الفصل عرض تحليلى لظاهرة الزعامة السياسية كما تبحت فى فترة ما بعد عام ١٩٥٢ وذلك فى ضوء :

١ - مجموعة التساؤلات التى أثرت فى الفصل الأول من هذا المؤلف وهى الخاصة ببعض القضايا المرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية كظاهرة للصنوة والسلطة والقوة والثورة والايديولوجيا والتحديث السياسى .

٢ - علاقة طبيعة الزعامات السياسية لفترة ما بعد الخمسينات بكل من :

(أ) الانتماء الطبقي والفكرى لزعامات هذه الفترة .

(ب) موقف الشعب المصرى من زعامة هذه الحقبة ودور الوعى السياسى المصرى فى خلق هذه الزعامة .

(ج) دور التأثير الكازرمى لعبد الناصر فى استمرار زعامة الخمسينات والمستينات .

(د) صيغة الحكم وطبيعة النظام السياسى لحقبتى الخمسينات والمستينات .

- ١٤٥ - (م ١٠ - الزعامة السياسية)

- ٣ - ما أفرزته التجربة الناصرية من مظاهر التحديث السياسى .
- ٤ - طبيعة النموذج الناصرى فى علاقته بطبيعة النماذج الزعامية
- تحول العالم الثالث .

- ٥ - زعامة السبعينات ومحاولاتها لحياء الليبرالية واجراء بعض
- بعض مظاهر التحديث السياسى .

ورغم حساسية قضية الزعامة السياسية فى مصر فيما بعد الخمسينات،
الا أن الطرح الموضوعى لها والمعالجة العلمية لأبعادها وما يتاح حاليا من حرية
نسبية فى تناول مثل هذه الظواهر قد يقلل كثيرا من درجة الحساسية هذه .

ولكننا لا ندعى - فى طرح مثل هذا الموضوع - وصولنا الى درجة
عالية من الموضوعية ، فما وجد بعد هذا الباحث الموضوعى المطلق ، لاسيما
وأن معالجة الظواهر الاجتماعية والسياسية من العسير تناولها بمنأى عن
الأبعاد الذاتية للباحث ، ولكننا حاولنا بقدر الامكان أن تكون متغيرات الواقع
الاجتماعى والسباسبى هى دليلنا فى الكشف عن ماهية الزعامة السياسية فى
مصر فيما بعد الخمسينات وهى محكات موضوعية واقعية أفرزتها طبيعة
النمط للزعامى السائد فى تلك الحقبة ، رغم تأكيدنا على أن محاولات تحليل
هذه المتغيرات وتفسيرها قد تختلف من باحث الى آخر ، باختلاف المنطلقات
الفكرية والايديولوجية للمحللين ومحاولى التفسير .

المبحث الأول

الثورة والصفوة العسكرية

عود على بدء

إذا كان أحمد عرابي قد قدم نموذجا للزعامة السياسية المصرية المتبقية عن الصفوة العسكرية **Military Elite** المصرية بكل محاسنها ومثالبها ، فإنه من المؤكد أيضا أن جمال عبد الناصر قد استطاع أن يكشف عن نموذج آخر لزعامات الصفوة العسكرية الوطنية التي جمعت بين كراهيتها للسلطة الحاكمة والمستعمر الاجنبي ومحاولتها ايجاد طريق (للخلاص) من أزمات المجتمع المصرى سواء في صورتها السياسية أو في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة (١) .

والصفوة العسكرية التي يمثلها عبد الناصر ، صفوة ، تفاعلت مجموعة من العوامل في صياغة ماهيتها وتحديد معالمها ، ويبرز على قمة هذه العوامل الدعى بأزمة المجتمع المصرى الذى تجسدت أولا في الاحتلال الانجليزى وثانيا في فساد القصر وعجز مجموعة الوزارات التي توالى على حكم مصر ، سواء الوزارات الوفدية أو غيرها من الوزارات المؤتلفة أو المستقلة ، عن ايجاد صيغة ملائمة لخلاص المجتمع المصرى من براثن الاستعمار ، وحل القضية الوطنية فضلا عن الفشل المستمر الذى أصاب الوزارات المصرية في أن يكون لها كيان مستقل بعيدا عن ممارسات القهر السياسى والسلطوى الذى كان يمارسه القصر وتعسفه في استخدام حقه الدستورى في اقالة البرلمان والوزارة ، الى جانب المواقف الانتكاسية التي أصابت الليبرالية السياسية المصرية ، والمظاهر المتعددة للصراع الحزبى الى الدرجة التي وصلت الى قمة التكالب المسف على السلطة والحكم (٢) .

(١) انظر قصة تكوين خلايا الضباط الاحرار في : جورج فوشيه ، جمال عبد الناصر في طريق الثورة ، تعريب نجده هاجر وسعيد الغز ، منشورات المكتب التجارى ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٠ ، ص ١٦٩ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلا لذلك في : طارق البشرى ، الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو ، الطليعة ، العدد (٧) ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ص ٨ - ٣١ .

ولاشك أن الانتماء الطبقي والاجتماعي الذي جمع الصفوة العسكرية التي كان ينتمي اليها عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار ، كان من بين عوامل التقارب بين أعضاء هذه الصفوة ، فغالبية هذه الصفوة ممن ينتمون إلى الطبقات الدنيا الكادحة أو الطبقات المتوسطة الواعدة سواء في الريف أو في الحضر ، وهو ما ولد الوعي والاحساس بحقيقة (القضية الاجتماعية) وبطبيعة التمايزات الاجتماعية والطبقية ، فضلا عن الإدراك الواعي لطبيعة الاستغلال الاجتماعي وصوره أو مظاهره المتعددة .

(٢)

ولعل هذا التمثل الجيد والواعي لظروف المجتمع المصري وتاريخه من قبل بعض أعضاء الصفوة العسكرية الوطنية ، قد تفاعل مع الحماس الوطني الأمر الذي (ولد) احساسا بضرورة أن تكون هناك طريقة للخلاص ، فكان تنظيم الضباط الأحرار ، وكانت النية الصادقة في حتمية أحداث تغيير جذري بحدد معالم طريق مستقبل المجتمع المصري ، سياسيا واجتماعيا .

ولكن رغم هذا الاختلاف الثقافي ، أو على الأقل الاختلاف في مصادر ثقافة هذه الصفوة العسكرية (١) إلا أنهم اتفقوا على طريقة الخلاص وهي الثورة ، ويؤكد ذلك جمال عبد الناصر في خطاب أرسله إلى صديقه حسن

= وانظر كذلك في قصة الثورة ووقائع ما قبل الثورة : أنور السادات ، البحث عن الذات (قصة حياتي) ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ٨٣ - ١٠٧ .

وأیضا : جاك دومال وماري لوروا ، جمال عبد الناصر من حصار الفالوجہ حتى الاستقالة المستحيلة ، ترجمة ريمون نشاطي ، دار الآداب ، بيروت ١٩٦٨ .

(١) لا أقصد بهذا المستوى التعليمي ، حيث أنهم تماثلوا في هذا المستوى ، ولكنهم اختلفوا نوعا ما في طبيعة المصادر التي استقوا منها ثقافتهم ، حيث تباينوا بين متأثر بالافكار اليسارية وآخر بالافكار اليمينية وثالث بالرؤية الاسلامية ... الخ . ويؤكد كل من فوشيه وبيتر مانسفيلد Mans Field ان جمال عبد الناصر قد قرأ الكثير عن مفكرى القرن التاسع عشر وزعمائه ومن جاءوا بعدهم فقرأ عن روسو وفولتير وديكنز وحياة يوليوس قيصر والكسندر ونابليون وغادى ، فضلا عن قراءاته المتنوعة عن بعض أعلام الفكر المصري وبعض الزعماء المصريين الذين لعبوا دورا في تاريخ الحركة الوطنية فقرأ عن مصطفى كامل ومحمد عبده ... الخ . ويذهب بيتر مانسفيلد الى ان عبد الناصر قد تأثر اول الأمر بالوفد ثم تحول عنه الى حزب مصر الفتاة ولكنه شعر - حسبما يشير مانسفيلد - ان أحمد حسين ليس بالزعيم الذي تحتاجه مصر .

Mansfield, Peter, Nasser's Egypt, Penguin Books, Middle Sex, 1969, P. 31.

للنشر في عام ١٩٣٥ حيث يتساءل فيه : أين الكرامة ؟ أين الوطنية ؟ أين نشاط الشباب ؟ من الذين يستطيع ايقاظ المصريين هؤلاء المخلوقات البائسة ؟ (١) .

ولنا أن نستشف من تلك التساؤلات التي أثارها عبد الناصر مدى الاحساس بأزمة المجتمع المصري ، وبحتمية الخلاص من هذه الأزمة ، ومدى الحماس الذي كان يمثله عبد الناصر الشاب . ولكن هل يكفي الحماس والنية الصادقة والوعي بأزمة المجتمع لخلق الشخصية الزعامية وقيادة أمة ؟ وهل تكفي السمات الكارزمية التي كان يتمتع بها عبد الناصر من قوة الشخصية والقدرة على التأثير في الآخرين لخلق الزعامة السياسية الحقيقية ؟ . والواقع أن عبد الناصر كان يعكس بجلاء الكارزمية الزعامات الصفوة العسكرية ، وهي زعامات تعتمد على مواهب أو قدرات خاصة في تزعم الصفوة أولا ثم محاولة تزعم الأمة ثانيا من خلال التأثير الكارزمي الذي يمارسه هذا الزعيم - ان صح أنه زعيم - على الشعب .

فالصفوة العسكرية عادة ، جماعة متميزة ، على قدر مناسب من الوعي والادراك لمشكلات المجتمع العسكري ، ثم انها على قدر من الحس الوطني العام بمشكلات المجتمع ككل ، فهي صفوة يغلب عليها الحماس والوطنية ، وهو الأمر الذي تبدى في أحداث يوليو عام ١٩٥٢ والتي يعتبرها رايموند بيكر Barker ثورة من أعلى Revolution from above عند تصنيفه لثورة يوليو في دراسته عن ثورة مصر تحت حكم ناصر والسادات (٢) ذلك على اعتبار - كما يذهب بيكر - أن من قام بها لم يتعد مجموعة الضباط الأحرار كممثلين للصفوة العسكرية الواعية ، وهي - أي الثورة - على حسب ما يرى بيكر - لم تكن ثورة من أسفل نظرا لغياب القاعدة الشعبية عن الاسهام فيها في أول الأمر .

Ibid, P. 35.

(١)

Baker, Raymond, William, Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat, Harvard Univ. Press, 1978.

(٢)

ولقد اعتمدنا على العرض الذي قدمه للكتاب وحيد عبد المجيد ، مجلة السياسة الدولية،

العدد (٦٠) ، أبريل ١٩٨٠ ، ص ص ٢١١ - ٢١٤ .

(٣)

فالحركة الناصرية في يوليو ١٩٥٢ ، وهي حركة الصفوة العسكرية المستنيرة ، قد انطلقت من الحماس الوطنى المفرط والاحساس بأزمة المجتمع المصرى اعتمادا على السمات الكارزمية لقائد الحركة ، ومن الملاحظ عادة أن غالبية الثورات أو الحركات التى تنطلق أساسا من خلال الصفوة العسكرية - التى أسماها باكر الثورة من أعلى - تعتمد فى المحل الأول لنجاح هذه الحركة على السيطرة على الأوضاع العسكرية والقوى المشكلة للجيش وعلى السمات التى يتحلى بها الزعيم . وقد يقال على نحو ما يذهب إرفينج هورويتز Irving Horowitz ان بعض المجتمعات المتخلفة وذات المشكلات السياسية والاقتصادية والتى تسودها الأمية لا تحتاج الى الزعامات أو القادات العقلانية أو الرشيدة Rationalistic Leaderships قدر احتياجها الى القيادة أو الزعامة الكارزمية Charismatic ، لا سيما بالنسبة لمشكلات التنمية - أن تضع الحلول الجاهزة والسريعة للاسراع بحل مثل هذه المشكلات (١) .

ورغم تحفظنا على اشارة هورويتز هذه فانه من المؤكد أن عبد الناصر كان يمثل - من خلال حركته - نموذجا للقائد الكارزمية العسكرية ، الذى استطاع بمهارة - ومن خلال التفاعل الايجابى من رفاقه - أن يقدم نموذجا للثورة العسكرية البيضاء . ولكن من المؤكد أن هذا النقاء الثورى قد شابه كثير من الظلال التى باعدت بينه وبين صفته غير الدموية .

ولكن هل يمكن أن تعتبر ظروف المجتمع المصرى ونسبة الأمية والأزمات السياسية والاقتصادية مبررا لظهور الزعامة الناصرية الكارزمية التى انطلقت من خلال الصفوة العسكرية ؟ وهل مجتمع يمثل تلك الظروف التى مرت بمجتمعنا المصرى لا تجدى معه الا مثل هذه النوعية من القيادات على نحو ما يرى هورويتز Horowitz والذى ينفى فى الآن نفسه إمكانية نجاح الزعامة الرشيدة أو العقلانية فى بعض المجتمعات الأفريقية ومنها مصر بطبيعة الحال ؟ .

(١) Horowitz, Irving, Louis, Three Worlds of Development. The Theory and Practice of International Stratification, Oxford, New York, 1966, P. 241.

وقد يكون بالفعل أن طبيعة المجتمع المتخلف **Underdeveloped Society** هي التي تعطى للقيادة الكارزمية فرصة الظهور والتألق بمعنى أن هذه الزعامات لا يمكن أن تتخلق في ظل مجتمعات حققت أشواطاً كبيرة من الرقى والتقدم ، لذلك فإنه من المؤكد أن انخفاض المستوى الاجتماعى والثقافى وانخفاض مستوى الوعي السياسى **Political Consiousness** لدى المجتمعات المتخلفة يتيح لتلك الزعامات السياسية الكارزمية التألق والظهور ، فضلاً عن الاستمرار فترة طويلة من الزمن .

ولكن رغم ذلك فإننا قد لا نوافق هورويتز **Horowitz** فيما أكد عليه من أن المجتمعات المتخلفة لا تصلح معها الا القيادات أو الزعامات الكارزمية ، نظراً لأن مثل هذه المجتمعات - فيما نتصور - أشد ما تكون احتياجاً الى زعامات باضحة وواعية تجمع بين العلم والخبرة والحس السياسى الرشيد أكثر من احتياجها الى زعامة تعتمد فقط على مواهبها الكارزمية ، الأمر الذى قد يزيد هذه المجتمعات تخلفاً على تخلفها .

(٤)

ويمكننا القول أن الزعامات الكارزمية ينبغى أن تكون زعامات قصيرة الأمد ، بمعنى أن يكون لها دور موقوت ، لا سيما بالنسبة للبدايات الأولى للثورة أو الحركة ، ثم عليها بعد ذلك أن تسلم الأمر كله للزعامات العقلانية الرشيدة التى تجمع بين النضج أو الخبرة السياسية والابعاد الفكر والايديولوجية . ولا شك أن الزعامات الرشيدة تعد - فى يقينى - من بين (ضمانات) احراز التقدم وتجاوز عثرات الطريق ، وهى المقومات التى تفتقدها كثيراً الزعامات الكارزمية .

فالزعامة الناصرية اذن - ومن خلال حركتها الثورية الفوقية - قد استطاعت أن تتخلق ليس فقط بفضل الظروف الموضوعية لتخلف الانسان المصرى ، ولكن أيضاً بسبب حالة السأم السياسى الذى أصاب هذا الانسان ، ومقدانه الثقة فى الساسة القدامى نظراً لعجزهم عن حل القضية الوطنية ، ومن ثم كان تصور هذا الانسان المصرى أو فى الزعامة الناصرية العسكرية (الخلاص) من أزمة هذا المجتمع ، وأنه - ورفاقه - قادرون على انجاز مالم

ينجزه الآخرون ، ولعل هذا يكشف لنا عن علة هذا التأييد الشعبى والجماهيرى للحركة وللقائمين بها منذ اللحظة الأولى .

فلا شك اذن أن السياق الاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى ، يستطيع أن يقدم لنا تفسيراً مقبولا لتألق هذه الصفوة العسكرية وظهور عبد الناصر بكارزमितه كأحد الابطال الذين يمكن يتحقق على أيديهم الخلاص ، أو هكذا كان يتصور أقل الناس تفاؤلا .

والبطل ، والبطولة كأحد رموز القوة عادة ما تستهوى الشعوب ذات المستويات الثقافية والتعليمية المتواضعة حتى ولو حمل هؤلاء الابطال من الأوهام والمنى أضعاف ما يحملونه من الحقائق أو المقومات الموضوعية ، ومن ثم كان هذا التقدير الجماهيرى للظاهرة الناصرية ، وهو تقدير يغلب عليه الحماس العاطفى والتأييد الانفعالى الوجدانى .

(٥)

لذلك فإن ما أشار اليه بوتومور Bottmore ثم محمد على محمد فى تعيينه لماهية الصفوة العسكرية (١) وما أكد عليه السير رايت ميلز Mills من ضرورة فهم ظاهرة الصفوة فى ضوء الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع أو من خلال طبيعة السياق الاجتماعى والسياسى وما يتميز به البناء الاجتماعى من ماهية خاصة (٢) يمكن أن يفسر لنا أسباب تخلق الزعامة الناصرية فى تلك الحقبة من تاريخ المجتمع المصرى .

فمن المؤكد اذن أن الزعامة الناصرية كانت قوة Power لم تستمد مقوماتها من وضعية اقتصادية معينة - نظرا لطبيعة الانتماء الطبقي لعبد الناصر ورفاقه - ولم تكن هذه القوة ذات أبعاد فكرية أو ثقافية بعينها، بل لم يكن المصدر الوحيد لهذه القوة الا المصدر العسكرى ، وهى سمة اشترك فيها عبد الناصر مع أحمد عرابى ، بل نستطيع أن نؤكد أن المصدر العسكرى لقوة زعامات العالم الثالث يكاد أن يكون سمة مشتركة تجمع بينهم .

(١) انظر : محمد على محمد ، دراسات فى علم الاجتماع السياسى ، ص ص ٣٦٠ -

ولثورات الصفوات العسكرية (١) ملامحها ومقوماتها ، فهي فضلا عن كونها ثورات من أعلى على نحو ما يذهب كل من بيكر Baker وهورويترز ، إلا أنها نفتقد التوجيه الفكرى أو العقائدى ، وهو الأمر الذى سوف يتكشفا لنا من خلال البحث الثانى من هذا الفصل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تتسم تلك الثورات - من خلال زعاماتها - بالمركزية الشديدة واتخاذ الاوتوقراطية أو الانفردة الفردية فى الحكم كاسلوب أو كمنهج لتسييس أمور الدولة .

ومن بين الملامح المميزة لثورات الصفوات العسكرية ، غياب الرؤية الاجتماعية ، أو البعد الاجتماعى للثورة ، وهو غياب قد يكون موقوتا ، وقد يكون غيابا أبديا ، وهنا تفقد الثورة أهم مقومات استمرارها وتعد مجرد انقلاب عسكري يعجز عن أحداث تغييرات ذات دلالة فى طبيعة البناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع ، وتصبح غالبية المحاولات لتغيير المجتمع مجرد تغييرات مظهرية لا تمس الجوهر من قريب أو من بعيد .

اذن من الممكن أن ننظر الى الزعامة الناصرية من هذه الابعاد الثلاثة : البعد الفكرى أو الايديولوجى ، والبعد الخاص بصيغة الحكم ، ثم أخيرا الرؤية أو البعد الاجتماعى وهذا ما سوف تكشف عنه الصفحات التالية .

(١) يذهب كمال جنبلاط الى أن عبد الناصر قد صرح له فى أحد المناسبات « أن أضخم وأخطر عمل قمف به فى نظرى وبالنسبة لى ، وهو أخطر من إنجازات الثورة ذاتها هو : اننى تمكنت أن أحول تماما بين الجيش وبين ممارسته للسياسة » ولسنا ندري الى أى صفة ينتمى عبد الناصر وهو فى وضع الممارس للسلطة والسياسة ، اليس ينتمى الى العسكريين ؟ اليس هناك تناقض بين القول والفعل .

انظر تقديم ترجمة كتاب جاك دومال ومارى لوروا ، جمال عبد الناصر من حصار القلوجا حتى الاستقالة المستحيلة ، ص ٩ .

المبحث الثاني

انتكاسة الليبرالية بين الايديولوجية الفائبة
وتطلعات الزعامة الكارزمية

تمثل الرؤية الفكرية للزعيم السياسى أو النسق العقائدى والايديولوجى له أحد المقومات الاساسية لصياغة الشخصية الزعامية الحقيقية وطابعه القيادى بصورته المتكاملة ، ولقد انعكس هذا التصور فيما أثرناه فى المباحث السابقة عن الزعامات السياسية المصرية التى سبقت عبد الناصر .

وتكشف لنا الرؤية التتبعية للتاريخ الثقافى لعبد الناصر أنه رغم قراءاته المتنوعة فى التاريخ والسياسة وخاصة تاريخ الساسة والمصلحين والزعماء أنه لم يستطع أن يكون منظومة فكرية ذات ملامح متكاملة الا اذا اعتبرنا كتاب فلسفة الثورة ممثلاً للفكر الناصرى رغم تشكك البعض فى شرعية انتماء هذا الكتاب الى عبد الناصر كمؤلف . ولكن من المؤكد أن ثورة يوليو قد قامت بلا نسق فكرى أو عقائدى متميز ، أو اطار نظرى مكتمل الأبعاد اللهم الا مبادئ الثورة الستة التى تداعت وتهاوت منذ اللحظة الأولى للممارسة الواقعية للسلطة والحكم حيث أضحي (بعضها) مبادئ بلا مضمون وفرغت تماماً ، من معانيها الحقيقية ، وأصبحت محض شعارات جوفاء ، لا سيما فيما يتعلق باقامة دعائم المجتمع الديمقراطى .

ولعل الطبيعة العسكرية للتجربة الناصرية ومقومات الشخصية انكارزمية لعبد الناصر قد باعدت بينه وبين تأسيس رؤية فكرية محددة الملامح ، ولكن رغم المحاولات المتعثرة والمهترئة لتقديم ما يسمى بفكر الثورة وبناء الدولة الحديثة مند فلسفة الثورة والميثاق الوطنى وبيان ثلاثين مارس، الا أنها لم تكن الا مجرد مجموعة أفكار قدمت وفقاً لظروف كل مرحلة ، وغلب على معظمها الطابع الايديولوجى الماركسى (الميثاق الوطنى) (١) ، حيث

(١) انظر كنموذج للتفسير الماركسى للميثاق الوطنى فى : لطفى الخولى ، الميثاق

بدى الماركسيون في الستينيات في صورة منطوى أو مفكرى السلطة ، وهى الفترة التى هادن فيها عبد الناصر الجماعات الماركسية فى مصر لاعتبارات سياسية عالمية واستقراء مضلل لأبعاد السياسة الدولية ومتغيراتها .

فالفكر الناصرى اذن قد خضع بصورة أو بأخرى لتقلبات السياسة الداخلية والخارجية معا ، وهذا ما يكشف عن حقيقة هامة ، هى أن الثورة قد قامت بلا تنظير فكرى ، وانما قامت ويحددها الحماس الوطنى والنية الصادقة ، معتمدة على مبادئها الستة ومجموعة الانطباعات التى ظهرت فى كتاب فلسفة الثورة ، والتى عجزت من خلالها عن تقديم صيغة فكرية تفصح عن فلسفة متكاملة للثورة ، وهو الأمر الذى أكدته رايموند بيكر Baker عند مناقشته لأسباب تعثر ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى أشار فيها الى عدم قدرة الثورة على صياغة الاطار الفكرى والمؤسسى (الايدىولوجيا والتنظيم) ، والذى يعد من أهم أسباب الفشل الذى منيت به الثورة أثناء مسيرتها السياسية والاجتماعية (١) .

(٢)

ولقد انعكس هذا التخبط الفكرى على جميع مراحل المسيرة الثورية ، وهو التخبط الذى تبذرت مظاهره من خلال أول اجراء سياسى قامت به الثورة بعد الغاء الملكية ، وأعنى به الغاء النظام الحزبى فى مصر والغاء دستور عام ١٩٢٣ ، وهو الاجراء الذى اعتبر عندئذ أول انتكاسة للديمقراطية الليبرالية ، تلك الانتكاسة التى تجسدت بصورة جلية فى كل مظاهر الحكم الاوتوقراطى بدءا بتفضيل نظام الحزب الواحد وخلق صيغ وهمية غير واقعية لتحالف قوى الشعب العاملة ، والتى ظهرت من خلال التجارب التنظيمية الثلاث وأعنى بها هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ، وهى الفلسفة التى

الوطنى : قضايا ومناقشات (المكتبة الثقافية) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، أغسطس ١٩٦٢ .

(١) بيكر ، الثورة المصرية تحت حكم ناصر والسادات ، عرض وحيد عبد المجيد ، مجلة السياسة الدولية ، إبريل ١٩٨٠ ، ص ٢١٢ .

وجدت صدق وتشجيع من الجماعات غير اليمينية في مصر (١) وانتهاء بمهزلة المجالس النيابية والمجالس الشعبية ومحاولة تكوين جبهة طليعة تحدين بالولاء للنظام الناصري .

ولعل تلك الانتكاسة الليبرالية التي تبعت في المركزية الشديدة والقضاء على المعارضة والتفكيك بها من خلال التنظيمات الأحادية قد كشفت عن مظاهرها الحقيقية من خلال التجارب الدستورية التي مرت بها مصر منذ عام ١٩٥٢، حيث شهدت مصر منذ قيام الثورة سبعة من الدساتير والاعلانات الدستورية في أعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ، بمعنى أن تعدد الأنظمة الدستورية قد فاق تعدد الرئاسات ، ومن بين تلك الدساتير لم يصدر من خلال استفتاء شعبي عام سوى اثنين فقط هما دستور ١٩٥٦ ، ١٩٧١ ، أما البقية فقد صدرت بقرارات من رئيس الجمهورية ومن حيث المضمون نجد أن النظام المصري قد تبني الأسلوب الرئاسي للحكم بصورته التقليدية إلا أنه أضاف إليه ثلاث مسائل أخرى أولها أن اختيار الرئيس يتم بالاستفتاء لا بالانتخاب ، وثانيها أن الرئيس يملك حل البرلمان (فيما عدا دستور ١٩٧١) وثالثها أنه من حق الرئيس دستوريا رئاسة التنظيم الشعبي . . وعادة ما تجيء نتيجة الاستفتاء على رئيس الجمهورية شبه اجماعية وذلك تأكيداً لوضعه ولأن الكشف عن وجود أقلية ذات وزن لا تعطيه تأييدها قد يبرر طلب إجراء انتخابات على منصب الرئاسة . وقد يبرر بالتالي مطالبة تلك الأقلية بحق الوجود السياسي (٢) .

(٣)

فلا شك أن تفضيل نظام الحزب الواحد بتجاربه الثلاث والمركزية الرئاسية والتأكيد على حقوق رئيس الجمهورية والذي كشفت عنه مجموعة

(١) انظر : لطفى الخولى ، الدولة والتنظيم السياسى فى التجربة المصرية ، الطليعة ، العدد (٧) ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ص ١٠٩ - ١٣١ .

وانظر أيضا بعضا من مقالات على صبرى التى نشرت فى جريدة الجمهورية من ٢٣ ديسمبر ٦٦ الى ٣١ مارس ١٩٦٧ ، منشورات البنك الاهلى المصرى (ادارة الشؤون العامة ، القاهرة ١٩٦٧ .

(٢) انظر : طارق البشرى ، ثورة ٢٣ يوليو وقضية الديمقراطية فى : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الديمقراطية فى مصر : ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو (تأليف مجموعة من الباحثين) ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢١ .

(م ١١ - الزعامة السياسية)

التجارب الدستورية، وهي الحقوق التي مالت بنظام الدولة نحو الاوتوقراطية والحكم الفردي رغم الفصل أحيانا على بعض الحقوق للأفراد (١) ، فبعد الناصر كان دائما يضيق بالمعارضة فلقد كان يعتبر « ٠٠٠ أن أى احتجاج أو اعتراض أو نقد أو حتى محاولة لتقصي الحقائق ومناقشتها أو مجرد التنفيذ عما بالصدور يعد ثورة مضادة ٠٠ ولا بد من اجراءات لمواجهة لها » (٢) .

وتلك هي الأوتوقراطية في قمة تطرفها وهي نتيجة طبيعية لفشل الزعامة الناصرية في تحقيق أى مظهر من مظاهر التحديث السياسى على نحو ما يذهب كليمنت مور Moore الذى يرى أن الناصرية لم تستطع أن تحقق هذا التحديث والذى يعنى تغيير صيغة الحكم من الصيغة الاوتوقراطية الى النمط الديمقراطي وهو أمر كان ينبغى أن يتحقق كانعكاس طبيعى لأحداث يوليو ١٩٥٢ باعتبارها أحد مظاهر أو أشكال الحركات الاجتماعية التى بتوقع بعدها تغييرات بنائية في المظاهر السياسية للمجتمع وهو ما يطلق عليه مور اسم التحديث السياسى ، وهو ما عجزت عن تحقيقه الزعامة الناصرية (٣) .

ويدلل مور على فشل الزعامة الناصرية في خلق تنظيمات سياسية يمكن أن تفرز زعامات سياسية جديدة بتلك الدراسة التى قام باجرائها ر . هراير ديكمجيان Demkmejian على مائة وواحد وثلاثين وزيرا مصرياً بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٨ ، حيث لاحظ أن هناك وزيرين فقط كانا يشغلان عدة مناصب بالتنظيم السياسى ، بينما كان هناك على الأقل حوالى ثلاثة وثمانين وزيرا كانوا يشغلون مراكزهم في التنظيم السياسى أثناء توليهم الوزارة أو بعد اقصائهم عنها (٤) .

(١) انور السادات ، البحث عن الذات : قصة حياتي ، ص ١٧٩ .
 (٢) Moore, Clement, Henry, Authoritarian Politics In
 Unincorporated Society : The Case of Nasser's Egypt, (٣)
 Comparative Politics, April, 1974, P. 197.
 Ibid, P. 197. (٤)

وقد يتسق الاتجاه الأوتوقراطي (١) في الحكم مع طبيعة الزعامة الكارزمية التي تدور عادة حول ذات الزعيم ، ولكن يبدو أيضا أن التصور الناصري للديمقراطية قد يكون مسئولا عن تلك النزعة الأوتوقراطية ، حيث يذهب معرنا الديمقراطية بأنها تعنى تأسيس العدالة الاجتماعية وتحقيق قدر من العدالة بين الطبقات . والديمقراطية كما يرى عبد الناصر تعنى ألا يكون الحكم مجرد احتكار اقطاعى واستغلال رأسمالى ، بل ينبغى أن يكون الحكم موجها لرفاهية كل الامة . فالديمقراطية - كما يذهب عبد الناصر - لا يمكن أن تخلق ببساطة من مجرد وجود دستور أو برلمان ، ولكنها تخلق من خلال القضاء على الاقطاع واحتكار رأس المال وسيطرته على الحكم (٢) .

(٤)

ويكاد يجمع مؤرخو الفكر السياسى بدول العالم الثالث ومنها مصر الناصرية على أن الزعامة الكارزمية تنهض على أساس رفض فكرة تعدد الأحزاب والاتجاه الليبرالى في الحكم ، ويعتمد هذا الرفض على التصور القاصر ازعامات هذه الدول لمفهوم الديمقراطية ، فالتصور الناصري للديمقراطية كما أشرنا لا يرى في الدستور أو البرلمان أهمية بقدر ما يرى في القضاء على الاقطاع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية هدفا أساسيا للديمقراطية كما يفهمها هو ، ولكن كيف تتحقق الرفاهية الاجتماعية في غيبة الديمقراطية وبمناى عن الدستور والبرلمان ؟ .

ويرى هورويتز أن زعامات العالم الثالث في رفضها لفكرة تعدد الأحزاب ونبذها للفكر الليبرالى إنما تعتمد على مجموعة من التبريرات يمكن ايجازها فيما يلى :

- أولا : يعمل نظام تعدد الأحزاب على تفتيت الوحدة الوطنية .
- ثانيا : ان التنظيمات السياسية الوطنية (كهيئة التحرير والاتحاد

(١) انظر قصة التجربة السياسية في مصر بعد عام ١٩٥٢ في : سيد مرعى ، التجربة السياسية في مصر من التنظيم الواحد الى تعدد الأحزاب في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الديمقراطية في مصر : ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ، ص ص ٢٨ - ٣٣ .

(٢) Lewis, Bernard, The Middle East and The West, Weidenfeld and Nicolson, London, 1964, PP. 63 - 64.

الفوضى والاتحاد الاشتراكي) تعمل على تجميع آمال الشعب نحو تحقيق التحرر الوطني .

ثالثا : بعد نظام تعدد الأحزاب اهدار للقوى العاملة والزمن . كما أن هذا النظام لا يعتبر ضمانا للمعايير الديمقراطية للسلوك السياسي .

رابعا : لا يتناسب نظام تعدد الأحزاب مع الأمم التي في سبيلها إلى النمو ، حيث تعتبر صيغة التعاون المتبادل - وليس التنافس - هي للصيغة التي تلائم تلك المجتمعات في الوقت الراهن .

خامسا : يقوم التنافس بين الأحزاب السياسية على اعتبارات ميثافيزيقية ولا ينهض على أسس سسيولوجية ، فهو نظام يضع في اعتباره المصالح الخاصة وبعض المظاهر الانسانية .

سادسا : ان نظام تعدد الأحزاب قد يكون نظاما ملائما للمجتمعات ذات الأنظمة الاقتصادية التي تقوم على الملكية الخاصة Private ownership اما يسمى بتفتيت الملكية ، وهي مجتمعات تتسم بسيادة القطاعات الاجتماعية المتناحرة . أما مجتمعات العالم الثالث فهي مجتمعات لا تتسم بسيادة ظاهرة التفتت الاقتصادي ، الأمر الذي لا يحتاج معه الى نظام تعدد الأحزاب (١) .

تلك هي الدعاوى التي يعتمد عليها رافضو نظام تعدد الأحزاب وهي دعاوى جوفاء - كما نرى - تهدف أولا وأخيرا الى أحكام قبضة الزعامات الكارزمية على الحكم . ولا شك أن الزعامة الناصرية برفضها لنظام تعدد الأحزاب قد تصورت أنها ضمنت اخماد الاصوات المعارضة ، وهي الاصوات التي حاربها النظام الناصري بلا هوادة منذ بداية الثورة ، وهو الأمر الذي ظهر في المحاكمات العسكرية التي سميت بمحاكم الشعب والتي حوكم فيها ساسة ما قبل عام ١٩٥٢ (٢) ، ثم الموقف من الجماعات اليسارية في بعض

(١) Horowitz, The World of Development : The Theory and Practice of International Stratification, PP. 247 - 249.

(٢) انظر نصوص تلك المحاكمات في : كمال كيرة ، محكمة الشعب (سبع أجزاء) ،

صدر عن مكتب شئون محكمة الثورة ، ١٩٥٤ .

الأوقات ، ثم موقفه من جماعة الإخوان المسلمين (١) وبعض الأعلام الصحفية المعارضة ، ثم ذلك الموقف المخذى من القضاء ، فيما يسمى بمذبحة القضاة .
ولقد أدت الاوتوقراطية الناصرية والتي رفضت الاتجاه الرأسمالي الليبرالي والماركسية اللينينية (٢) - في أول الأمر - الى الوقوع في براثن الماركسيين المصريين الذين أوحوا الى عبد الناصر بالماركسية اللينينية كأسلوب ومنهج في الحكم ، واعتبروا هذا نموا في فكر عبد الناصر ، ونظروا الى هذه الخطوة باعتبارها تحولا للثورة من كونها ثورة وطنية خالصة الى ثورة وطنية ذات مضمون اجتماعي (٣) .

(٥)

ولعل النتيجة الطبيعية لاختفاء المعارضة وكبت الحريات ، وهو المنهج الذي انتهجته الزعامة الناصرية ، فضلا عن الطبيعة العسكرية للنظام وسيادة القبضة البوليسية ، لعل نتيجة هذا كله مجموعة الاخطاء - بل الخطايا - التي وقع فيها النظام منذ حرب ١٩٥٦ مروراً بحرب اليمن حتى حرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم ذلك الانتشار الاخطبوطي للماركسيين في أجهزة الدولة ، ثم قبل هذا وذاك اهدار كرامة الانسان المصري (٤) وأبعاده عن ساحة العمل السياسي ، ومن ثم كان الفراغ السياسي أحد السمات التي ميزت الحقبة الناصرية ، والفراغ السياسي هو الساحة الطبيعية التي يعمل من خلالها اصحاب الحكم المطلق .

(١) انظر على سبيل المثال : عبد المنعال الجبري ، الناصرية في قفص الاتهام ، دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٧٩ . وكذلك زينب الغزالي ، أيام من حياتي ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ثم مصطفى أمين ، سنة أولى سجن ، الكتاب الاول ، العدد ٢٨٨ يناير ١٩٧٥ .
(٢) Mansfield Peter, Nasser's Egypt, P. 224.

(٣) انظر : فؤاد مرسى ، عبد الناصر والنظرية الثورية ، الطليعة ، العدد التاسع ، السفة السابعة ، سبتمبر ١٩٧١ ، ص ١١ .

(٤) يذهب أنور السادات في كتابه البحث عن الذات مشيراً الى نموذج لكيفية اهدار كرامة الانسان المصري « كانت لجة تصفية الاقطاع تمثل قمة الارهاب والكبت والاذلال . فقد اعتدوا على كرامة الانسان وهو ما لا يقبله شعبنا تحت أية ظروف ولاى سبب ... فللشعب المصري يقبل الجوع والفقر والحرمان ... ولكنه لا يقبل امتهان الكرامة » (أنور السادات ، البحث عن الذات ، ص ص ١٧٩ - ١٨٠) . ولعل قول السادات هذا يتناقض مع ما ذهب اليه كمال جنبلاط من وصفه لعبد الناصر بذلك الانسان الطامح الى الخير والفضل والمحبة والقوة المعنوية . انظر كمال جنبلاط (تقديم) ، وصال دوماً ومارى لوروا ، عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة ، ص ١٥ .

ولاشك أن الموقف السلبي الذي وقفه الشعب المصرى ازاء قضايا مجتمعة يعد نتيجة طبيعية لما كانت تمارسه السلطة الناصرية آنذاك من أساليب للقهر المعنوى والبدنى ، فضلا عن ذلك الدور الذى لعبته أجهزة الإعلام آنذاك من تمجيد للزعامة الناصرية وحجب الحقائق عن الشعب ، حتى بدا الشعب وكأنه يعيش فى مجتمع غريب عنه .

والاعتماد على وسائل الاعلام يعتبر أحد الحيل التى تلجأ اليها الزعامات الكارزمية الاوتوقراطية من حيث الترويج للقيم السياسية التى ينهض على أساسها النظام السياسى ، ومن حيث المبالغة فى تقديم صورة الزعيم باعتباره منقذ الأمة من كل خطب يلم بها أو مشكلة تعن لها ، فأضحت الجماهير بمعزل عن السلطة والمجتمع اعتمادا على الهامية الزعيم وعبقريته القائد بالصورة التى قدمتها أجهزة الاعلام .

ومن هنا شعر الانسان المصرى بالغربة ازاء تلك الطبقة الاخطبوطية التى بدأت تنفث سمومها فى المجتمع وتلتف حول الزعيم الكارزمية ، صانعها الوحيد ، وظلت تخرب فى المجتمع ما شاء لها التخريب (١) ، وهى ولا شك أحد النتائج المتوقعة من جراء انتهاج أسلوب الحكم المطلق وهو الأسلوب الذى اتسق الى حد كبير مع طبيعة الزعامة الالهامية وسماتها الكارزمية .

(٦)

ومن هنا تتبدى مظاهر فشل الحكم الكارزمية الناصرية ذى النزعة الاوتوقراطية فاغتراب الشعب المصرى عن السلطة كان يعد أحد مظاهر هذا الفشل ، لأنه من المتوقع فى ظل الحكومات الديمقراطية - كنتيجة لطبيعة هذه الحكومات وسماتها أو مقوماتها الأساسية - أن تقرب المسافة بين السلطة (باعتبارها ممثلة للأغلبية) والشعب ، وهذا ما عجزت عن تحقيقه الزعامة الناصرية التى آثرت الحكم المطلق والذى لم يكن سوى تجسيد لفكر السلطة إن جاز لنا أن نتصور أنه كان للسلطة آنذاك فكر محدد .

(١) أنظر مظاهر هذا التخريب فى : جلال الدين الحمامسى ، حوار وراء الأسوار ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٦ ، الطبعة الرابعة . وكذلك انظر : عبد المتعال الجبرى ، الناصرية فى قفص الاتهام وخاصة الفصول الثالث والرابع والخامس والسادس .

ولم يقتصر الموقف السلبي ازاء قضايا المجتمع المصرى على رجل الشارع العادى بل تجاوزته الى مثقفى هذا المجتمع (١) ، حيث أثر غالبيتهم الانسحاب من الساحة السياسية ، وان ظل البعض - وهم كثرة - مهادفة السلطة والتزلف لها ، وهو موقف غير مشرف على أية حال اذا ما قارنا موقف المثقفين المصريين فى قيادة الحركة الوطنية فيما قبل عام ١٩٥٢ (٢) بذلك الموقف الاستسلامى السلطوى الذى اتخذته هذه الفئة بعد عام ١٩٥٢ ، وان كنا لا ننكر أن هناك (حالات) فردية كان فيها لبعض المثقفين المصريين دور - وهو محدود بطبيعته - فى مواجهة السلطة الحاكمة ، ولكنها حالات لا تمثل ظاهرة ، اذ سرعان ما كانت السلطة تتكل بهذه الأقلام أو الأصوات المعارضة فى حينها .

ولاشك أن أحلام الزعامة وأوهامها والنظر الى السياسة باعتبارها عملية اجتهادية رغم أن السياسة علم وفن وهو الأمر الذى لم تدركه الزعامة الناصرية أو لم تستطع أن تحققه (٣) وهو ما ضاعف من حجم أزمات المجتمع المصرى ، وتعد كارثة يونيو ١٩٦٧ قمة المأساة التى عاشها الانسان المصرى ، التى طوحت بأحلام الزعامة الناصرية ونالت كثيرا من حجم تطلعاتها ، عبت أوهامها .

(١) انظر تحديدا لمفهوم المثقف ودوره فى المجتمع فى : محمد عباس سيد أحمد ، ثورة يوليو والمثقفون ، الطليعة ، العدد (٧) ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ص ١٥٤ - ١٦٤ .

(٢) انظر : عاطف أحمد فواد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ (الفصل الاول وموضوعه الفكر والقوى السياسية) .

(٣) من أمثلة أحلام الزعامة الناصرية وأوهامها تلك المساعدات غير المحسوبة للحركات العسكرية الانتقالية لبعض بلدان أفريقيا وآسيا . كذلك المغامرة الخاصة بحرب اليمن ثم أخيرا حرب يونيو ١٩٦٧ التى كشفت عن زيف الزعامة وأخطاء الحكم آنذاك . انظر فى قصة حرب يونيو : صلاح العقاد ، مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥ .

وانظر تحليلًا لنفس الكارثة فى : Churchill, Randolph, S., Churchill, Winston, The Six Day War, Heinemann, London, 1967

وكذلك أنور السادات ، البحث عن الذات ، ص ص ١٥٥ - ٢١٧ .

(٧)

وقد يقاس نجاح الزعامات السياسية أو فشلها ، لا سيما تلك الزعامات التي نمت في مواكبة الثورة أو حركة سياسية أو اجتماعية بمدى ما تحققه هذه الزعامات من مظاهر للتحديث السياسى أو التغيرات البنائية السياسية . وقد يقال ان الزعامة الناصرية قد نالت قدرا من النجاح بالنسبة لبعض الانجازات الاجتماعية والاقتصادية وهي الانجازات التي بدأت بقوانين اصلاح الزراعى (رغم الأخطاء التي شابت تنفيذ هذه القوانين) (١) ، الا أنه من المؤكد أن قدرة الزعامة الناصرية على احداث ما يمكن تسميته بالتحديث السياسى ، كانت قدرة محدودة ، بل تكاد تكون معدومة ، بل ان الذى يمكن أن يقال بالنسبة للتغيرات السياسية أن الزعامة الناصرية قد أكدت على حكم الفرد وأجهضت النزعة الليبرالية التي سادت مصر بموجب دستور ١٩٢٣ وقضت على حرية الرأى وهو ما تكشف من خلال الممارسة الواقعية وليس من خلال النصوص الدستورية ، أو من واقع مجموعة الخطب الخاصة بعبد الناصر والتي كان يشيد من خلالها دائما بأهمية الحرية والديمقراطية للشعب ، وأنه لا حرية لأعداء الشعب ، رغم أن أعداء الشعب هؤلاء لم يكونوا في الواقع الا أعداء السلطة ومعارضى الناصرية .

ويتكشف هذا الفشل في احداث التغيير السياسى في ذلك الفشل الذى منيت به التنظيمات السياسية الأحادية في تنشيط عملية المشاركة السياسية وخلق حركة من الرواج السياسى أو في عملية تنمية الوعى السياسى *Political Consiousness* للانسان المصرى ، ويكفى أن نشير الى تنظيم كالاتحاد الاشتراكى القى عجز عن القيام بدوره كوعاء لتنظيم المشاركة السياسية وسيطرة فئة معينة على مقدراته وتوجيهه وجهة ملطوية خالصة ، وهو الأمر الذى وقف ازاءه الانسان المصرى موقف المتفرج . وإذا ما أخذنا أحد

(١) انظر : عبد الحميد صفوت ، الانجازات الاجتماعية للثورة : حساب الأرباح والخسائر : في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الثورة والتغير الاجتماعى (اشراف السيد يمن) ، العدد (١٥) ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٨٤ - ١٩٤ .

المؤشرات الهامة للكشف عن فشل هذا التنظيم وأعنى به اشتراكات العضوية حيث نلاحظ أنه في مايو ١٩٦٨ « ٠٠٠ دفع ٤٠ في المائة فقط من الأعضاء اشتراكاتهم والغالبية العظمى من هؤلاء كانوا من العمال والفلاحين الذين كانت اشتراكاتهم تدفع عن طريق الخصم الروتينى . لذلك فلم يكن غريباً أن العاملين في الزراعة ، وفي الوحدات الانتاجية الصغيرة والذين لم يخضعوا لنظام الدفع الروتينى لم يتعدوا نسبة ٢ الى ٣ في المائة ، وبدلاً من أن يقوم من أن يقوم الاتحاد الاشتراكى بوظائفه السياسية ، أخذ شيئاً فشيئاً في الاضطلاع بالوظائف الادارية الحكومية ونشطت القيادات التنفيذية والادارية لتولى المناصب القيادية فيه ، بحيث طبع العمل في الاتحاد الاشتراكى بطابع ادارى ومكتبى . وظهر تركيز شديد على رفع تقارير منفصلة الى المستويات الأعلى لتتماشى مع تقاليد البيروقراطية ، ولا تعكس صورة موضوعية للرأى العام » (١) .

فهذا الفشل في انماء وعى سياسى مصرى متميز ، وعدم القدرة على صياغة رأى عام حر قادر على الحوار والعطاء والنقد والمعارضة يعد في تصورى أحد مظاهر عدم تحقيق التحديث السياسى ، لا سيما وأن سنوات ما قبل ١٩٥٢ قد شاهدت وعياً سياسياً جماهيرياً قد تبدى في المواقف الجماهيرية من الاستعمار والقصر ، والدور المشرف الذى لعبته الجماهير في مساندة الحركة الوطنية ، بل وأيضاً وفي مساندة حركة يوليو ١٩٥٢ ، فجاءت زعامة ما بعد هذه الحقبة وأحدثت ما يشبه النكسة في ديناميات الوعى السياسى المصرى ، ولقد تركز همها - فقط - في صياغة رأى عام يدين لها بالولاء ، وهو رأى عام سلبي الحركة ، متلقى غير متفاعل ، فهو وان تفاعل ، فهو تفاعل الواهم المستسلم ، غير المدرك لحقائق الأشياء .

(٨)

اذن لقد ظلت الزعامة الناصرية الكارزمية تعمل منذ الخمسينات من هذا القرن من خلال ثلاث محاور هي : أولاً : التأكيد على النزعة الاوتوقراطية

(١) اسامة الغزالي حرب ، المشاركة السياسية في : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الثورة والتغير الاجتماعى : ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (اشراف السيد بسن) ، ص ٥٣ .

ومحاربة المعارضة بلا هوادة مستخدمة في ذلك كل أساليب الحكم العسكرى والبوليسى من حيث الاضطهاد والتعذيب ، الأمر الذى خلق حالة من اللا أمن بين المواطنين وتوجس بعضهم من البعض الآخر . ثانيا : خلق انتصارات وهمية عربية وعالمية ، فضلا عن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، وذلك تأكيدا لموهبة الزعامة وقدراتها اللا محدودة كما تود الزعامة أن توهم الرأى العام أو توحى اليه . ثالثا : خلق طبقة من المرتزقة والمتزلفين للترويج للفكر الكارزى الناصرى وهى الطبقة التى احتكرت غالبية المناصب الوزارية وقمة الوظائف الادارية بالدولة .

ومن خلال هذه المحاور الثلاثة تتالت كل الانهيارات الداخلية ، وعلى رأسها تحطيم معنويات الانسان المصرى واحساسه بالغربة فى مجتمع هو صاحبه . ثم جاءت السبعينات فكانت بداية الصحوه وارهاسات الأمل ، وبشائر مجتمع جديد يملك الانسان المصرى فيه ارادته .

ولكن قبل أن نعرض - باختصار - لحقبة السبعينات ، يجدر أن نشير الى مجموعة من الملاحظات خاصة بظاهرة الزعامة الناصرية :

أولا : منذ أن قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ من خلال هذه الصفوة العسكرية الوطنية ما كان ينبغى عليها أن تفكر فى السلطة أو فى الحكم ، بل كان عليها - بعد استقرار الأوضاع - أن تسلم مقاليد الحكم الى ادارة مدنية من نوى الخبرة السياسية .

ثانيا : لم تكن السمات الالهامية والخصائص الكارزمية لعبد الناصر كافية لقيادة أمة بعراقة مصر وأصالتها وعمق مشكلاتها ، ومن هنا تتسق الملاحظة الأولى مع الملاحظة الثانية هذه .

ثالثا : كان لغياب الايديولوجية الثورية والافتقار الى الاطار الفكرى الذى كان ينبغى أن تتحرك من خلاله الثورة عبر مراحلها المختلفة ، التأثير البالغ فى كل الترديات والأخطاء - بل والخطايا - التى وقعت فيها الزعامة انناصرية .

رابعا : قد لا تنطبق تماما مقومات الزعامة السياسية بصورتها المتكاملة على الظاهرة الناصرية لافتقارها الى البعد الفكرى أو الايديولوجى ، فهى زعامة استقامت على أساس بعض السمات الخاصة للزعيم ، وهى سمات

ما كان لها أن تظهر لولا ظروف الثورة ، ولولا التشجيع الجنونى للشعب المصرى فى مساندة هذه الزعامة ، ذلك الشعب الذى كان أول ضحية للزعامة الناصرية التى خلقها بنمسه ، فخنقته بيديها •

خامسا : كشفت التجربة الناصرية عن فشل زعامتها وعدم قدرتها على تحقيق أى مظهر من مظاهر التحديث السياسى ، بل على العكس لقد انتكست الليبرالية وأجهضت الحريات •

سادسا : اعتمدت الزعامة الناصرية على تضليل الرأى العام وتوجيهه الوجهة التى قد توحى له بعبقرية الناصرية وبقدرتها على تحقيق المعجزات ، كما اعتمدت على تعميق الفجوة بينها وبين الشعب بخلق الطبقة المتزلفة لها والمروجة لقيمها ، فضلا عن اعتمادها على الاسلوب العسكرى والبوليسى الارهابى الذى خلق بين الشعب حالة من اللا أمن والتوجس والخوف •

سابعا : رغم حالة اللا أمن والتوجس والخوف الذى عاشها الشعب المصرى فى ظل الزعامة الناصرية ، الا أنه كان دائما ينظر اليها باعتبارها (رمزا) ، وانها قادرة على أن تأتى بمعجزات وكيف لا وقد صورت أجهزة الاعلام له هذه الأوهام ، والدليل على ذلك موقفان ، الأول هزيمة يونيو (وهنا كان ينبغى على عبد الناصر أن يستقيل فعلا باعتباره مسئولاً عن الهزيمة) والثانى عند وفاته عندما شعر الشعب وكأنه فقد الأمل فى الحياة ، وهذا موقف من الشعب المصرى يكشف عن مدى النجاح الذى أصابه عبد الناصر وأجهزة اعلامه فى تقديم صورته باعتباره محقق المعجزات ، ويكشف عن نوعية خاصة من الشعوب ، وهى الشعوب وجدانية النزعة رغم مواقفه الصلبة والعنيدة من ظلم السلطة ومن جبروت الحكام • ولكن يبدو أن الالهامية الناصرية قد استطاعت أن تصيغ مؤقتا من هذا الشعب بناء وجدانيا مواليا •

ثامنا : ان استقراءنا لتاريخ عبد الناصر لا يستقيم اطلاقا مع ما انتهجه من اساليب للحكم ، فقد قرأ فى التاريخ وفى السياسة ، وقرأ عن الزعماء والمصلحين والرواد وعانى من ظلم السلطات الاوتوقراطية وأدرك أسباب التخلف الاجتماعى والفروق الطبقيه الصارخة ، الا أن هذا لم يكن له انعكاسات ايجابية على منهج حكمه اللهم الا فى بعض الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التى شابتها - مع ذلك - كثير من الأخطاء •

تاسعا : من المؤكد ان أن لسلبيات الزعامة الناصرية - وهى كثيرة -

أبعادها الذاتية والبنائية المجتمعية والتاريخية والعالمية ، وإن كنا ننظر إلى
 البعد الذاتي والبنائي باعتبارهما مسؤولين مسئولية مباشرة عما تدرت
 فيه الزعامة الناصرية من أخطاء .

عاشرا : تعد الزعامة الناصرية نموذجا لحكم الصفوة العسكرية ، لاسيما
 زعامات العالم الثالث ، والعالم حديث الاستقلال ، وهي زعامات بطبيعتها
 قلقة ، يغلب عليها الحماس دونما حنكة ، أو خبرة سياسية ، وهو الأمر
 الذي يكشف لنا عن الضر في كم الانقلابات العسكرية التي عاقد ما تحدث
 داخل تلك المجتمعات وهي قد تقدم أحيانا داخل الصفوة العسكرية ذاتها .

المبحث الثالث

الزعامة المصرية الراهنة

ومحاولات احياء الليبرالية

بين تحديات الواقع وبشائر الامل

قد يكون من العسير أن يكون لنا رؤية تقويمية متكاملة للزعامة السياسية لمصرية الراهنة ، نظراً لحدثة عهد هذه الزعامة من جهة ولأن التجربة مازالت في عنفوانها ولم تنته بعد ، ولكن مع ذلك فإن المبحث الراهن هو مجرد مجموعة من الانطباعات العامة عن هذه الزعامة والتي تعتبر احد نماذج الصفوة العسكرية المستنيرة والتي جمعت بين عدد من المزايا هي ، الحس الوطنى الناضج والخبرة السياسية المتميزة ، فضلاً عن التمثل الجيد لسيكولوجية الانسان المصرى ولديناميات تاريخه الطويل ، هذا الى جانب ما تتسم به الزعامة الراهنة من تميز فكري وثقافى ، وهو تميز فرضته محاولات التثقيف الذاتى التى قامت بها زعامة السبعينات .

وقد يرى البعض أنه من العسير أن نجرد الزعامة الراهنة من مسئوليتها - أو على الأقل - اشتراكها فى المسئولية عما تردت فيه الثورة من أخطاء ، وهو أمر صحيح واعترفت به - فى أكثر من مناسبة - الزعامة الراهنة . ولكن للتقويم الحقيقى والحساب الموضوعى - فيما نتصور - يبدأ منذ التولى المباشر لمسئولية الزعامة فى مصر .

والواقع اننا لسنا فى معرض المقارنة بين زعامة مضت واخرى أتت ، ولكن ما نود أن نؤكدده هو أن الزعامة الراهنة ، أو الحكم الراهن قد تسلم مقاليد السلطة ، والمجتمع فى حالة من التمزق والفوضى والانهيار يفوق حالة المجتمع فى عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فكان ارثاً ثقيلاً من الهموم والاطياء والخطايا ، وقف انهيار الانسان المصرى وتمزق وانحطاط معنوياته وعدم ثقته أو تخوفه من السلطة على قمة تلك المثالب والاطياء والهموم . ثم الاحتلال الاسرائيلى بكل ما يحمله من معانى الخذل والانكسار والهوان .

ثم تتابع الأخطاء والمشكلات والهموم بين انهيار اقتصادى وتفاوت اجتماعية رهيبه وتعقيدات ادارية واختلاسات ورشاوى ، فضلاً عن تشعب

الطبقة الاخطبوطية في كل اجهزة الدولة والتي اشاعت فيها كل قيم التزلف والمداهنة واثارت في الشعب كل معانى الخوف والرغبة .

فوسط هذا الخضم المتلاطم من الاخطاء والهموم كان لانبثاق زعامة سياسية تقسم بالجرأة والشجاعة والحكمة والتروى وبعد النظر ، ضرورة بل حتمية فرضتها وضعية المجتمع بابعاده النفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن هذا نستطيع أن نؤكد أن موهبة الزعامة الراهنة قد كشفت عنها الظروف الموضوعية للمجتمع ، وهي زعامة قد لا تنطبق عليها تماماً مقومات الزعامة الكارزمية ، ولكنها تقدم نموذجاً للصفوة التي تجاوزت وضعيتها العسكرية حيث أضحت أميل الى الصفوة السياسية المثقفة التي اصقلتها الخبرات التي اكتسبتها من خلال العمل السياسي الداخلى والتعامل المباشر مع بعض المتغيرات الدولية ، الأمر الذى كشف عن مقومات جديدة لصفوة سياسية جمعت بين الحنكة السياسية وتوفر الرؤية الفكرية أو الابدولوجية ، وان كانت الأخيرة لم تتبلور الا مؤخراً .

(٢)

وقد يرى البعض ان الزعامة الراهنة قد استمدت مقوماتها من وضعها السلطوى ومن خلال ظروف المجتمع ، لذلك تعتبر أقرب الى النظام الحاكمى Rulership منه الى نظام الزعامة على نحو ما يذهب هيرمنز Hermense في تحليله للتمايزات القائمة بين النظامين الحاكمى والزعامى .

واذا كنا نسلم بأن الزعامة الراهنة قد كشفت عنها الظروف الموضوعية للمجتمع والتي خلفتها الزعامة السابقة الا أنه من المؤكد أن الزعامة الحالية قد جمعت بين بعض مقومات الزعامة فى التصدى لمشكلات المجتمع وايجاد الحلول الجريئة والواقعية فى الآن نفسه وبين النزعة للحاكمية بحكم وضعها الرسمى . ورغم تسليمنا بأنه ليس حتمياً الجمع بين الزعامة السياسية والسلطة الرسمية ، الا أنه من المؤكد أن الزعامة الراهنة لم تبدأ بصفتها الزعامية ، إنما بدأت بوضعها السلطوى الرسمى ثم تخلقت ابعادها الزعامية من خلال الظروف المحلية والعالمية ، والمواقف الجريئة والحاسمة فى التصدى لمشكلات المجتمع رغم الملاحظات التى ابداهها البعض على تلك المواقف والاجراءات .

وتتبدى مظاهر الزعامة أولاً فى قيام السلطة الراهنة بتصفية فلول

نظبة التي خلفتها السلطة السابقة فكانت اجراءات ١٥ مايو ١٩٧١ ، التي كانت بحى بداية حلقة جديدة من حلقات تاريخ المجتمع المصرى ، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهى الحرب التي أعادت الى حد كبير للانسان المصرى ثقته فى نفسه ، بعد فترة التمزق التي خلفتها مأساة يونيو ١٩٦٧ ، ثم محاولة التحرر من قيود المعسكر الشيوعى بطرد مجموعة الخبراء الروس ونصفية الحراسات والمعتقلات ، فضلا عن محاولة الانفتاح السياسى والاقتصادى على العالم الغربى ، ثم أخيرا محاولة أحياء الليبرالية التي بدأت فى تصورى بوضع دستور عام ١٩٧١ تجاوزا لمرحلة الشرعية الثورية الى الشرعية لادستورية (١) .

(٣)

ومحاولات احياء الليبرالية تستوجب وقفة وتأمل ، فالنزعة الليبرالية فى الحكم الراهن لم تتضح الا بعد مرحلة من التآرجح بين النزعتين الاوتوقراطية والليبرالية وافساح الطريق أمام الرأى الآخر ، فكانت صيغة الانابر فى نطاق الاتحاد الاشتراكى ، ثم صيغة تعدد الاحزاب ، وهى الصيغة التى ما زال المجتمع السياسى المصرى يعمل من خلالها ، رغم بعض الهنات التى ما زالت تشوب تلك التجربة ، خاصة وأن الرأى الآخر كقوة مؤثرة فى المجتمع المصرى لم تتكشف بعد أبعاده ، وأن بعض الاجراءات والقوانين التى قد توحى بتناقض بين دعاوى الحرية ، وبين محتوى تلك القوانين والاجراءات ولنا أن نتذكر ذلك القانون الذى قدمه أحد وزراء الثقافة السابقين لتنظيم الصحافة (٢) الذى كان يعد - فى حينه - ردة كادت أن تعصف بكل الاجراءات الليبرالية السابق الاشارة اليها .

ولاشك أن مثل هذا القانون - الذى سحب فى توه - وأمثاله قد يجعل

(١) أنظر عرضاً مفارناً بين دستورى ١٩٧١ ، و ١٩٢٣ فى : عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٢) انظر نقداً لهذا القانون فى : ابراهيم عبده ، محنة الصحافة وولى للنعم ، سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(م ١٢ - الزعامة السياسية)

من التجربة الليبرالية غير مكتملة الذمو ، خاصة وأن حركة النقد الحر (١) ضحت من معالم النظام السياسى الراهن ، وهو ما يجعل من مثل هذه القوانين - التى قد يرى فيها البعض حجرا على الحرية وعلى شرعية المعارضة وجديتها - موضعا للشك فى مدى صدق نية السلطة الحاكمة فى ارساء قواعد المجتمع الليبرالى الديمقراطى .

ورغم تلك الهنات، فإن ما أحدثته السلطة الزعامية الراهنة من تغييرات بنائية سياسية يكشف عن قدرة على احداث ما أسميناه بالتحديث السياسى Political Modernization ، ولا شك أن هذا التحديث سوف يصل الى قمته فى الوقت الذى تكتمل فيه ملامح المعارضة الحزبية والصحفية الحادة ، وفى الوقت الذى يكون فيه الدستور - دون غيره - هو المرجع الأول والأخير لسياسة الدولة داخليا وخارجيا .

ولاشك أن ملامح التحديث السياسى سوف تكتمل بصورة أكثر وضوحا فى الوقت الذى تتحرر فيه الصحافة تحررا كاملا باعتبارها مرآة للرأى العام ، كذلك سوف تضيف اطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية الى مظاهر التحديث السياسى التى أحدثتها الزعامة الراهنة بعدا جديدا يكشف عن تخلق مجتمع جديد بحق .

(٤)

وتعد محاولة تنمية الوعى السياسى للانسان المصرى أحد مظاهر التحديث السياسى التى تحاول الزعامة الراهنة أن تحققه ولا سيما وأن هذا الوعى قد وصل الى أقصى درجات انحطاطه فى فترة ما قبل السبعينات كانعكاس طبيعى لأسلوب الحكم الاوتوقراطى التسلطى . ومن المؤكد أن هذا الوعى لن يكتمل أو ينمو الا من خلال الحرية واتاحة الفرصة الكاملة للأحزاب جميعها وبصورة متساوية للممارسة السياسية والحزبية الحرة ، وفتح آفاق الاعلام لكل الاتجاهات لكى تعبر عن آرائها بحرية ، وأن تتاح

(١) انظر مجموعة المؤلفات التى تناولت - بحرية - مثالب للتجربة الناصرية والتجربة الراهنة . وانظر على سبيل المثال : ابراهيم عبده ، أقول للسلطان ، سجل العرب ، القاهرة ١٩٧٦ . وانظر لنفس المؤلف ، رسائل من نفاقستان ، سجل للعرب ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

المواطن المصري الفرصة الكاملة للاختيار الحر لمثليه وقياداته دونما توجيه أو تقييد .

أما تكوين الكوادر السياسية وتربية النشء تربية سياسية تنهض على أسس الحوار الحر والجدل الواعي يعد - فيما أتصور - أحد مظاهر انماء الوعي السياسى ، وبالتالي يعد أحد مظاهر التحديث السياسى ، وهو أمر إن يتحقق إلا من خلال خلق مجتمع سياسى تعمل فيه الأحزاب السياسية جميعها بحرية وفقا لمجموعة القواعد التى يقررها دستور الدولة ، والذى ينبغى أن يكون تجسيدا لحرية الانسان المصرى .

فالزعامة الراهنة اذن - رغم ملاحظتنا وملاحظات البعض الآخر - زعامة انجاز ، ما زالت تسعى لتعويض سنوات التخلف والمعاناة والحكم المطلق ، فكأنها - والصورة هكذا - زعامة انقاذ ، وزعامة خلاص ، رغم أن أخطاء الماضى وكثيرا من مثالب الحاضر ما زالت تعوق المسيرة نحو التقدم بالسرعة التى تحتتمها ظروف المجتمع ، وهذا هو التحدى الكبير التى تواجهه الزعامة الراهنة .

(٥)

فزعامة السبعينات فى مصر تعد أحد الظواهر التى تستوجب تأمل الباحث فى علم الاجتماع السياسى لتفردا والظروف المحيطة بانبثاقها وتخلقها ، ويمكن اجمال ملاحظتنا عنها فيما يلى :

أولا : من العسير أن تنطبق على زعامة السبعينات شروط الزعامة الكارزمية التقليدية ، فهى زعامة انبثقت أولا من وضعها السلطوى الرسمى ، ثم من خلال الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى التى أتاحت لها الظهور والتألق ، فهى زعامة كامنة Latent Leadership ان صح التعبير . وهى زعامة استمدت قوتها ليس من وضعها العسكرى وانما من خبرتها السياسية ووضعها الرسمى .

ثانيا : تعد هذه الزعامة أحد الصفوات السياسية ذات الرافد العسكرى المستنير الذى جمع بين الخبرة والرؤية الفكرية والثقافية ، وهو أمر يندر تحقيقه بين الصفوات العسكرية التقليدية .

ثالثا : تكشفت ملامح هذه الزعامة بصورة أكثر وضوحا من خلال

مجموعة المواقف المصرية والشجاعة التي وقفتها هذه الزعامة منها على سبيل المثال حركة ١٥ مايو ١٩٧١ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وأخيرا محاولات تحقيق السلام مع إسرائيل . ولعل هذا يؤكد ما ذهب اليه السير رايت ميلز Mills من صعوبة فهم الصفوات أو الزعامات بمعزل عن الظروف الموضوعية للمجتمع وعن طبيعة السياق الاجتماعي والسياسي الذي يميزه .

رابعاً : رغم أن الزعامة الراهنة قد جمعت بين الزعامة السياسية والسلطة الرسمية - وهو أمر نادر الحدوث - إلا أنها حققت عدداً من الانجازات السياسية الهامة ، يقف على قممها محاولات احياء الليبرالية كمظهر من مظاهر التحديث السياسي ، وهذا يؤكد ما ذهب اليه كلiment مور Moore من أنه ينبغي بعد كل تحول اجتماعي (وحركة مايو ١٩٧١ تعد تحولاً اجتماعياً) أن يصحبه تغير أو تحديث سياسي ، لا سيما التغير من الصيغة الأوتوقراطية الى الصيغة الديمقراطية .

خامساً : تحاول الزعامة السياسية الراهنة - رغم بعض الهنات - أن تؤكد أن السياسة علم وفن ولا تنهض وفقاً لاجتهادات الحاكم والهامات الزعيم ، وانها عملية محسوبة بدقة ، تتفاعل فيها العوامل الداخلية بالمتغيرات الدولية .

سادساً : قد تكتسب الزعامة السياسية الراهنة صفتي القوة والاستمرار من خلال استكمال ملامح البناء الديمقراطي احياء لليبرالية مع محاولة تجاوز مرحلة الحرية النسبية الى مرحلة الحرية المتكاملة ، مع محاولة - أيضاً - استكمال مقومات البناء الاقتصادي والخروج من الأزمات الاقتصادية الراهنة .

الفصل الرابع

اتجاهات الصفوة المصرية المتعلمة

نحو ظاهري الزعامة السياسية

(بحث ميداني)

تمهيد :

المبحث الأول :

الصفوة المتعلمة : الماهية والسمات •

المبحث الثاني :

ماهية الزعيم السياسي ومقومات الزعامة السياسية بمقارنتها بالحاكم
أو رئيس الدولة وأبرز الزعامات السياسية المصرية •

المبحث الثالث :

الزعامات السياسية وحاجة المجتمعات إليها •

المبحث الرابع :

التاريخ السياسي للمجتمع المصري بين تألق الزعامات السياسية
وأفول نجمها •

استنتاجات ومناقشته عامة •

تمهيد

قد لا تكتمل صورة الزعامة السياسية المصرية ، اذا ما تحددت ملامح هذه الصورة وأبعادها بمبعدة عن الانسان المصرى ، ذلك الانسان الذى ينبغى أن يكون له دور فى كل أمر من أمور حياته ، ومنها الاسهام فى صياغة ملامح زعامته السياسية ، والمشاركة فى تعيين الأبعاد البنائية والشخصية لحكامه كما يتمنى أن يكونوا عليه .

فالفصل الراهن يعد حلقة من عدة حلقات تستهدف تقديم صورة الزعيم السياسى كما يتصوره الانسان المصرى ، من حيث سماته ومقوماته وظروف انبثاقه والفروق التى تميزه عن الصفوات الأخرى كالحكام وعلاقة الزعامة بالحزبية .. الى آخر تلك القضايا المرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية .

والانسان المصرى بحكم انتمائه الى هذا المجتمع ذى المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة، انسان متعدد الأبعاد، متباين الاتجاهات، يتباين انتماءاته الاجتماعية ومستوياته التعليمية والثقافية ، لذلك ينبغى أن يكون تعاملنا مع الانسان المصرى لا باعتباره انسانا ذا بعد اجتماعى وثقافى واحد وانما باعتباره مجموعة من الفئات الاجتماعية والثقافية التى تكون فى مجملها الصيغة البنائية للانسان المصرى .

وبتعدد الفئات الاجتماعية للانسان المصرى تتعدد اهتماماته ومن ثم لتجاهاته ازاء قضايا مجتمعه وظواهره المختلفة ، ومنها ظاهرة الزعامة السياسية التى تهدف الى الكشف عن تصورات هذا الانسان عنها والى أى حد تتسم هذه التصورات بالاتساق أو التباين ، ثم الى أى حد تتسق تصورات الفئة الواحدة عن ذات الظاهرة ؟ ثم ما تفسير هذا القمائل أو ذلك الاختلاف ؟ .

ولسوف يقصر هذا الفصل ، وهو الأخير من هذا المؤلف ، اهتمامه على

التعرف على اتجاهات أحد الفئات الاجتماعية المصرية عن ظاهرة الزعامة السياسية المصرية ، وأعني بها فئة الصفوة المتعلمة ، والتي نعني بها أساتذة الجامعة بتخصصاتهم المختلفة ، فضلا عن المعيديين والمدرسين المساعدين باعتبارهم النخبة المتميزة تعليميا (ولا أقول ثقافيا ، لأن قضية الثقافة ، قضية شائكة حيث تتعدد فيها الآراء والاتجاهات وتتباين آراءها وجهات النظر والتصورات المختلفة ، بحيث يصبح مفهوم المثقف أمرا غير يسير ، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن المثقف ذا ماهية متميزة غير المتعلم الذي لا يكون بالضرورة مثقفا ٠٠٠ الخ) والذي أهلهم تميزهم التعليمي هذا إلى قيادة حركة التعليم في المجتمع والتي يقف على قممها التعليم الجامعي .

فلا شك أن للصفوة المتعلمة تصوراتها واتجاهاتها الخاصة إزاء العديد من القضايا والظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة الزعامة السياسية . والسؤال هنا هل انعكس هذا التميز التعليمي لهذه الصفوة على تصوراتها وظاهرة الزعامة السياسية ، بحيث تتميز - أيضا - اتجاهاتها وتصوراتها عن هذه الظاهرة ؟ وهل لارتفاع هذه الصفوة إلى فئة اجتماعية تكاد أن تكون متكافئة ، يفرز بالضرورة تماثلا في اتجاهاتهم وتصوراتهم عن القضية موضوع الدراسة ؟ ثم هل نستطيع من واقع هذه الاتجاهات والتصورات أن نكشف عن طبيعة الوعي السياسي لهذه الفئة وعن مدى ما يمكن أن تسهم به في تحديد معالم المستقبل السياسي للمجتمع المصري ؟ .

والدراسة بطبيعتها استطلاعية يبلغ حجم عينتها ثمان وخمسون فردا من الصفوة المتعلمة ، اعتمدنا في الكشف عن تصوراتها واتجاهاتها نحو الزعامة السياسية على استخبار Questionnaire يتكون من تسعة عشر سؤالاً يتضمن ثلاثة أسئلة عن الخصائص العامة للصفوة كالمسن والمؤهل العلمي والوظيفة ، بينما تكشف الأسئلة من الرابع إلى التاسع عشر عن تصورات الصفوة واتجاهاتها عن ظاهرة الزعامة السياسية من حيث ماهية الزعيم السياسي وصفاته وإبراز الزعامات السياسية التي تنطبق عليها مقومات الزعامة ، والتميزات القائمة بين كل من الزعيم السياسي ورئيس الدولة كما يتصورها الإنسان المصري .

ثم تتابع الأسئلة حيث نكشف من السؤال العاشر حتى السؤال التاسع عشر عن بعض القضايا المرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية من حيث تصوراتهم عن الوقت الذى يشعر فيه المجتمع أنه فى حاجة الى الزعيم السياسى والعلاقة بين الزعامة السياسية والرئاسة الحزبية ، وأكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بالزعامات السياسية وخلوا منها ، وعلاقة الزعامة السياسية بالنزعتين الاوتوقراطية والديمقراطية .

المبحث الأول

الصفوة المتعلمة : الماهية والسمات

(١)

في محاولة لرصد الوضعية الخاصة بسمات عينة الدراسة والتي حددناها في ثلاث محاور أساسية هي السن والمؤهل والوظيفة أو المهنة نلاحظ تركزا شديدا بالنسبة لمحور السن في الفئة من ثلاثين عاما فأكثر (٥٠ %) ، بينما تأتى فئة (أقل من ثلاثين عاما) في المرتبة الثانية (٣١ %) ، ثم تتخرج الفئات من فئة أربعين عاما فأكثر (١٦ %) ثم فئة خمسين عاما فأكثر (٣ %) . الجدول رقم « ١ » .

ولعل الأرقام السابقة تكشف عن ميل عينة الدراسة الى الفئة العمرية الشابة (ثلاثين عاما فأكثر) ، وهو الأمر الذى يثير تساؤلا عن مدى انعكاس هذا الوضع الشبابى على اتجاهات تلك الفئة نحو ظاهرة الزعامة السياسية؟ ودلالة هذا الانعكاس على مقومات الزعامة السياسية كما تتصورها هذه الفئة ، باعتبارها فئة واعدة ، تمثل جيلا قد يتوقع منه اسهاما حضاريا وسياسيا بالنسبة للمستقبل السياسى للمجتمع المصرى ؟

الجدول رقم (١)
توزيع أفراد العينة وفقا للسن(*)

السن	العدد	%
أقل من ٣٠ عاما	٧١	٣١
٣٠ عاما فأكثر	٢٩	٥٠
٤٠ عاما فأكثر	٩	١٦
٥٠ عاما فأكثر	٢	٣
الاجمالى	٥٨	١٠٠

(*) قام الزميل الصحفي الدكتور سالم عبد العزيز محمود مدرس علم الاجتماع بجامعة

(٢)

وتتبلور الخصائص المميزة لعينة الدراسة في الوضعية التعليمية لأفراد هذه العينة حيث يكشف الجدول رقم (٢) عن هذه الوضعية من خلال طبيعة المؤهلات العلمية الحاصلين عليها ، حيث تتركز غالبية أفراد العينة في فئة الحاصلين على درجات الدكتوراة في الآداب والعلوم (٣٣٪) تليها فئة الحاصلين على درجة الماجستير في الآداب والعلوم (٣١٪) ثم هؤلاء الحاصلون على درجة الليسانس في الآداب (٢٢٪) ، وأخيرا فئة الحاصلين على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية أو بكالوريوس من كليات التربية تخصص علوم (١٤٪) (الجدول رقم ٢) .

وقد يثير هذا الثقل العلمى لعينة الدراسة تساؤلا حول طبيعة الاتجاهات المتوقعة ازاء ظاهرة الزعامة السياسية من قبل هذه الكوكبة المتميزة من النخبة المتعلمة ، بمعنى هل يمكن نعتبر أن لهذا الثقل العلمى دلالة فكرية ، والتي يمكن أن تنعكس على تصورات هذه الصفوة واتجاهاتها نحو ظاهرة الزعامة السياسية وما يرتبط بها من قضايا أخرى ؟ .

الجدول رقم (٢)
توزيع أفراد العينة وفقا للمؤهل الدراسى

المؤهل الدراسى	عدد	%
دكتوراه فى الآداب والعلوم	١٩	٣٣
ماجستير فى الآداب والعلوم	١٨	٣١
ليسانس فى الآداب	١٣	٢٢
بكالوريوس خدمة اجتماعية وبكالوريوس علوم من كليات التربية	٨	١٤
الاجمالى	٥٨	١٠٠

الازهر - فرع البنات - كلية الدراسات الانسانية بتفريغ استجابات الباحثين وجدولتها واستخراج النسب المئوية لها . فله شكرى وتقديرى على حسن تعاونه وعظيم اسهامه .

(٣)

أما الوضعية الوظيفية أو المهنية لعينة البحث فيكشف عنها الجدول رقم (٣) ، حيث تنحصر هذه الوضعية بين ثلاث متغيرات أو أوضاع وظيفية هي : المعيد (٣٦٪) ، مدرس مساعد (٣١٪) ، مدرس جامعي (٢٨٪) . بينما تتضائل النسب المئوية عند وظائف أستاذ (٣٪) وأستاذ مساعد (٢٪) مما يدل أيضا على ميل عينة البحث الى الفئة العمرية الشابة ولعل هذا يتسق والجدول رقم (١) والخاص بتوزيع أفراد العينة وفقا للسنة .

الجدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة وفقا للوضعية الوظيفية أو المهنية

الوضعية الوظيفية	عدد	%
معيد	٢١	٣٦
مدرس مساعد	١٨	٣١
مدرس جامعي	١٦	٢٨
أستاذ مساعد	١	٢
أستاذ	٢	٣
الاجمالي	٥٨	١٠٠

والجداول الثلاثة السابقة وإن كانت لا تعطي صورة كاملة عن ملامح عينة الدراسة إلا أنها تكتشف عن وضعية تعليمية خاصة تمثلها تلك الصفوة المتميزة في المجتمع التي تهدف الى التعرف على اتجاهاتها نحو الزعامة السياسية المصرية وذلك توطئة لمقارنتها باتجاهات بعض الفئات الاجتماعية الأخرى في دراسات مستقبلية كشفا عن مظاهر التماثل أو الاختلاف بين اتجاهات الفئات المختلفة ، حتى نستطيع أن نخرج (بتصور عام) عن ماهية الزعامة السياسية كما يتصورها بعض قطاعات المجتمع المصري .

المبحث الثاني

ماهية الزعيم السياسى ومقومات الزعامة السياسية
في مقارنتها بالحاكم أو رئيس الدولة وأبرز الزعامات
السياسية المصرية

في محاولة للكشف عن ماهية الزعيم السياسى ومقومات الزعامة السياسية فيما تتصور فئة الصفوة المتعلمة تلاحظ الدراسة أن هناك اتجاها غالبا للربط بين التعبير عن الشعب أو التعبير عن الاغلبية والتضحية من أجل الجماهير واعتبارها الاطار المرجعى للزعيم وبين مقومات الزعامة .

فمعنى ذلك أن الاتجاه العام لهذه الفئة يرى أن الجماهير أو الشعوب هي المحور الاساسى الذى تدور من حوله الزعامة ، كما أنها تعد في الآن نفسه من أبرز المقومات التى تحدد ماهيته وتعين أبرز صفاته .

والحقيقة أن محاولة ايجاد علاقة بين مقومات الزعامة فيصلتها بالشعب يكشف عن حقيقة هامة ، وهي أنه فضلا عن وعى هذه الفئة بدور الجماهير في اصفاء صفة الشرعية (الجماهيرية) على الزعامات ، فإنه من العسير حقيقة ان تعمل الزعامات بمعزل عن الشعب ، ومن غير العلمى أن تدرس ظاهرة الزعامة في غيبة علاقتها الجدلية بالجماهير التى تعد أهم المصادر الهامة التى تستقى منها الزعامات قوتها .

والجدول رقم (٤) يكشف عن تلك الحقيقة حيث تتدرج صفات الزعيم السياسى كما تتصورها الصفوة المتعلمة في التعبير أولا عن الاغلبية (١٩٣٪) والرجوع الى الجماهير والتأثير عليها وتحريكها (١٩٣٪) ثم التضحية من أجل الشعب (١٩٣٪) .

وتتوالى الصفات بعد ذلك حيث تبرز القدرة القيادية وحسن اتخاذ القرارات (١٣٦٪) ، ثم الفكر التقدمى والاحاطة بالسياق التاريخى للمجتمع (١٠٣٪) ، ثم تطبيق الديمقراطية كأسلوب والشورى كمنهج (٨٪) والحكم بالعدل (٤٥٪) والقوة الحسنة (٢٣٪) ثم أخيرا وضوح الرؤية السياسية والنظرة المستقبلية (١٠٪) .

ونلاحظ في الاتجاهات السابقة أن قضية الفكر التقدمى والوعى

بالسياق التاريخي للمجتمع والقدرة على القيادة واتخاذ القرارات الحاسمة كانت من أبرز السمات التي تلت سمة (التعبير عن الاغلبية أو التعبير عن الشعب) وهي اتجاهات لا شك أنها تعكس وعيا واضحا بضرورة أن يكون للزعيم السياسى رؤية وفكرا غير تقليدى ، فضلا عن الحس التاريخى والوعى بالخلفية السلفية للمجتمع باعتبارها من مقومات ضمان نجاح الزعامات السياسية .

أما المنهج الديمقراطى والشورى كأسلوب يميز الزعامات السياسية أو ينبغى أن يميزها فلقد كان أحد الاتجاهات اللافتة لدى هذه الصفوة ، وذلك انطلاقا من مقولة أساسية كانت محل خلاف بين الباحثين والعلماء وهى هل الزعامة السياسية ينبغى أن تتحلى بالديمقراطية أو الشورى كأسلوب للزعامة أو للقيادة ، أم ينبغى أن يستأثر الزعيم بالرأى ؟ فالواضح أذن أن الصفوة المتعلمة محور هذه الدراسة يرى بعض أعضائها أن الديمقراطية ينبغى أن تكون سمة أساسية وأحد المقومات الرئيسية التى لا تستقيم الزعامة السياسية بدونها ، وهو تصور ناضج على أساس أن الزعامة السياسية التى تعمل فى غيبة الرأى الآخر قد يعرضها كثيرا للزلل ولعديد من الأخطاء ، بعكس الأسلوب الديمقراطى الذى يتيح للزعيم أفقا أوسع ورؤية أكثر وضوحا وقدرة على معالجة القضايا بكفاءة وحكمة قد لا تتوفر كثيرا اذا ما استأثر الزعيم بالرأى أو أثر الفردية فى القيادة .

الجدول رقم (٤)

ماهية الزعيم السياسى فى تصور أفراد العينة

صفات الزعيم السياسى	عدد الاستجابات*	%
الذى يطبق الديمقراطية والشورى	٧	٨ر٠
التعبير عن الأغلبية	١٧	١٩ر٣
القُدوة	٢	٢ر٣
الفكرة القبادية وحسن اتخاذ القرارات	١٢	١٣ر٦
الرجوع للجماهير والتأثير عليها وتحريكها	١٧	١٩ر٣
الحكم بالعدل	٤	٤ر٠
وضوح الرؤية السياسية والنظرة المستقبلية	١	١ر١
التضحية من أجل الشعب	١٧	١٩ر٣
الفكر التقدمى والاحاطة بالسياق التاريخى	٩	١٠ر٣
غير مـين	٢	٢ر٣
اجمالى عدد الاستجابات	٨٨	١٠٠ر٠

(٢)

وتتـكامل ماهية الزعيم السياسى فيما يفسـح عنه الجدول رقم (٥) فى الكشف عن الصفات التى لو أفـتقدـها الزعيم السياسى يفتقد أهم مقومات انزعامة السياسية ، وتكاد استجابات هذا الموقف تتسق الى حد كبير مع استجابات الموقف السابق (الجدول رقم ٤) حيث نلاحظ أن عنصر الصدق مع الجماهير والتعبير عن مشاكلهم قد حظى باهتمامات غالبية أفراد العينة (١٨ ٪) ، وهذا يتماثل مع الاستجابات الخاصة بتحديد ماهية الزعامة السياسية والتى ركزت على التفاعل مع الجماهير والتعبير عنهم (١٩ر٣ ٪) (الجدول رقم ٤) .

(*) تدخل هذه الاستجابات فى نطاق الاستجابات متعددة الاجابات Multi - answers

كذلك من مؤشرات التماثل بين الموقف السابق (الجدول رقم ٤) والموقف الحالي (الجدول رقم ٥) أن هناك اتجاها يكاد يكون غالبا على اعتبار أن الديمقراطية والشورى من أهم الصفات التي لو افتقدتها الزعيم يكون قد افتقر أهم مقومات الزعامة، ولعل هذا يذكرنا بمجموعة الاستجابات السابقة والخاصة بوضعية الشورى والديمقراطية كأبرز مقومات الزعامة (٨٪) - الجدول رقم ٤) .

ثم تتابع الاستجابات بعد ذلك بحيث تأتي صفات القدرة على اتخاذ القرارات (١٤٧٪) والعدل والوطنية (١٣٢٪) ، ثم الحكمة والخبرة السياسية (٧٣٪) . الخ آخر الاستجابات أو الصفات التي يرى المبحوثون أنها لو افتقدت في الزعيم السياسى يكون قد افتقد أهم مقومات زعامته .

الجدول رقم (٥)

اتجاهات أفراد العينة نحو الصفات التي أو افتقدتها الزعيم
يكون قد افتقد أهم مقومات الزعامة

الصفة المفقدة	عدد الاستجابات	٪
الصدق مع الجماهير والتعبير عن مشاكلهم	١٩	٢٨
الديمقراطية والشورى	١٢	١٧٫٦
العدل والوطنية	٩	١٣٫٢
الایمان بالله	٣	٤٫٤
القدرة على اتخاذ القرارات	١٠	١٤٫٧
الاقتناع بمبادئه	٣	٤٫٤
قوة الشخصية	٢	٣٫٠
الوعى بالتيارات السياسية والاجتماعية	٣	٤٫٤
الرؤية المستقبلية	٢	٣٫٠
اجمالى عدد الاستجابات	٦٨	١٠٠

واللافت في بعض الصفات السابقة أن هناك صفتين - وإن كانتا لم تحظيا باهتمام الكثيرين - لهما دلالة هامة الأولى قوة الشخصية والثانية الرؤية المستقبلية . الأولى تذكرنا بصورة مباشرة بالسمات الكارزمية للزعيم والصفات الالهامية له ، وهو أمر يؤكد حقيقة هامة هي أنه من العسير تأسيس بناء زعامي متكامل في غيبة بعض السمات الذاتية للزعيم والتي أشارت إليها الاتجاهات الراهنة تحت اسم « قوة الشخصية » .

أما السمة اللافتة الثانية وأعنى بها الرؤية المستقبلية فتكشف عن وعى ناضج بحقيقة الملامح الزعامية ، لأنه - فيما نتصور - لا يمكن أن تقوم زعامة سياسية حقيقية دون أن يكون لديها قدرة خاصة على استشراف ملامح المستقبل والتنبؤ الواعي بحركة المجتمع في المستقبل كنتيجة للاستقراء الجيد لدبنامايات الواقع الاجتماعي والسياسي ، الأمر الذي يمكنه من وضع خطته وتعيين ملامح سياساته في المستقبل .

ولعل سمة القدرة على التنبؤ تعد من بين ملامح أو مؤشرات التمييز بين الزعامات السياسية المستنيرة والواعية وبالتالي الناجحة ، وبين الزعامات السياسية محدودة القدرات والتي يشك دائما في كفاءاتها الزعامية وبمدى امكانياتها على تحقيق انجازات مستقبلية للمجتمع ، وإنما تصبح قدراتها محدودة في مدى ما يمكن تحقيقه في اللحظة الراهنة .

ويطالعنا الجدول رقم (٦) باتجاهات أعضاء الصفوة المتعلمة نحو الزعامات السياسية السابقة والتي تنطبق عليها - فيما يتصور أعضاء هذه الصفوة - صفات الزعامة السياسية ومقوماتها الاساسية .

وبترجع مصطفى كامل (٢٥٢٪) على قمة الشخصيات التاريخية المصرية التي حظيت بأكبر نسبة من الاختيارات على اعتبار أنها تمثل الزعامة السياسية المصرية التي يمكن أن تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية ، الحقيقية في حين احتل سعد زغلول المرتبة الثانية (٢٠٣٪) من تلك الاختيارات،

بينما احتل جمال عبد الناصر المرتبة الثالثة (١٧٥٪) ، يليه أحمد عرابي في المرتبة الرابعة (١١٢٪) .

ثم تتابع الشخصيات بعد ذلك بين مصطفى النحاس (٥٪) ومحمد فريد (٤١٪) ومحمد علي مؤسس مصر الحديثة (٢٨٪) وعمر مكرم (١٤٪) (الجدول رقم ٦) .

ولعل محاولة استقراء دلالة هذه الاختيارات يكشف عن عدد من الحقائق يمكن ايجازها فيما يلي :

١ - أن غالبية الشخصيات الزعامية التي نالت أعلى الاختيارات من الزعامات التي جمعت بين أمرين السمات الكارزمية الالهامية من جهة وحب الشعب من جهة أخرى .

٢ - كما تكشف تلك الاختيارات عن أن الشخصيات التي نالت أعلى الاختيارات ، كانت من الزعامات السياسية المصرية التي ظهرت من خلال ثورات أو أزمات سياسية معينة .

٣ - كانت أقل الشخصيات حصولاً على اختيارات أفراد العينة هي أحمدس (٧٪) وعبد الله الشرقاوي (٧٪) ومحمد كريم (٧٪) وطلعت حرب (٧٪) وعدي يكن (٧٪) وأحمد ماهر (٧٪) .

٤ - وصلت عدد الاستجابات التي لا ترى أن في التاريخ السياسي المصري أي شخصية يمكن أن تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية الى ثمانية استجابات بنسبة ٥٧٪ ، بينما أشار مباحث واحد (٧٪) أنه لا يعرف على وجه الدقة أي من الزعامات المصرية التي يمكن أن تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية الحقيقية .

٥ - مالت غالبية الاختيارات الى الزعامات التاريخية التقليدية كمصطفى كامل وسعد زغلول وأحمد عرابي والتي جمعت بين فترات تاريخية مختلفة وإن لم تظهر حجم الاختيارات بحجم البعد الزمني الذي ظهرت من خلاله كل زعامة من الزعامات السابقة .

٦ - بروز بعض الزعامات غير السياسية كطلعت حرب (٧٪) رغم انتمائه أساساً الى رواد الحركة الاقتصادية في مصر .

٧ - نال محمد على مؤسس مصر الحديثة أربع اختبارات باعتباره أحد الزعامات السياسية المصرية ، ورغم تحفظنا على هذه الاختيارات إلا أنها تكشف عن مدى الوعي بالدور الذى قام به محمد على (٢٨٪) بالنسبة لتأسيس مصر الحديثة رغم العديد من الأخطاء والمثالب التى شابت تجربته .

الجدول رقم (٦)

الشخصيات السياسية المصرية السابقة التى يمكن أن تنطبق عليها
صفات الزعيم السياسى

الترتيب	الشخصيات المصرية السابقة	عدد الاستجابات	%
٢	مصطفى كامل	٣٦	٢٥ر٢
٢	سعد زغلول	٢٩	٢٠ر٣
٣	جمال عبد الناصر	٢٥	١٧ر٥
٤	أحمد عرابى	١٦	١١ر٢
٥	مصطفى النحاس	٧	٥ر٠
٦	محمد فريد	٦	٤ر١
٧	صلاح الدين الأيوبي (رغم عدم مصريته)	٤	٢ر٨
٨	محمد على (رغم عدم مصريته)	٤	٢ر٨
٩	مينا	٢	١ر٤
١٠	أخناتون	٢	١ر٤
١١	عمر مكرم	٢	١ر٤
١٢	أحمس	١	٠ر٧
١٣	عبد الله الشرقاوى	١	٠ر٧
١٤	محمد كريم	١	٠ر٧
١٥	طلعت حرب	١	٠ر٧
١٦	عدلى يكن	١	٠ر٧
١٧	أحمد ماهر	١	١ر٤
	لا يوجد	٨	٥ر٧
	لا يعرف	١	٠ر٧
	إجمالي عدد الاستجابات	١٤٨	١٠٠ر٠

(٥)

وإذا كنا قد اشرنا في الجدول رقم (٦) الى أن غالبية الاختبارات الخاصة بالزعامات السياسية السابقة قد دارت حول الزعامات ذات الصفات الكارزمية وذات البعد الجماهيري ، فإن الجدول رقم (٧) يؤكد هذا الاستنتاج حيث تذهب ١٤٣٪ من اجمالي استجابات هذا الموقف الخاص بتحديد أسباب اختيار هذه الشخصيات دون غيرها الى أن لهذه الشخصيات صفات خاصة و'مكانيات شخصية لا تتوفر في غيرها هي التي أهلتها للزعامة ولقيادة حركة الجماهير ، ولعل هذا يتسق مع اختيارات الجدول (٦) .

أما البعد المجتمعي والجماهيري كأحد أسباب الاختيار فيتكشف من خلال مجموعة الأسباب التي أبدأها أعضاء هذه الصفوة كتبريرات لاختيار الشخصيات السابقة (الجدول رقم ٦) باعتبارها من أبرز الزعامات السياسية المصرية . وأهم تلك الأسباب التي تفصح عن البعد المجتمعي والجماهيري الأسباب التي نرى أن في التعبير عن واقع المجتمع كان من أهم مقومات تخلق هذه الزعامات وبالتالي نعد من أقوى أسباب الاختيار (١١١٪) ، تليها الوقوف بجوار الشعب ومساندته وسط ظروف أو أزمات سياسية أو اقتصادية قاسية (٩٥٪) ، ثم أن هذه الشخصيات كان لديها القدرة على تحريك الجماهير والتأثير فيها (٩٥٪) ، كما أنها كانت تملك قدرا عاليا من الوعي بالتاريخ السياسي للمجتمع المصري (٨٠٪) .

ثم تتوالى أسباب الاختيار ومبرراته بعد ذلك حيث نلاحظ أن هناك أسبابا اقتصادية وتتضح من الترتيب التنازلي لهذه الأسباب حيث حصلت الأسباب الخاصة ببناء الاقتصاد وتوفير لقمة العيش (٦٣٪) على المرتبة السابعة ، كذلك الأسباب الخاصة بحق الشعب في حياة كريمة تقيمة من القيم التي كانت تؤمن بها تلاء، الزعامات (٦٣٪) .

أما الشورى والديمقراطية كأحد الأسباب التي تكمن وراء اختيار افراد العينة لهذه الشخصيات كزعامات سياسية فقد حصلت على أربع استجابات بنسبة (٦٣٪) .

ورغم أن التحقق من مدى توفر عنصرى الشورى والديمقراطية في البناء للزعامى للشخصيات السابقة أمر غير متفق عليه بين المؤرخين وراصدى حركة

تاريخ المجتمع المصرى ، الا أنه من المؤكد أنه قد اختلط الأمر على بعض أفراد العينة بحيث أنهم لم يدركوا الفرق بين أسباب اختيارهم لهذه الشخصيات كموقف أو سؤال محدد وبين مقومات الزعامة السياسية كما يتصورونها اللهم الا اذا كانوا بالفعل يرون أن الزعامات السابقة التى اختارونها كانت تتحلى بالشورى وبتخاذ الديمقراطية كأسلوب للزعامة وهو الأمر المختلف عليه بين المؤرخين جميعهم لا سيما بالنسبة لكل من سعد زغلول وقبلة أحمد عرابى وبعده جمال عبد الناصر ، وقبل هؤلاء محمد على مؤسس مصر الحديثة .

الجدول رقم (٧)

أسباب اختيار شخصيات الجدول رقم (٦)

أسباب الاختيار	عدد	%
صفات خاصه وامكانيات شخصية غير متوفرة في غيرها	٩	١٤ر٣
التعبير عن واقع المجتمع	٧	١١ر١
الايمان بحق الشعب في حياة كريمة	٤	٦ر٣
الشورى والديموقراطية	٤	٦ر٣
تغيير مجرى التاريخ	٤	٦ر٣
التفانى في حب الوطن	٣	٤ر٨
بناء الاقتصاد وتوفير لقمة العيش	٤	٦ر٣
الوقوف بجوار الشعب وسط الأزمات والظروف القاسية	٦	٩ر٥
الوعى بالتاريخ السياسى للمجتمع المصرى	٥	٨ر
احساس ذاتى	١	١ر٧
لعظيم أعمالهم غير المذكورة	٢	٣ر١
قدرتهم على فهم الشخصية المصرية	١	١ر٧
اتصافهم بالعدل	٢	٣ر١
غير مبين	٥	٨ر
اجمالى الاستجابات	٦٣	١٠٠

(٧)

وفي نطاق البحث عن أسباب تخلق الزعامة السياسية لا سيما من حيث الدور الذى تلعبه كل من الموهبة الخاصة والظروف الموضوعية للمجتمع أو كلاهما معا في خلق تلك الزعامة ، يكشف لنا الجدول رقم (٨) عن

ثلاثة اتجاهات أساسية هي أن ٣٩٪ من اجمالي عدد العينة يرى أن الزعامة محض موهبة خاصة ، بينما يرى ١٥٣٪ أنه يمكن لأي شخص عادى بصرف النظر عن قدراته أو كفاءاته الخاصة) أن يكون زعيما سياسيا لو أتاحت له الفرصة المناسبة أو لو كانت الظروف الموضوعية للمجتمع تسمح لهؤلاء الأفراد أن يأخذوا دورهم الزعامى فى المجتمع .

وما بين هذين الانجاهين يظهر اتجاه ثالث يرى أن الزعامة السياسية كظاهرة مجتمعية ليست وليدة عامل متفرد واحد بل هي مزيج من الموهبة الخاصة وعوامل مجتمعية متميزة أو هي نتاج لقدرات وكفاءات متميزة تفاعلت وامتزجت بمجموعة من السمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع (٤٤٪) .

والرؤية الثالثة ترى أن الزعامة السياسية هي نتاج للعلاقة الجدلية بين مواهب الزعيم والوضعية البنائية للمجتمع وأن الموهبة وحدها لا تخلق الزعيم ، كما أن الظروف الموضوعية للمجتمع لا تكفى وحدها لاننبثاق الصفوات ذات التدرات الزعامية أو القيادية ، فالزعامة اذن هي مزيج بين هذه وتلك .

ولعل هذا يذكرنا بما ذهب اليه السير رايت ميلز Mills من أن تفسير نشأة الصفوات فى المجتمع ينبغى أن يكون فى ضوء السياق الاجتماعى للمجتمع ، أو من خلال الوضعية البنائية لهذا المجتمع .

ومن المؤكد أن هذه الاستنتاجات تتسق الى كبير مع مجموعة النتائج التى أمكننا استخلاصها من الجداول أرقام ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ والتى كشفت عن تحديد لماهية الزعامة السياسية وقفت فيه الموهبة الخاصة على قمة المقومات التى لا تستقيم الزعامة السياسية بدونها ، كما كشفت فى الآن نفسه عن جدلية العلاقة بين الزعامة السياسية والجماهير من ناحية والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من ناحية أخرى .

كما يلاحظ بالنسبة للجدول رقم (٧) أنه من بين أسباب اختيار بعض الشخصيات التاريخية المصرية كزعامات سياسية هو ما توفر لديهم من مواهب وقدرات خاصة وكفاءات أو قدرات متميزة (١٤٣٪) وهو ما يؤكد الدور الكارزمية للزعيم من جهة ويكشف عن أن الالهامية الزعامية تقف على قمة الصفات التى تتصور الصفوة المتظمة أنها من المقومات الأساسية للزعامة

السياسية ، وهو الأمر الذى أفصحت عنه الاتجاهات التى كشف عنها الجدول
رقم (٨) .

الجدول رقم (٨)

اتجاهات أفراد العينة نحو عوامل تخلق الزعامة السياسية

عوامل تخلق الزعامة السياسية	عدد	%
موهبته أو قدرات خاصة الظروف الموضوعية للمجتمع بصرف النظر عن الموهبة أو القدرة الخاصة	٢٣	٣٩ر٠
الموهبة فى امتزاجها بالظروف	٩	١٥ر٣
	٢٦	٤٥ر٧
الإجمالى	٥٨	١٠٠ر٠

(٧)

لقد أثارت قضية العلاقة بين الزعامة السياسية والسلطة الشرعية أو
الوضعية الرسمية للزعيم خلافات عديدة بين منظرى الفكر السياسى والباحثين
فى سيولوجيا السياسة من حيث جواز الجمع بين الزعامة السياسية من جهة
والسلطة الشرعية من جهة أخرى وهل من الحتمى أن يكون الزعيم السياسى
ذا منصب رسمى ، أم أن للزعامة السياسية وصعية خاصة تتجاوز كل حدود
السلطة الشرعية ، وما ينبغى على هذه الزعامة أن تكون ذات وضعية رسمية ؟

ومن هذا المنطلق الخلافى بين الباحثين آثرنا أن نجعل هذه القضية
موضع تساؤل للكشف عز اتجاهات الصفوة المتعلمة أراءها من حيث الموافقة
أو عدم الموافقة على أن يكون الزعيم السياسى رئيسا للدولة ؟

واللافت فى اتجاهات أفراد العينة أن هناك اتجاها غالبا يكشف عن
عدم الموافقة على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة (٦٧ر٣ %) ،
بينما يوافق على هذا الجمع ٢٣ر٧ % وهذه نسبة ضئيلة بالمقارنة بالاتجاه
الرافض (الجدول رقم ٩) .

ومن المؤكد أن هذا الاتجاه الغالب الرافض للجمع بين الزعامة السياسية

والرئاسة الشرعية للدولة يكشف عن وعي متميز لهذه الصفة ، لأن الزعامة السياسية الحقيقية - وكما أشرنا في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب - هي الزعامة التي تعمل بمبعدة عن السلطة الرسمية ، وهو الأمر الذي جعلنا نعيب على كل من أحمد عرابي وسعد زغلول ارتباطهما الشرعي بالسلطة ، الأول حين قبل نظارة الحربية والثاني حين تولى رئاسة الوزارة المصرية بعد انتخابات عام ١٩٢٤ ، في حين حمدنا لمصطفى كامل ومن قبله عمر مكرم عدم تفكيرهما في أي منصب رسمي ، وهو الأمر الذي أضاف الى أبعاد شخصيتهما الزعامية أبعاد جديدة للقوة .

ومهما قيل في أسباب تولى كل من عرابي وزغلول لهذين المنصبين الرسميين ، فما كان ينبغي عليهما أن يقبلاهما لأن الزعامة السياسية الحققة هي تلك التي تستمد أصول قوتها من التأييد الجماهيري وأن تكون - دائما - رفيعة على تصرفات السلطة الحاكمة ، وأن تظل - دائما - بمثابة الرمز الذي تلتف حولها الجماهير وتلجأ اليه عند كل خطب يلزم بها أو أزمة تعن لها .

الجدول رقم (٩)

اتجاهات أفراد العينة ازاء الموافقة أو عدم الموافقة على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة

الموافقة أو عدم الموافقة على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة	عدد	%
موافق	١٤	٢٣٫٧
غير موافق	٤٤	٦٧٫٣
الاجمالي	٥٨	١٠٠

ومن الملاحظ أن هناك فردا واحدا ممن وافقوا على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة رأى وجوب هذا الجمع لا سيما بالنسبة للدولة المتخلفة حيث رأى أنها في أشد الحاجة الى زعامة سياسية موهوبة وذات كفاءة عالية الى جانب ضرورة أن يكون لها وضع رسمي شرعي يتيح لها

تحقيف مجموعة الأهداف والانجازات التي تصل بهذا المجتمع المتخلف الى درجة من الرقى والتقدم .

كذلك يلاحظ بالنسبة للمجموعات ذات الاتجاه الغالب ، غير المؤيد لامكانية الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة أن هناك - أيضا - فردا واحدا من هذه المجموعة يرى رغم رفضه لامكانية الجمع هذا ، أن هذا يتوقف على (رغبة) الجماهير ، بحيث اذا رأت أن الزعيم السياسى ذو صلاحية خاصة لتولى المنصب الرسمى ، فعليه أن يقبل هذا ، أم اذا لم تستحسن هذا فعلى الزعيم السياسى أن يظل - دائما - بعيدا عن السلطة الرسمية احتراما لرغبة الجماهير .

(٨)

واذا كان الاتجاه الغالب بالنسبة لأفراد عينة الدراسة هو عدم الموافقة على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة (٦٧ر٣ %) وكما هو وارد فى جدول رقم (٩) فهل لنا أن نتساءل اذا ما كانت هناك تمايزات متصورة لدى أفراد العينة الموافقين وغير الموافقين على الجمع بين الزعامة السياسية ورئاسة الدولة ، فيما يتعلق بطبيعة هذين النوعين من القوة ، بمعنى هل للزعامة السياسية باعتبارها قوة فى المجتمع ملامح وخصائص تختلف فى مظاهر ومضمونها عن تلك التى تميز رئيس الدولة أو الحكم بمعناه الشرعى أو الرسمى ؟

فى الواقع أن الجدول رقم (١٠) يشير الى اجماع لا نظير له على أن هناك فروقا ذات دلالة بين كل من الزعيم السياسى ورئيس الدولة ويستوى فى هذا الموافقون على الجمع بين القوتين أو غير الموافقين عليها .

وتظهر أولى سمات التمايز فيما ذهب اليه ٣٦ر٢ % من اجمالى أفراد العينة الى أن الحاكم كقوة يستمد سلطته من وضعه الشرعى ومنصبه للرسمى بينما تنبثق الزعامة السياسية كقوة من التأييد الجماهيرى وحب الشعب له . ولعل هذه النتيجة تتسق الى حد كبير مع ما أشرنا اليه فى الفصلين الأول والثانى من هذا المؤلف والتى أكدنا من خلالهما على أن الزعامة السياسية بطبيعتها هى قوة خارج الشرعية بصورتها الرسمية ، بل هى قوة تتجاوز

كل حدود الشرعية التقليدية ، بعكس الحاكم الذى تعتمد قوته أولا وأخيرا على وضعيته الشرعية وسلطته القانونية ، وهو الأمر الذى اتضح لنا فى نماذج كالشيخ الشرقاوى والشيخ السادات والسيد عمر مكرم ومصطفى كامل وسعد زغلول ما عدا الأشهر العشر التى تولى فيها رئاسة الوزارة المصرية عام ١٩٢٤ •

وتؤكد بعض الاستجابات الأخرى (١٥٦٪) على أن الحاكم بصفته رئيسا للدولة ذو قدرات إدارية وتنفيذية ، وهو ما نجد عكسه لدى الزعيم الذى تغلب كفاءته العقلية والذهنية على أى قدرة إدارية أو تنفيذية أخرى • ولعل هذا التصور يؤكد بشكل صريح على أن للزعيم ماهية جد مختلفة عن ماهية الحاكم أو رئيس الدولة •

ثم تتوالى التمايزات بعد ذلك حيث يرى ١٢١٪ أن الحاكم يتميز بالدبلوماسية ، بينما تغلب صفة الصديق على الزعيم السياسى • كما أنه بالنسبة لنطاق المسئولية ، تتسم مسئولية الحاكم بالخطورة والحساسية وكبر حجمها مقارنة بمسئولية الزعيم الذى رغم أهميتها - فيما تتصور هذه الفئة - لا تتسم بالكبر أو الضخامة إذا ما قورنت بمسئولية الحاكم (٣٤٪) •

أما عن نوعية المسئولية وطبيعة المهام الموكلة لكليهما فيلاحظ ١٧٪ أن مهمة الحاكم تتسم بالازدواجية حيث أنه - بطبيعة منصبه - يولى كلا من الشئون الداخلية والخارجية قدرا متساويا من الاهتمام ، أو هذا ما ينبغى أن يكون ، فى حين تتحدد مهام الزعيم السياسى فى الاهتمام بالقضايا الداخلية للمجتمع •

ولا شك أن هذه الاستجابة أو هذا الاتجاه يتفق كثيرا مع الاستنتاجات التى أمكننا استخلاصها من ظروف انبثاق الزعامة ودور الظروف الموضوعية (القضايا الداخلية) للمجتمع فى تخلق هذه الزعامات • ثم أن نفس هذا الاستنتاج سوف يتأكد لنا بصورة أكثر وضوحا فى المبحث التالى والخاص بالزعامات السياسية وحاجة المجتمعات إليها ، لا سيما نتائج الجدولين (١٢ : ١٢) •

وزعم هذه الاتجاهات المؤكدة للتمايزات القائمة بين الحاكم أو رئيس

الدولة وبين الزعيم السياسى الا أن هناك اتجاهها يمثل ثقلا ذا أهمية يرى أنه لا غرق ولا تمايز بين كل من الحاكم والزعيم السياسى ، وأنهما كل فى واحد ، وأن كنى زعيم سياسى يكون بالضرورة حاكما ، وكل حاكم يمكن أن يمثل فى آن واحد الزعامة السياسية (الجدول رقم ١٠) .

ولا شك أن الاتجاهات الغالبة فيما يتعلق بهذا الموقف تؤكد التمايز بين كل من الحاكم والزعيم السياسى ، وهو ما يكشف عن درجة من الوعى بدور كل منهما المتميز كل التميز ، لكن تلك المجموعة التى لم تر فروقا بينهما تلقى ظللا من الشك على نوعيه بعض المفاهيم السياسية التى تتمثلها هذه الصفوة المتعلمة ، اختلاط بعضها بالبعض الآخر .

الجدول رقم (١٠)

اتجاهات أفراد العينة عن التمايزات القائمة
بين كنى من الحاكم والزعيم السياسى

المسمات التى تميز الحاكم والزعيم السياسى	العدد	%
كل حاكم أو رئيس دولة هو بالضرورة زعيم سياسى ولا فروق بينهما .	١٦	٣٢٤
يتميز الحاكم بقدراته الادارية بعكس الزعيم يتسم بالقدرات الفكرية	٩	٣٢٤
يستمد الحاكم سلطته من منصبه الرسمى ، بينما يستمد الزعيم من انتايد الجماهير .	٢٩	١٢٧
الدبلوماسية فى الحاكم والصدق فى الزعيم .	٧	١٢٨
الحاكم له اهتمام بالشئون الخارجية والداخلية ، بينما يهتم الزعيم بالشئون الداخلية فقط .	١	٣٦٢
مسئولية الحاكم أكبر من مسئولية الزعيم .	٢	١٥٦
لا يعرف	٢	٢٧٦
الاجمالى	٥٨	١٠٠٠

(٩)

وفى نطاق البحث عن تنمة لصورة الزعيم السياسى فى تصورات الصفوة المتعلمة آثرنا أن نتعرف على اتجاهاتهم عن العلاقة بين الزعامة السياسية

(م ١٤ - الزعامة السياسية)

والرئاسة الحزبية ، بمعنى هل يمكننا أن نعتبر أن الرئاسة الحزبية كوضعية سياسية لفرد ما تؤهله لكي يكون زعيما سياسيا ؟ ويتحدد التساؤل بصورة أدق : هل يمكننا أن نعتبر الاحزاب السياسية القنوات الطبيعية التي تمر من خلالها الزعامات السياسية ؟

فانواقع أن الاتجاه الغالب بالنسبة لاستجابات أفراد العينة يؤكد وجود العلاقة بين الزعامه السياسية والرئاسة الحزبية مع تأكيدهم على المجتمعات التي تأخذ بنظام تعدد الاحزاب ، أى المجتمعات الديمقراطية باعتبارها أكثر المجتمعات التي تتضح فيها ظاهرة العلاقة العضوية بين الزعامه السياسية والأوضاع الحزبية (٧٦٪) .

ومن المؤكد أن هذا الاتجاه الغالب يكشف لنا عن وعى سياسى متميز لأفراد هذه الصفوة بالنسبة لهذه القضية على الأقل ، لأنه من المتعارف عليه - وهو ما كشف عنه عرضنا لبعض مظاهر التراث الفكرى فى الفصل الأول - بالنسبة لبعض المفكرين السياسيين أنهم يرون الزعامه السياسية لا تتخلق الا من خلال المجتمعات الديمقراطية الحزبية وهو ما أكدته هيرمنز Hermense حيث يصبح التنافس هو السمة التي تميز هذه المجتمعات ومن ثم المعارضة وحرية النقد الامر الذى يتيح لكافة الكفاءات والقدرات أن تبرز وتتألق من خلال هذا المناخ الذى تتبجحه هذه النوعية من المجتمعات ومن خلال مجموعة الاحزاب السياسية التي تختلف فى فكرها وايدولوجياتها وبرامجها ، الأمر الذى يسمح لذوى الكفاءات الزعامية والقدرات القيادية أن تظهر وتتألق .

فى الحكم تتيح للزعامات السياسية الظهور كنتيجة لوطأة الحكم والظروف القاسية لهذه النوعية من المجتمعات وهو ما يظهر من خلال الثورات والحركات لهذه النوعية من المجتمعات وهو ما يظهر من خلال الثورات والحركات الاجتماعية الشعبية التي تقودها هذه الزعامات وتوجهها .

وفى الوقت الذى نلاحظ فيه هذا الاجماع على عضوية العلاقة بين الزعامه السياسية والرئاسة أو الوضعية الحزبية ، نجد أن هناك اتجاها آخر يمثل نسبة تعدد ضئيلة (٢٠ر٦٪) بالمقارنة بنسبة الجمعيين ، وهو الاتجاه الذى ينفى العلاقة بين الزعامه السياسية والوضعية الحزبية ، بمعنى أن هذا الاتجاه يرى أنه ليس بالضرورة أن ترتبط الزعامه السياسية بالوضعية

الحزبية ، وأن كلا منهما تعمل بمعزل عن الأخرى ، وأن الزعيم السياسى لا يمكن أن يكون ذا وضعية حزبية معينة ، وأن رئيس الحزب ليس بالضرورة أن يكون زعيما سياسياً ، بل انه ليست له علاقة بالزعامة السياسية .
ورغم عدم موافقتنا على هذا الاتجاه الأخير ، الا أنه يمثل تصورا وهو وان كان ذا نسبة ضئيلة ، الا أنه أولا وأخيرا اتجاه يكشف عن ضالة الوعي السياسى بمتغيرات تخاق الزعامات السياسية وظروف نشأتها وعلاقة الديمقراطية الحزبية بظاهرة الصفوات السياسية أو الزعامات السياسية في المجتمع .

الجدول رقم (١١)

اتجاهات أفراد العينة عن العلاقة بين الزعامة
السياسية والرئاسة الحزبية

العلاقة بين الزعامة السياسية والرئاسة الحزبية	عدد	%
هناك علاقة خاصة في الدول الديمقراطية الحزبية	٤٤	٧٦ر
ليست هناك علاقة	١٢	٢٠ر٦
لا يعرف	٢	٣ر٤
الاجمالي	٧٥	١٠٠ر

(١٠)

إذا كان بعض منظرى الفكر السياسى يرون أن الزعامة السياسية لا تتخلق الا من خلال المجتمع الديمقراطى ، متعدد الاحزاب ، فاننا في الموقف الراهن نتساءل عن العلاقة بين الزعامة السياسية وقضية الشورى ، بمعنى هل الزعامة السياسية تستوجب الشورى والاهتمام بالرأى الآخر والترحيب بالنقد ، أم أنها تفترض الانفراد بالرأى والاستئثار به ؟

ويكشف لنا الجدول رقم (١٢) عن اتجاه عام يرفض فكرة استئثار الزعيم السياسى بالرأى حتى ولو كان في وقت الأزمات أو ساعات المحن (٧٥ %) ، وهو رأى مؤسس على فكرة مؤداها أن الاحتكام الى الرأى الآخر والشورى والقدرة على تقبل نقد الآخرين ، يعد أحد الضمانات الاساسية

لتخطى عقبات الطريق وعثراته مساو النضالى الوطنى ومن ثم تحقيق الآمال المعقودة على الزعامة السياسية ، فالزعيم فى حلجة دائمة الى من يستشيريه ويدير له الطريق ويتبادل معه الراى والا أضحي ككل الزعامات الديكتاتورية التى خبرها تلويخ للعالم كهتلر وموسوليني وملوسى تونج ، وأيضا بعض زعامات العالم الثالث ، لا سيما تلك الزعامات التى تبوأ مكانتها الشرعية ووضعيتها الرسمية من خلال مجموعة الانقلابات العسكرية التى تنزع بحكم طبيعتها نحو الصيغة الاوقواقراطية والمنهج الديكتاتورى فى السياسة والحكم .

وفى الوقت الذى تلاحظ فيه هذا الاجماع على رفض الديكتاتورية كاسلوب للزعامة السياسية نجد أن هناك مجموعة - ولكنها ضئيلة - ترى أنه من الضرورى أن يكون الزعيم السياسى ديكتاتورى النزعة ، حيث لا وقت - لا سيما فى أوقات الشدة - للاستشارة بالراى الآخر ، حيث تتشتت الآراء ففصل الزعامة الطريق ، لكن الأمر - لا سيما فى أوقات المحن والأزمات - فى حاجة الى القرار السريع والشجاع لمواجهة تلك المحن والأزمات (١١٣ /) .

والواقع أن الرؤية الأخيرة تفتقر الى الوعى والفهم الجيد الناضج لطبيعة الزعامة السياسية ودورها فى المجتمع . ومن المؤكد أن الشعوب فى أوقات المحن فى أشد الحاجة الى القرارات الجريئة ، ولكن ليست فى حاجة الى القرارات الهوجاء ، المتسعة ، غير الحكيمة ، فكيف تتحقق الدقة والحكمة دون أن يكون القرار (شورى) بين الزعيم والأطراف الأخرى المشكلة للبناء السياسى للمجتمع ولتكن المجالس النيابية أو الاحزاب السياسية ، والا تصبح القرارات محض تهريج سياسى ، يزيد المشكلات تعقيدا ويؤدى الى نتائج عكسية تضر كثيرا بالمجتمع ، الذى لا شك - أنه فى غنى عنها ؟

ثم تظهو مجموعة غير واضحة الاتجاه ، ترى أنه فى امكان الزعيم السياسى أن يجمع بين الاتجاهاين الديمقراطى والديكتاتورى معا ، كيف ؟ لم يصطلم أصحاب هذه الرؤية الغامضة أن يجروا تقليلا لتصورهم هذا (لاو ١٣ /) للحصول رقم (٤٢) .

الجدول رقم (١٢)

اتجاهات أفراد العينة عن مدى موافقتهم على استئثار
الزعيم السياسي بالرأى ورفضه لبدأ الشورى

الزعامة السياسية ورفض الشورى	عدد	%
موافق	٦	١٣٫٧
غير موافق	٤٣	٧٥٫٢
يمكن الجمع بين الشورى والاستئثار بالرأى	٩	١١٫٣
الاجمالي	٥٨	١٠٠٫٠

المبحث الثالث

الزعامات السياسية وحاجة المجتمعات اليها

يعنى هذا البحث بالكشف عن تصورات أفراد الصفوة المتعلمة للظروف التى تستوجب وجود زعامات سياسية فى تلك المجتمعات ، بمعنى ما نوعية الظروف المجتمعة - سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية - التى تحتم انبثاق الزعامات السياسية لمواجهة تلك الظروف وصولا لتحقيق الاتجازات التى تتخذ بيد تلك المجتمعات خروجاً من أزمتها ، وقضاء على معوقات نموها .

وتتدرج هذه الظروف ، من ظروف سياسية كما هو الحال فى أوقات الأزمات السياسية وفساد النظام السياسى (٣٧٪) وشيوع ظاهرة الفراغ السياسى (٤٨٪) والانفصال بين القيادة والشعب (٩٦٪) وهى ظاهرة تعكس مضمونا سياسيا ، ثم - وهو مظهر سياسى آخر - عدم وجود زعامة سياسية متكاملة الملامح يلجأ إليها المجتمع عند أزمته (١١٤٪) .

ثم تلك الظروف الاجتماعية - الاقتصادية كحالة الظلم الاجتماعى والتفاوت بين الطبقات (٢٤٢٪) ، ثم فترات الانتقال والتغير الاجتماعى السريع ، كلها ظواهر تستوجب وجود زعامة سياسية ذات كفاءة عالية لمواجهة تلك المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية (الجدول رقم ١٣) .

والملاحظ أن غالبية تصورات أفراد العينة عن الظروف التى تحتم وجود زعامات سياسية للمجتمعات تدور غالبيتها فى فلك الأزمتين السياسية والاجتماعية ، وإن تفوقت الظروف السياسية الى حد ما . ولعل تلك النتيجة تنسق الى حد كبير مع معرفتنا العلمية بظروف تخلق الثورات السياسية والاجتماعية ، حيث تقف الأسباب السياسية (خاصة الفساد السياسى والاتجاهات الاوتوقراطية فى الحكم) والاجتماعية الاقتصادية (خاصة مظاهر الظلم الاجتماعى والتناقضات الطبقيّة الحادة) على قمة الاسباب الداعية الى الثورة والى الحركات الاجتماعية والسياسية ، وحيث تبرز الزعامات السياسية كقيادات محركة لتلك الثورات وهذه الحركات ، وهنـا تنسـق

«معرفةنا بظروف تخلق الثورات بما أشارت إليه التصورات الخاصة بالظروف التي تخلق الاحتياج الى وجود زعامات سياسية في المجتمع» .

ولعل هذه التصورات تتسق أيضا مع ما أشرنا اليه في الجدول رقم (٨) من اقرار (١٥٣٪) من أفراد العينة بدور الظروف الموضوعية للمجتمع في خلق الزعامات السياسية ، وهو ما يؤكد ذلك الدور الخطير الذي تلعبه ظروف المجتمع في الكشف عن كوامن الزعامات السياسية ، ولعل في اشارتنا لظروف تخلق زعامتي أحمد عرابي وسعد زغلول - فضلا عن جمال عبد الناصر - خير شاهد على ما نذهب اليه .

الجدول رقم (١٣)

تصورات أفراد العينة عن طبيعة الظروف المجتمعية التي تستوجب وجود زعامات سياسية

الظروف التي تستوجب الحاجة الى الزعيم	عدد	٪
أوقات الأزمات السياسية وعندما تنشر مظاهر الفساد السياسي .	٢٣	٣٧ر١
الظلم الاجتماعي والتناقضات الطبقيّة	١٥	٢٤ر٢
عدم وجود زعيم	٨	١١ر٤
الفراغ السياسي	٣	٤ر٨
الانفصال بين القيادة والشعب	٦	٩ر٦
فترات التغير الاجتماعي	٤	٦ر٥
في أي وقت	٣	٤ر٨
غير مبين	١	١ر٦
اجمالي عدد الاستجابات	٦٢	١٠٠ر٠

واللافت فيما يتعلق بتصورات أفراد العينة عن الظروف التي تحتم وجود زعيم سياسي أن هناك استجابتين ذات دلالة ، الاولى تلك الاستجابة التي تؤكد أن المجتمعات المتغيرة أو تلك التي تمر بمرحلة التغير الاجتماعي السريع (٦٥٪) وهو ذلك التغير الذي يصيب البناء الاجتماعي بعناصره المختلفة ومن ثم يجعل المجتمع في حالة اللا توازن ، أو قد يؤدي الى حالة من الاضطراب وقد يكون حالة فوضى ، فهذه النوعية من المجتمعات تعد - في

تصورهم - من أكثر المجتمعات احتياجا الى الزعيم السياسى الذى يوجه حركة التغير ويقود مساراتها ويعين معالمها وهو ما يحقق عملية التوازن فى المجتمع . فدور الزعيم السياسى هنا لا يعدو أن يكون محض (ترشيد) لعملية التغير الاجتماعى ، أو مجرد صمام الأمان أمام عثرات الطريق ، تحقيقا للتوازن وتجنباً لأى مظهر من مظاهر الصراع الذى قد ينجم عن التحولات الاجتماعية السريعة التى طرأ على المجتمع .

أما الاستجابة اللافتة الثانية فهى الخاصة بالتأكيد على أن المجتمعات دائما فى حاجة الى الزعيم السياسى (٤٨٪) بصرف النظر عن ظروف هذه المجتمعات ، بمعنى أن الزعامة كظاهرة سياسية تتسم بالاحتمية وبضرورة تومرها لدى كافة المجتمعات باعتبارها جزءا من النسيج الاجتماعى والسياسى للمجتمع تستوى فى ذلك المجتمعات المتقدمة بتلك التى لم تصب الا قدرا ضئيلا من مظاهر الرقى والتقدم ، ولكن ما قد يثير التساؤل هنا ، وبالنسبة لهذه الاستجابة بالذات ، هو ما اذا كان مفهوم الزعامة السياسية بملامحه الأساسية ومقوماته الرئيسية غير متداخل مع مفهوم السيادة الرسمية أو مختلط معه ، وأن التمايزات بين الزعامة السياسية والوضعية الشرعية لرئيس الدولة من الوضوح والفهم بحيث يمكن أن ينقضى أى مصدر من مصادر الشك أو الريبة بالنسبة لتصورات أصحاب تلك الاستجابة (جدول ١٣) .

(٢)

وإذا كان الموقف السابق قد حاول ان يكشف عن الظروف التى تحتم وجود زعامات سياسية فان الموقف الحالى يكشف عن تصورات أفراد العينة عن هوية المجتمعات التى تمر بتلك الظروف وبالتالي تكون فى أشد الحاجة الى وجود الزعامة السياسية .

ويكاد يجمع المبحوثون على أن كلا من الدول النامية (٢٢ر٤٪) والدول المتخلفة (٥٧٪) تعد من أكثر دول العالم احتياجا للزعامات السياسية ، بينما يرى ٢٠ر٦٪ أن جميع دول العالم تشعر دائما باحتياجها لمثل تلك الزعامات (جدول رقم ١٤) .

ولعل المقارنة السريعة بين نتائج جدول ١٣ ، ١٤ يكشف لنا عن قدر متميز من الاتساق . فاذا كانت نتائج الجدول رقم (١٣) تشير الى اتجاه

غالب بين اتجاهات الصفوة المتعلمة وهو أن الدول المتخلفة والنامية تعد من أكثر الدول واحتياجا للزعامات السياسية ، فان ما كشفت عنه نتائج الجدول رقم (١٣) يؤكد حقيقة هذا الاتجاه حيث ترلوح اتجاهات أفراد العينة عن الظروف التي تحتم وجود زعامات سياسية بين المتغيرات الآتية :

١ - وقت الازمات السياسية وعندما تنتشر مظاهر الفساد

السياسي .

٢ - عند انتشار ظاهرة الفراغ السياسي .

٣ - في حالة تفشى مظاهر الظلم والتناقضات الاجتماعية .

٤ - في فترة التحولات والتغيرات الاجتماعية السريعة .

ولا شك أن الملامح السابقة ، أو تلك الظروف - التي يراها الباحثون أنها معجلة بضرورة وجود الزعامات السياسية وتوفرها لدى تلك المجتمعات ، هي في الواقع من أهم خصائص المجتمعات النامية والمتخلفة التي تتسم دائما بحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، والتي تسودها دائما مظاهر الاك توازن الاجتماعي والطبقي .

كما أنه من المؤكد أن تلك المجموعة التي رأت أن كل المجتمعات - بصرف النظر عن هويتها - دائما في حلجة الى الزعيم السياسي قد اتسقت تماما مع لاستجابة الخاصة بأن للمجتمعات - أي مجتمعات - تشعر دائما باحتياجها الى الزعيم السياسي في أي حقبة ، أو في أي وقت أو مرحلة تمر بها سواء أكانت مرحلة فساد ، أو كانت مرحلة رخاء . فالمجتمعات دائما في حاجة الى وجود الزعيم أو القائد السياسي بصرف النظر عن هويتها أو طبيعة المرحلة الزمنية التي تمر بها (الجدول رقم ١٣) .

الجدول رقم (١٤)

اتجاهات أفراد العينة نحو تحديد هوية المجتمعات الأكثر احتياجا للزعامات السياسية

هوية المجتمعات الأكثر احتياجا للزعامات السياسية	عدد	%
المجتمعات المتخلفة	١٢	٢٠ر٦
كل المجتمعات	١٣	٢٢ر٤
المجتمعات النامية	٣٣	٥٧ر
الاجمالي	٥٨	١٠٠ر

(٣)

ثم تتوالى مظاهر الاتساق بين المواقف السابقة والموقف الحالى حيث يكشف الجدول رقم (١٥) عن المبررات التى اعتمدت عليها الصفوة المتعلمة فى تأكيدها على نوعيات خاصة من المجتمعات تحتاج بصورة ملحة الى الزعامات السياسية ، والنمى انحصرت - أى تلك المجتمعات - بصورة واضحة فى المجتمعات النامية والمتخلفة .

وتتربع المبررات الاجتماعية ومظاهر التخلف (٢٢ر٤٪) وتحديات التغيير الاجتماعى السريع (٣٢ر٨٪) على قمة الأسباب التى اعتمدت عليها بعض أفراد الصفوة المتعلمة فى تبرير اختيارها لهذه النوعية من المجتمعات ، وهى تبريرات تكشف عن مضمون اجتماعى له بلا شك أسبابه السياسية .

ثم تأتى فى المرتبة الثانية الأسباب السياسية والتى تتضح من زاويتي فساد النظام السياسى (١٣ر٧٪) فى المجتمع والذى قد يرجع الى سيادة 'الاساليب الاوتوقراطية فى الحكم ، ويتضح هذا اذا ما علمنا أن غالبية المجتمعات النامية والمتخلفة ما زالت تسودها الصيغ الديكتاتورية فى الحكم ، وهى تلك المجتمعات التى تم اختيارها - من خلال المبحوثين - باعتبارها من أكثر المجتمعات احتياجا الى الزعامات السياسية .

أما الوجه الآخر للأسباب السياسية فيكشف عنه مبرر ضالة الوعي السياسى (٥ر٢٪) على اعتبار أن هذه الظاهرة - باعتبارها أحد سمات المجتمعات المتخلفة والنامية - تحتم وجود الزعامات السياسية التى تذكى الوعي السياسى للجماهير وتعمل على تنميته . وتصديق هذه الحقيقة اذا ما علمنا أن من بين مؤشرات نجاح الزعامات السياسية المتكاملة ومن أبرز مقوماتها هو قدرة الزعامات السياسية على انماء الوعي السياسى للجماهير باعتباره أحد مظاهر التحديث بصورته السياسية Political Modernization والذى يعد فى الآن نفسه أحد مؤشرات نجاح الزعامات السياسية من غشها .

الا أن هناك مبررا آخر اعتمد عليه ٥ر٢٪ من اجمالى عدد العينة وهو 'انخفاض سيادة الجيش كسلطة حاكمة ، وهو مبرر يكشف عن تصور خاص لطبيعة السلطة فى المجتمعات النامية أو المتخلفة والتى تتسم عادة بسيادة

الجدول رقم (١٥)
أسباب احتياج المجتمعات الى الزعامة السياسية

أسباب	عدد	%
ضآلة الوعي السياسى	٣	٥ر٢
فساد النظام السياسى	٨	١٣ر٧
لأن الجيش هو القوة الحاكمة	٣	٥ر٢
المعاناة من حالة التخلف	١٣	٢٢ر٤
مواجهة التحديات والتغيرات السريعة	١٩	٣٢ر٨
غير مطلوب(*)	١٢	٢٠ر٧
الاجمالى	٥٨	١٠٠ر

النمط العسكرى كصيغة أو أسلوب للحكم ، وتؤكد تلك الحقيقة اذا ما عرفنا ان غالبية المجتمعات المتخلفة والنامية كانت مسرحا دائما للانقلابات العسكرية بصورة أصبحت معها تلك الانقلابات تمثل ظاهرة من الظواهر المشككة لطبيعة البناء السياسى لتلك المجتمعات .

(*) تشير الاعدد والنسب المئوية الموجودة فى خانة (غير مطلوب) الى بعض افراد العينة الذين اجابوا على السؤال السابق (جدول ١٢) الخاص بهوية المجتمعات التى فى حاجة الى الزعامات السياسية واشاروا فيها الى أن كل المجتمعات فى حاجة الى زعامات سياسية وبالتالي أصبح من غير المنطقى أن يسألوا (ولماذا هذه المجتمعات بالذات ؟) .

المبحث الرابع

التاريخ السياسى للمجتمع المصرى

بين تآلق الزعامات السياسية وأقول فجھها

لعل الملاحظ المحقق لمجموعة النتائج التي أمكننا استخلاصها من واقع الجدولين ٦ و ٧ وهما المتعلقان بأبرز الشخصيات السياسية المصرية التي يمكن أن تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية وأسباب هذا الاختيار . أن غالبية هذه الشخصيات كانت تقع - زمنيا أو تاريخيا - في فترات الاحتلال الانجليزي (مصطفى كامل - ٢٥٪ - سعد زغلول - ٢٠٪ - أحمد عرابي - ١١٪ - جدول رقم (٦) وفترات الحكم المطلق ، وأوقات الأزمات السياسية التي تنقسم بالعنف والاثارة .

وتتأكد تلك الحقيقة اذا ما كشفنا عن نتائج الجدول رقم (١٦) وهو الخاص باتجاهات أفراد العينة لأكثر فترات التاريخ المصري تشبعا بالزعماء السياسيين ، حيث يرى ٥٣٪ أن فترة الاحتلال الانجليزي والفترة التي سادت فيها صيغة تعدد الاحزاب في مصر هي أكثر حقب التاريخ المصري تشبعا بالزعامات السياسية . ويؤكد ٣١٪ أيضا هذه الحقيقة اذ يرون أن بدايات القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر قد شاهد تألق الكثير من الزعامات السياسية للمصرية .

أما أقل الفترات التي حظيت باختيار أفراد العينة هي فترة التتار والحروب الصليبية (٣٤٪) ، وفترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ (٥٪) وفترة الحكم العثماني (٧٪) .

وتعتمد أفراد العينة في اختيارها لهذه الفترات التاريخية على مجموعة من المبررات هي :

- ١ - وجود الاستعمار ووطاة الاحتلال (٥٠٪) .
 - ٢ - زيادة الوعي السياسي والحزبي (١٥٪) .
 - ٣ - الارهاب والكبت والظلم (١٤٪) .
 - ٤ - وجود حركة فكرية (١٠٪) .
- ٢٢٥ - (م ١٥ - الزعامة السياسية)

٥ - الافتقار الى الديمقراطية (٣٠٪) (الجدول رقم ١٧) .

(٢)

وتؤكد مجموعة التبريرات السابقة مجموعة من الحقائق نوجزها فيما يلي :

١ - أن تصور أفراد العينة لظهور الزعامات السياسية مرتبط بزيادة الوعي السياسى وبزيادة النشاط الحزبى فى المجتمع .

٢ - أن وجود الاستعمار واشتداد وطاته يعمل على خلق الزعامات السياسية لمواجهة المستعمر والتصدى له .

٣ - يمثل الارهاب والكبت ومظاهر الظلم والفساد أحد الأسباب التى تتيح للزعامات السياسية الظهور والتألق ، فضلا عن الافتقار الى الديمقراطية وافتقار الحرية مما يساعد على تخلق تلك القيادات وتالقها .

٤ - من اللافت أن بعض أفراد العينة (٣٠٪) يرون أن فى ازدهار الحركة الفكرية فى المجتمع ازدهارا أيضا أو تألقا للزعامات السياسية ، وهو ما يكشف عن درجة متميزة من الوعي السياسى والفكرى ، حين يعتقد بعض أفراد العينة بين الفكر والسياسة من حيث طبيعة جدلية العلاقة بينهما ومن حيث عمليات التأثير والتأثر ومدى انعكاسات الأوضاع الفكرية على طبيعة الوضعية السياسية ، كذلك انعكاسات الوضعية السياسية للمجتمع على الوضعية الفكرية والبناء الثقافى له .

ولا شك أن نتائج الجدول رقم (١٧) تتسق كثيرا مع النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) والخاص بأسباب إختيار بعض الشخصيات التاريخية كنماذج للزعامات السياسية المصرية والتى تركزت فى التعبير عن واقع المجتمع (١١٪) والوقوف بجوار الشعب وقت المحن (٩٥٪) ، فضلا عن أسباب أخرى كالصفات الشخصية للزعماء (١٤٪) .

ولكن ما يهمنا هو أن الأسباب التى وردت فى الجدولين ٧ ، ١٧ تكشف عن فوارظ الظروف الموضوعية للمجتمعات فى تخلق الزعامات السياسية والكشف عن كوامن مواهبها .

الجدول رقم (١٦)

اتجاهات أفراد العينة عن أكثر فترات التاريخ السياسي
للمجتمع المصري تشبعا بالزعماء السياسيين

أكثر الفترات تشبعا بالزعامات	عدد	%
فترة الاحتلال الانجليزي وفترة النشاط الحزبي البدايات الأولى للقرن العشرين	٣١	٥٣ر٤
فترة مواجهة التتار وفترة الحروب الصليبية	٢	٣ر١
فترة الحكم العثماني	٤	٢ر٤
فترة ما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢	١٨	٧ر٣
	٣	٥ر٢
الاجمالي	٥٨	١٠٠ر٠

الجدول رقم (١٧)

أسباب اختيار أفراد العينة للفترات التاريخية الواردة

في الجدول رقم (١٦)

الأسباب	عدد	%
وجود الاستعمار ووطأة الاحتلال	٢٩	٥٠ر٠
وجود حركة فكرية	٦	١٠ر٣
زيادة الوعي السياسي وتألق النشاط الحزبي	٩	١٥ر٦
الارهاب والكبت والظلم والفساد	٨	١٣ر٨
الافتقار الى الديمقراطية	٦	١٠ر٣
الاجمالي	٥٨	١٠٠ر٠

(٣)

وتعكس نتائج الجدولين ١٨ ، ١٩ تصورات أفراد العينة لأكثر فترات التاريخ السياسي المصري خلوا من الزعامات السياسية ، حيث تشير غالبية أعضاء الصفوة المتعلمة الى أن فترة ما بعد ١٩٥٢ تعد من أكثر فترات التاريخ السياسي للمجتمع المصري خلوا من الزعامات السياسية (٣٩ر٧ %) ، في حين يرى ١٧ر٢ % أن الفترة التي تمتد منذ الحكم العثماني لمصر حتى النصف الثاني من القرن العشرين هي أكثر فترات التاريخ المصري خلوا من الزعامات

السياسية ، وهذا الاتجاه يكاد ينفى كلية قدرة مصر على خلق الزعامات السياسية ولا يرى في الشخصيات السياسية المصرية ما يكشف عن قدرات زعامية أو امكانيات قيادية ، وهي نظرة موهلة في القطر ، مسرفة في التشاؤم ، تفتقد الرؤية الموضوعية ، ويعوزها سلامة الخلق ودقة الحكم .

أما الحقبة الناصرية فيرى ١٣ر٨٪ من أفراد العينة أنها تعد نموذجا لفترات الخواء السياسي التي كانت تفتقد الزعامة السياسية بصورتها المتكاملة ، ولعل هذه النتيجة تتناقض مع ما ذهب إليه بعض أفراد العينة في الجدول رقم (٦) من اختيار جمال عبد الناصر (١٧ر٥٪) كأحد الشخصيات السياسية التي تنطبق عليها مقومات الزعامة السياسية ، وما يراه البعض أيضا في الجدول رقم (١٦) من اعتبار فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ (٥٢٪) أكثر فترات التاريخ السياسي المصري تشبعا بالزعامات السياسية .

ثم تتنوع الفترات الخالية من الزعامات السياسية فيما يتصور أفراد الصفوة المتعلمة ما بين فترة الحكم العثماني فقط (١٢ر١٪) وفترة ما قبل ظهور مصطفى كامل (٥١٪) .

ولكن من الملاحظ أن هناك ١٢ر١٪ قد امتنعوا عن الإجابة عن هذا السؤال ، وهو موقف يكشف عن ظاهرة القوبيا السياسية والرغبة من السلطة ، فوغم مناخ السبعينات الذي كشف عن نية السلطة على تحرير الإنسان المصري من قيود الماضي التي كهمت الأفواه وحجبت على الحسريات ، انما يبدو أن قعود الماضي ما زالت تلقي بظلالها وتحجب الرؤية أمام تلك الصفوة المتعلمة فأثرت الصمت ، وكان صمتها يفصح عن رغبة في الاعلان عن اتجاه قد يتعارض مع الوضعية السياسية المصرية الراهنة .

وتتدرج للبررات التي استند إليها أفراد العينة في تعيين أكثر الفترات أو الحقب المصرية خلوا من الزعامات السياسية حيث تقربح الديكتاتورية وانفراد الحاكم بالسلطة والامتنعثار بالرأى على قصة هذه العجرات وهو ما يتضح في مقري أنفوساد الحاكم بالسلطة (٦٠ و٦٪) من جهة وسيادة الديمقراطية بصورتها الزائفة (٢٦٪) من جهة أخرى .

أما الاحتلال كمبرر لخلق الزعامات (١٥ و ٥٪) وفقدان الشعب لثقته في نفسه (٣٤ و ٤٪) وانتشار الجهل والتخلف (٣٤ و ٤٪) فقد كانت من أقل المبررات أو الأسباب التي اعتمد عليها المبحوثون في تبرير اختيارهم لفترات تاريخية أو أنها أكثر الفترات فراغاً من الزعامات السياسية .

ثم تظهر مرة أخرى تلك المجموعة صاحبة الفوبيا السياسية ذات الموقف الغامض ، وهو ما تجلّى في رفض (٢٤ و ٤٪) وامتناعهم عن الإجابة وهو الأمر الذي يؤكد تصورهم في أنه قد يكون في اتجاههم آراء هذه القضية ما يفهم منه تناقضه مع طبيعة البناء السياسي الراهن مما يعرضهم للمساءلة .
(الجدول رقم ١٩) .

وتذكرنا الاستجابة السلبية السابقة بذلك الموقف المشين الذي وقفته بعض أفراد الصفوة المتعلمة من الدراسة الراهنة حيث امتنع بعضهم عن الإجابة عن مجموعة الأسئلة الواردة في استمارة المقابلة التي أعدناها لهذا الغرض ، ورفض العديد منهم التعاون معنا ، وهو ما يؤكد مقولة الفوبيا السياسية التي أشرنا إليها قبلاً ، رغم الحرية النسبية المتاحة في الآونة الراهنة ، وهو موقف في الواقع يكشف عن مدى النجاح الذي أصابته السلطة السياسية السابقة في زرع الخوف في الإنسان المصري بصفوته المتعلمة أيضاً .

الجدول رقم (١٨)

اتجاهات أفراد العينة عن أكثر فترات تاريخ المجتمع المصري
خلوا من الزعامات السياسية

الفترات	عدد	%
فترة ما بعد ١٩٥٢	٢٣	٣٩ و ٧
فترة الحكم العثماني منذ الحكم العثماني حتى منتصف القرن العشرين	٧	١٢ و ١
فترة الحكم الناصري	١٠	١٧ و ٢
ما قبل ظهور مصطفى كامل	٨	١٣ و ٨
الامتناع عن الإجابة	٣	١٥ و ١
	٧	١٢ و ١
الإجمالي	٥٨	١٠٠ و ٠

الجدول رقم (١٩)
أسباب اختيار هذه الفترات بالذات

الأسباب	عدد	%
فردية الحكم والاستئثار بالسلطة	١٢	٢٠ر٦
سيادة الديمقراطية المزيفة	١٥	٢٦ر٠
الاحتلال	٩	١٥ر٥
عدم وجود زعامة	٤	٧ر٠
فقد الشعب لثقتة بنفسه	٢	٣ر٤
انتشار الجهل والتخلف	٢	٣ر٤
الامتناع عن الاجابة	١٤	٢٤ر١
الاجمالي	٥٨	١٠٠ر٠

استنتاجات ومناقشة عامة

كشفت لنا النتائج عن مجموعة من الحقائق يمكن ايجازها فيما يلي :

أولا : ترى الصفوة المتعلمة أنه لا زعامة سياسية بدون التأييد الجماهيري فمنها تستقى مصدر قوتها وبها تستمر زعامتها .

ثانيا : ترى الصفوة المتعلمة أنه لا زعامة سياسية بلا فكر وبلا قدرة على استشراف ملامح المستقبل .

ثالثا : مالت غالبية أفراد الصفوة المتعلمة الى اختيار الزعامات السياسية التقليدية ، بمعنى تلك المتعارف عليها في تاريخ المجتمع المصري كأحمد عرابي ومصطفى كامل وسعد زغلول وهي الشخصيات التي جمعت بين السمات الكارزمية من جانب والتأييد الجماهيري من جهة أخرى .

رابعا : يؤكد أعضاء تلك الصفوة أن الزعامة السياسية ظاهرة ليست وليدة عامل متفرد واحد ، بل هي نتيجة عدة عوامل تتفاعل فيها السمات الشخصية مع التأييد الجماهيري مع الظروف الموضوعية للمجتمع والابعد الفكرية للزعيم .

خامسا : يرى أعضاء تلك الجماعة أن للزعامة السياسية ، هي وضعية متميزة بلا حدود سلطوية أو أضاع رسمية ، فهي سلطة تتجاوز كل مظاهر السلطة بصورتها الشرعية التقليدية .

سادسا : اتفقت غالبية أعضاء هذه الصفوة على أن هناك فروقا مهيضة بين الزعيم السياسي من جهة ورئيس الدولة من جهة أخرى ، رغم اتجاه البعض الى رفض فكرة التمييز بين كليهما .

سابعا : تكشف القدرة على التمييز بين كل من الحاكم والزعيم السياسي عن درجة لا بأس بها من الوعي السياسي بين أعضاء هذه الصفوة ،

ثامنا : يؤكد غالبية أعضاء هذه الصفوة عن اتجاه عام خاص بشرعية العلاقة بين الزعامة السياسية والرئاسة أو الاوضاع الحزبية لهذه الزعامات .

تاسعا : ترفض غائبية أفراد العينة فكرة استئثار الزعيم السياسي بالرأى حتى في أشد الفقرات حرجا أو تأزما للمجتمع ، مرجحين فكرة الشورى والاستئناس بالرأى الآخر .

عاشرا : يكاد يجمع أعضاء هذه الفئة على أن احتياج المجتمعات الى الزعامات السياسية يظهر بصورة ملحة في أوقات الفراغ السياسى أو الفساد السياسى فضلا عن ظروف التناقضات الطبقية الصارخة .

حادى عشر : تترى غالبية أعضاء الصفوة المتعلمة أن فترة الاحتلال الانجليزى والحقبة التى تميزت بالنشاط الحزبى فيما قبل يوليو ١٩٥٢ ، هى أكثر فترات تاريخ المجتمع المصرى تشبعا بالزعامات السياسية .

ثانى عشر : تعد فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢ - فيما يتصور أفراد عينة الدراسة - أكثر فترات التاريخ السياسى للمجتمع المصرى خلوا من الزعامات السياسية .

ثالث عشر : كشفت نتائج هذه الدراسة عن تذبذب واضح فى درجة للوعى السياسى لأعضاء الصفوة المتعلمة ، ففى الوقت الذى تصل فيه الى قمة الوعى السياسى ، تظهر فى موقف آخر وكأنها تفتقر الى هذا الوعى .

رابع عشر : ما زالت حالة الفوبيا السياسية التى عاشها الانسان المصرى قابعة فى وجدان (بعض) أعضاء الصفوة المتعلمة ودليلنا على ذلك امتناع بعض أعضائها عن التعاون كلية لاتمام هذه الدراسة ، فضلا عن امتناع البعض الآخر عن الاجابة عن بعض التساؤلات (الجدولان ١٨ ، ١٩) .

خامس عشر : تكشف النتيجة السابقة عن ما يمكن أن تلعبه الزعامة السياسية الراهنة من دور فى اعادة الثقة فى قدرات الانسان المصرى وفى اعادة صياغة بنائه الوجدانى الذى ترسبت فيه رواسب الماضى من خوف وهلع من السلطة وفقدان للثقة فى نفسه وهو ما تجلى لدى أعضاء الصفوة المتعلمة فما بالنا برجل الشارع العادى .

سادس عشر : تحقيقا للهدف السابق نرى أن السير فى طريق اعادة البناء السياسى للمجتمع المصرى والتدعيم الجاد للديمقراطية والنشاط الحزبى عبر المفتعل وتحرير الصحافة من بعض القيود التى ما زالت تقييد حركتها نحو الانطلاق ، وهو الأمر الذى يضافى على الزعامة السياسية الراهنة قوة على قوتها ، ويضمن لها القدرة على الاستمرار والتفوق .

وبعد ...

من المؤكد أن المؤلف الراهن - بوعى منه أو بغير وعى - قد أثار الانتباه الى عدد من القضايا الهامة ، يتعلق أولها بوضعية علم الاجتماع السياسى فى دول العالم الثالث والدور الذى ينبغى أن يضطلع به بالنسبة للقضايا السياسية لهذا العالم المتخلف .

وتتعلق القضية الثانية بالوضعية الراهنة لزعامات العالم المتخلف وما ينبغى أن تكون عليه فى المستقبل ، ومن ثم ما يمكن أن نتنبأ به بالنسبة للمستقبل السياسى لدول العالم الثالث .

وتشير القضية الثالثة والأخيرة الى دور مثقفى العالم الثالث ومتعلميه باعتبارهم من الصفوات المتميزة فى المجتمع ، فى قيادة حركة التنمية بصورتها الشمولية وبأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

القضية الأولى

تكشف الوضعية الراهنة لعلم الاجتماع السياسى فى دول العالم الثالث الى الوضع المتخلف لمنظومة العلم - أى علم - فى دول هذا العالم . ولعل هذا الوضع المتخلف للعلم فى عالمنا المتخلف هذا يعكس لنا - بالضرورة - هوية بنائية (سياسية واجتماعية) ذات مضمون متخلف أيضا ، لأنه من العسير أن نفصل ماهية العلم - كنسق فكرى - عن طبيعة البناء الاجتماعى والسياسى لأى مجتمع كائن ما كان ، وذلك تأكيدا لجذلية العلاقة بين الفكر والواقع .

وعلم الاجتماع السياسى كأحد الانساق المعرفية يعيش - أيضا - حالة من التخلف والذى يتبدى من خلال مجموعة من الظواهر :

- ١ - الفهم الخاطئ لطبيعة علم الاجتماع السياسى وماهيته والتميزات القائمة بينه وبين علم السياسة والنظرية السياسية .
- ٢ - انعكس هذا الفهم الخاطئ لطبيعة هذا العلم على ماهية الدور الذى ينبغى أن يقوم به هذا العلم من خلال الواقع الاجتماعى السياسى وما يرتبط به من ظواهر اجتماعية وسياسية ، لا سيما بالنسبة لدول العالم المتخلف .

٣ - تخلف علم الاجتماع السايى فى دول العالم الثالث عن القيام بنوره - وبصورة محددة - فى عملية التنمية السياسية على وجه الخصوص .

وهنا ينبغى أن تكون هناك حركة جادة لاعادة فهم الطبيعة النوعية لعلم الاجتماع السايى وأنه علم - كغيره من العلوم الاجتماعية - وثيق الصلة بافرازات الواقع الاجتماعى بمظاهره السياسية والثقافية والاقتصادية، وأن طبيعة الأدوار التى تقوم بها - أو ينبغى أن تقوم بها - مثل هذه العلوم تتسم بالنسبية نظرا لارتباطها بخصوصية كل مجتمع على حدة .

وحركة اعادة فهم الطبيعة النوعية لعلم الاجتماع السايى والدور الذى ينبغى أن ينهض به ، ومن ثم اعادة صياغة المتغيرات البنائية لهذا العلم لن يتحقق فى تصورى الا من خلال الفهم الناضج لطبيعة المشكلات النوعية التى تعاني منها دول العالم الثالث، والتي تقف على قمته قضية التنمية بأبعادها المختلفة ، ومنها قضية الوعى السايى Political Consiousness وكيفية تنميته وارتقى به . وتؤكد خطورة هذه القضية اذا ما علمنا أن هناك علاقة وثيقة بين نوعية الزعامات السائدة فى المجتمعات ودرجة الوعى السايى لشعوب هذه المجتمعات ، ومنها شعوب العالم المتخلف التى مازالت تعاني من سيادة الزعامات السياسية الكازمية شديدة التمسك بالصيغة الاوتوقراطية فى الحكم .

فهل لنا وفقا لهذا أن ندعو لعلم الاجتماع السايى لدول العالم الثالث Political Sociology of the Third World يعنى بقضاياها السياسية النوعية كقضايا الثورة والزعامات والوعى السايى والصيغ المناسبة للحكم والنظم السياسية الأكثر ملاءمة لها ، ولا سيما وأن هناك العديد من المبررات التى تقف وراء الدعوى التى تؤكد أن دول هذا العالم المتخلف لا تصلح معها الا الزعامات الكازمية ولا تلائمها الا الصيغة الاوتوقراطية فى الحكم ، ولا تناسب معها الا صيغة الحزب الواحد ، بينما لا تحقق صيغة تعدد الأحزاب مجموعة الأهداف والانجازات التى تقبل هذه الدول من عثراتها ، فهل يمكن أن يكون لعلم الاجتماع السايى الخاص بدول العالم الثالث دور فى اعادة صياغة البنية السياسية لدول هذا العالم ؟ .

أعتقد أنه من الممكن أن يتحقق هذا الدور شريطة أن يتوفر لولا الوعى

من قبل الباحثين في هذا العالم والجرأة على تناول القضايا السياسية ومحاولة تجاوز مرحلة الفوبيا السياسية والخوف من بطش السلطة ، وهنا ينبغي أن يكون لسلطات العالم الثالث دور هام هو إعادة النظر في موقفها من العلم والعلماء ، كما ينبغي عليها أن تعي حقيقة هامة هي أنه لا فكر بلا حرية .

القضية الثانية

وتتعلق القضية الثانية بالوضع الراهن لبعض زعامات العالم الثالث وما ينبغي أن نكون عليه في المستقبل . والحقيقة أن زعامات العالم الثالث قد انبثقت من مصدر أساسي هو مجموعة الثورات أو الانقلابات العسكرية في كثير من الأحيان - التي تعرضت لها دول هذا العالم المتخلف . وهي زعامات يبدو عليها الطابع الكارزمي الإلهامي الذي يفتقر كثيرا إلى المقومات الفكرية والأيديولوجية ذات البناء النظري المتكامل .

وقد يلاحظ أيضا أن كثيرا من زعامات العالم الثالث (التي تستمد وضعيتها من منصبها الرسمي ومن قوتها كصفوة عسكرية في كثير من الأحيان) قد أثرت الحكم الشمولي المطلق ورفضت فكرة الديمقراطية الليبرالية بصورتها الحزبية . وهنا ينبغي أن نتساءل : هل تصلح هذه النوعية من الزعامات السياسية بوضعيتها هذه وبتصوراتها عن طبيعة السياسية والحكم التي يغلب عليها الاجتهاد دون الأخذ بعلمية الحكم وفنية السياسة ؟ .

والأمر عندي أن دول العالم المتخلف بوضعيتها الاجتماعية والسياسية وبظروفها الاقتصادية والثقافية أحوج ما تكون إلى الزعامات العقلانية الرشيدة Rationalistic Leaders ذات الرؤى الفكرية والنظرية محددة المعالم ، وهي الزعامات ذات الموهبة والخبرة السياسية في آن واحد ، زعامات تنظر إلى مقولتي السياسة والحكم باعتبارهما عمليتين لها أصولهما العلمية التي لا تعتمد على التهاميات الحاكم أو اجتهادات الزعيم .

وإذا كان البعض يرى أن دول العالم الثالث لا تستقيم معها الا صور الحكم الشمولي ، فإن ما يؤكد كذب هذه الدعوى هو الذي فشل المستمر والفردى غير المحدود في أخطاء زعامات هذه الدول (التجربة الناصرية) ، كما يكشف تراجع كثير من دول هذا العالم النام عن صيغة الحكم الشمولي (مصر) يكشف تراجع كثير من دول هذا العالم النام عن صيغة الحكم الشمولي (مصر)

في السبعينات) عن صحة بعض هذه الدول ويقتطتها واعترافها - عمليا - بفشل تجارب الحكم الاوتوقراطي الشمولى وعجز هذه النظم عن تحقيق أى مظهر من مظاهر التحديث السياسى أو الاجتماعى .

وهنا ينبغى أن نتساءل : اذا كان الأمر كذلك فالى أين تسير بعض زعامات العالم الثالث ؟ وما هو الخلاص من أزمات العالم الثالث وتراكمات مشكلاتها ، فهل نأمل في صحة عامة تشمل كل دول هذا العالم المتخلف ؟ .

القضية الثالثة

كشفت الدراسة الميدانية الخاصة بالتعرف على اتجاهات بعض أفراد الصفوة المتعلمة ازاء قضية الزعامة السياسية بوجه عام، والزعامة السياسية المصرية بوجه خاص عن عدد من الحقائق ، يقف على قممها المستوى المتذبذب للوعى السياسى الخاص بهذه الصفوة ، الأمر الذى يثير تساؤلا عن وضعية الصفوات في المجتمع المصرى ودورها في قيادة حركة التنمية بصورها المختلفة في المجتمع ؟ .

والواقع أنه من العسير أن نفصل بين الوضعية الراهنة للصفوات المصرية وطبيعة البناء السياسى والاجتماعى للمجتمع المصرى . فمن المؤكد أن مصر الخمسينات والستينات بوضعيتها السياسية قد حجبت أى فرصة لتألق المواهب أو بزوغ الصفوات المتميزة ، حيث كانت الصفوة الوحيدة المتألقة أبدا هي الصفوة العسكرية الحاكمة . فكان من المنطقي أن تنسحب للصفوات السياسية والفكرية والسياسية ، الا أننا نؤكد أن للصفوات أدوارا ما ينبغى أن تتعامل عنها ، لا سيما الصفوتين المثقفة والمتعلمة Intellectual and Educational Elites ، وهى الأدوار التى تتحدد بصفة أساسية في قيادة حركة التنمية في مصر ، وهذا هو التحدى الكبير الذى تواجهه مصر في الآونة الراهنة ، فهل نأمل في دور متجدد لصفواتنا الفكرية والثقافية والمتعلمة . دور يخلع عن كاهله ارث الماضى ، ومخاوف عهد مضى ، دور واع يقظ ، على ثقة في غد واعد مأمول .

.....

رَقْمَ الايداع بدار الكتب المصرية
٣٩٩٨ / ١٩٨٠ م

.....

دار نشر الثقافة

٢١ من كامل صدى (الجمالية سابقا) القاهرة

تليفون ٩١٦٠٧٦

١٨٠ قرشاً

Bibliotheca Alexandrina



0664647